النزاع بين أفغانستان وباكستان والموقف الدولي ١٩٤٧-١٩٥٨ "دراسة وثائقية"

دكتور
عبدالله فوزي الجنايني
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب ـ جامعة بنها

مقدمة

تُعد العلاقات الأفغانية الباكستانية من الموضوعات المهمة التي تحتاج إلى دراسة أكاديمية لندرة الدراسات التاريخية التي تناولتها، نظرًا لحاجة المكتبة العربية والإسلامية إلى دراسات موثقة تعالج مثل هذا الموضوع، إذ أن العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين يحكمها مجموعة من العوامل، ومن ثم جاءت الدراسة لتوضح طبيعتها ومراحل تطورها.

شكلت العوامل الجغرافية إحدى التحديات التي واجهتها، فكان لقضية الحُدود[١] السياسية، فضلاً عن وجود مسألة مشتركة بين البلدين، وهي انتشار القبائل البشتونية على حدودهما، وعلاقة هذه القبائل مع حكومتي البلدين، بجانب المسائل الاقتصادية، ولاسيما وأن أفغانستان دولة حبيسة، ومنفذها البحري الوحيد عبر الأراضي الباكستانية، دورها في توجيه العلاقات بين الجانبين، كل هذه الأمور وغيرها انعكست على طبيعة العلاقات بين البلدين، وأكسبتها بعدًا بالغ الأهمية، وذلك منذ خروج باكستان إلى حيز الوجود عام ١٩٤٧ وحتى وقتنا الحاضر؛ فكثيرًا ما شهدت العلاقات بين البلدين توترات سياسية عديدة، كادت أن تؤدي إلى قطيعة دبلوماسية أو صدام عسكري بين الجانبين؛ وذلك لعدة جوانب منها ما يتعلق بالمتغيرات السياسية في كلا البلدين، فضلاً عن التدخلات الإقليمية والدولية التي كانت تنحاز لطرف على حساب الأخر، كُل وفقاً لمصالحه وأهدافه وغاياته.

وعلى أية حال مرت العلاقات الأفغانية الباكستانية بمراحل عدة، تغلبت فيها أوجه الخلاف والنزاع على أوجه التشابه والاتساق، فعلى الرغم من كونهما يجمع بينهما راوبط الدين والجوار واللغة والعرق، فإن أوجه الخلاف والنزاع كان لها الغلبة؛ لاعتبارات كثيرة أهمها وأبرزها مشكلة ترسيم الحدود بين البلدين، فهي مشكلة معقدة،

إذ أن معالم الحدود بينهما متداخلة وغير واضحة، فليس هناك حواجز طبيعية تميز بين البلدين تشكل حدًا فاصلًا بينهما.

ولاشك أنه كان لبريطانيا وسياستها الاستعمارية في تلك المنطقة الدور المهم والفاعل فيما عاشته ولازالت تعيشه من مشكلات إلى الآن. فقد ورثت عن حكومة الهند البريطانية تركة مثقلة بالمشكلات والنزاعات سواءً كانت عرقية أو طائفية أو حدودية.

علاقة أفغانستان مع جيرانها

أفغانستان دولة حبيسة ليس له شواطئ بحرية، يحيط بها عدد من القوى الكبرى هي حكومة الهند البريطانية (الجزء الباكستاني) في الشرق والجنوب الشرقي وإيران المخالفة لها في المذهب في الغرب، والاتحاد السوفيتي المسيطر على الدويلات الإسلامية في الشمال، والصين في الشرق.

- **علاقة أفغانستان مع حكومة الهند البريطانية**

نالت أفغانستان اهتمامًا بالغًا من حكومة الهند البريطانية، نظراً لأهميتها الاستراتيجية وموقعها الجغرافي المهم، ولعل هذا الموقع هو الذي أكسبها المكانة البارزة لدى بريطانيا، التي أدرك ساستها أنه لا مناص من السيطرة عليها واخضاعها للنفوذ البريطاني بشكل مباشر أو غير مباشر، فالسياسة البريطانية كانت ترمي إلى إيجاد دولة حاجزة ثابتة الدعائم بين الهند من ناحية والاتحاد السوفيتي وإيران من ناحية أخرى يصعب عليهما اختراقها، ومن ثم شهدت أفغانستان خلال القرنين التاسع عشر والعشرون تنافسًا استعماريًا بين القوى الكبرى حينذاك متمثلة في بريطانيا والاتحاد السوفيتي وبعض القوى المحلية مثل إيران[٢]، ومن ثم دخلت بريطانيا في معترك الأحداث الداخلية الأفغانية خلال القرن التاسع عشر، وتنوع هذا التدخل بين العمل العسكري والعمل الدبلوماسي بهدف ضم أفغانستان إلى جانبها في صراعها مع

الاتحاد السوفيتي الذي شكلت سياسته التوسعية في شمال أفغانستان تحديًا كبيرًا للمصالح البريطانية مستغلاً ظروف أفغانستان السياسية والاقتصادية المتردية لمد نفوذه إليها ليكون على مقربة من الممتلكات البريطانية في الهند، وكذلك تشجيعه الدائم للحكام الإيرانيين على احتلال الإمارات الأفغانية(٣).

وهكذا كان على حكومة الهند البريطانية للاعتبارات السابقة أن تمنع أية دولة معادية لها من السيطرة على هذا الحاجز، وأضحت أمام أمرين لاثالث لهما، إما أن تحتلها وتلحقها بممتلكاتها في الهند أو أن تستحوذ عليها بشكل غير مباشرة وتعدها دولة تابعة أو محايدة، وعلى الرغم من أن السياسة البريطانية بقيت فترة طويلة متذبذبة بين هذين الخيارين، فإنه سرعان ما أملت التحركات الإقليمية والدولية المعادية، وبخاصة من قبل روسيا وفرنسا التي اتفقت مصلحتيهما معًا ضد مصالح بريطانيا، للقضاء على الامبراطورية البريطانية ولاسيما في الهند التي هي دُرة التاج البريطاني، ولذا سرعان ما اتخذت بريطانيا قرارها ودخلت في حربين مع أفغانستان دامت أولها قرابة الأربع سنوات (١٨٣٨-١٨٤٢)، وثانيها زهاء الثلاث سنوات (١٨٧٨-١٨٨١)، وذلك بسبب توجهات حُكامها الموالين لروسيا وعدم رغبتهم في الخضوع للنفوذ البريطاني(٤).

ومن هذا المنطلق تمكنت بريطانيا بتحركاتها العسكرية – رغم المقاومة العنفية من جانب الأفغان- المدعومة بالأساليب الدبلوماسية من فرض حمايتها ونفوذها وسيطرتها على أفغانستان، فقد توصلت إلى توقيع معاهدة عام ١٩٠٥مع أميرها، تعهدت فيها بحماية الإمارة من الاعتداء الخارجي مع الاحتفاظ لنفسها بإدارة سياستها الخارجية. تاركة لها التمتع بالاستقلال الداخلي. واستمر الحال على ماهو عليه إلا أن دخلت أفغانستان في حربها الثالثة مع بريطانيا عام ١٩١٩، وحصلت بمقتضاها على استقلالها التام والكامل(٥).

وكان أمر حدود أفغانستان موضع نزاع ومثار قلاقل، فتكونت لجان مشتركة من الدول الثلاث بريطانيا والاتحاد السوفيتي وأفغانستان لتنظيم الحدود بين أفغانستان وهاتين الأخيرتين، وتم ذلك باتفاقات عقدت بين الأطراف الثلاثة وكان لبريطانيا والاتحاد السوفيتي القول الفصل في الأمر كله. ولما كان اهتمام بريطانيا منصبًا على الناحية الحربية الاستراتيجية من الموضوع ويعود إلى رغبتها في إيقاف التقدم السوفيتي تجاه الهند، فقد جاءت الاتفاقات قاصرة عن إجابة مطالب الأفغانيين الأساسية(٦).

إن قضية الحدود بين أفغانستان وحكومة الهند البريطانية مشكلة قديمة ومعقدة فمعالم الحدود بينهما متداخلة وغير واضحة. فليس هناك حواجز طبيعية تميز وتشكل حدًا فاصلًا بينهما. وقد كانت منطقة الحدود الشمالية الغربية ومنطقة القبائل الحرة في القديم جزء من الإمبراطورية الأفغانية. وبعد أن تقلص ظلها عند الهند، استولى السيخ على هاتين المنطقتين وعلى منطقة البنجاب، وظلت تحت سيطرتهم حتى انتزعها منهم البريطانيون عندما استعمروا الهند. وقد طالبت الحكومة الأفغانية حكومة الهند البريطانية مرارًا بضم هذه المناطق إليها، فكان جواب البريطانيين أنهم أخذوا هذه البلاد من السيخ، ورفضوا أن يوافقوا على طلبات أفغانستان. وظلت هذه المشكلة مثار خلاف بينهما حتى رأى الأمير الأفغاني عبدالرحمن عام ١٨٩٣ وضع حد لهذه المشكلة بتعيين خط حدود دائم وواضح المعالم يتفق عليه الطرفان؛ فعين السير مورتيمر دوراند Sir Mortimer Durand بالاتفاق مع الحكومة الأفغانية في ذلك الوقت لترسيم الحدود، وتم تخطيطها باسم خط دوراند نسبة له، واعتبر هذا الخط هو الحد الفاصل بين حكومة الهند البريطانية وأفغانستان ويبلغ طول هذا الخط ١٢٠٠ ميل، وقد وصدقت أفغانستان على اتفاقية الحدود عام ١٨٩٦، وتم تأكيد الأمر عام ١٩٢١ في معاهدة الصلح التي عقدت بين بريطانيا وأمان الله خان ملك أفغانستان عقب حرب الاستقلال التي خاضتها بلاده ضد بريطانيا، وأقرها بصورة نهائية الملك

الأفغاني نادر شاه في معاهدة عام ١٩٣٠، وتلك المنطقة جبال وعرة جرداء يقطنها رجال قبائل الباتان الذين يتكلمون البشتو، وجميعهم مسلمون، وبلغ تعدادهم آنذاك قرابة التسعة ملايين ونصف المليون نسمة، كانوا يتجولون بحرية في تلك المناطق قبل تحديد خط دوراند، أما بعد ذلك فقد صار رجال قبائل الباتان شمال خط دوراند أفغانيين، وعددهم نحو ثلاثة ملايين، بينما أصبح الباقون جنوبه وعددهم ستة ملايين ونصف مليون تابعون للهند في أول الأمر ثم غدوا باكستانيون بعد انفصال الحكومتين الهندية والباكستانية عام ١٩٤٧(٧).

ويسجل الباحث هنا أنه لا يوجد إقليم يسمى بشتونستان Pushtunistan، وكل ما في الأمر أنها التسمية التى كانت تزمع حكومة أفغانستان إطلاقها على مقاطعة الحدود الشمالية الغربية التابعة وقتذاك لباكستان، والتي تقطنها قبائل البشتون Pushtuns؛ إذا ما تحققت سياستها نحو سلخ هذا الإقليم من باكستان، وتكوين دولة مستقلة. وكان هذا الأقليم جزءًا من الإمبراطورية الأفغانية قبل أن يحتلها السيخ أولاً ثم البريطانيون ثانياً، وطالب الأفغان إلى جانب هذا الإقليم إقليمين آخرين هما شترال Chatral، وبلوشستان Pluchistan، وهذين الإقليمين لم يكونا تابعين للإمبراطورية الأفغانية المذكورة. وإذا تحقق هذا الحلم فستطل أفغانستان على المحيط الهندي، وتجد لنفسها متنفسًا على العالم الخارجي(٨).

وهكذا لم يكن البشتون يومًا كيانًا مستقلًا بل كان تابعًا للدول التي تعاقبت على حكمه، فتارة كان جزءًا من أفغانستان وتارة جزءًا من حكومة الهند البريطانية.

- **علاقة أفغانستان مع الاتحاد السوفيتي**

تشترك الدولتان في حدود طولها ٢٣٤٦ كليو مترًا، وكانت مسألة ترسيم الحدود الأفغانية الروسية محل نزاع وخلاف بين البلدين، وخاصة منطقة نهر آمو داريا **Amu Darya** (جيحون) حيث كان يسيطر الاتحاد السوفيتي على مجرى النهر

وشاطئيه حتى نصف كيلو متر من الجهة الأفغانية مما تسبب في الكثير من الحوادث؛ إذ كان الجنود الروس يطلقون النار على الأفغان الذين يدخلون هذه المنطقة في طريقهم إلى النهر، وعقب حصول أفغانسستان على الاستقلال، بادر الروس إلى الاعتراف به، فكان الاتحاد السوفيتي أول من اعترف بأفغانستان كدولة مستقلة ذات سيادة في مايو ١٩١٩، كما وجهتها رغبتها في الحد من النفوذ البريطاني إلى اتباع سياسة ودية حيالها كان من بين نتائجها عقد معاهدة صداقة بين الدولتين (الاتحاد السوفيتي وأفغانستان) في ٢٨ فبراير ١٩٢١، وهي أولى المعاهدات التي عقدتها أفغانستان بعد استقلالها، كما وقعت الحكومتان على معاهدة للحياد وعدم الاعتداء في ٢٤ يونيه ١٩٣١ لمدة خمس سنوات، ثم جددت في ٢٩ مارس ١٩٣٦ لعشر سنوات، وجددت مرة ثانية لمدة عشر سنوات في ١٨ ديسمبر ١٩٥٥، وقد نفذت أفغانستان التزاماتها في المعاهدة المذكورة خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، ووقفت موقف الحياد وكذلك أبدى الاتحاد السوفيتي استعداده للاتفاق على مطالب أفغانستان بشأن الحدود، وأهمها ما كان خاصاً بملكية بعض المناطق الموجودة بقرب الحدود الشمالية الشرقية، وكذلك ملكية نهر آمو داريا الفاصل بين الدولتين، إذ كان الأفغانيون يطالبون بجعلها في وسط النهر طبقاً لقواعد القانون الدولي(٩).

وقعت الحكومتان في ١٣ يونيه ١٩٤٦ اتفاقية خاصة بتسوية الحدود بينهما، وضعت حدًا لما كان قائماً من مشاكل وسوء تفاهم ومناوشات مستمرة على الحدود، وحصدت أفغانستان عددًا من المكاسب المادية؛ فبمقتضاها أصبح في إمكانها زراعة مساحات واسعة من الأراضي الشمالية التي لم يكن يمكن ريها إلا من خلال هذا النهر التي كان الاتحاد السوفيتي يحرم على أفغانستان استخدامها على اعتبار أنه ملكًا له؛ إذ أصبحت ملكية هذا النهر مشتركة بين البلدين(١٠).

لم توقف هذه الاتفاقية تطلعات الاتحاد السوفيتي في أفغانسستان، فقد استمر لها النفوذ والمكانة الأولى في المنطقة الشمالية منها، وكثيرًا ما عارضت استعانة

أفغانستان بخبراء وفنين من الكتلة الغربية – وبخاصة من الولايات المتحدة– لمساعدتها في تنفيذ مشروعات نهضوية في تلك المنطقة، والتي كان من بينها التنقيب عن البترول والمعادن، بحجة أن هذه الشركات تصبح أوكارًا للتجسس، وأخذ المعلومات عن حدود الاتحاد السوفيتي لحساب الكتلة الغربية، وكانت تعتبر ذلك عملًا عدائيًا موجهًا ضد الاتحاد السوفيتي، ويتنافى مع معاهدة الحياد وعدم الاعتداء المبرمة بين البلدين، فتتراجع عن القيام بأى عمل تنقيبي، وأعربت عن استعدادها لتقديم الخبرة الفنية اللازمة لتنفيذ أعمال التنقيب، وعرضت إنشاء شركات روسية أفغانية لاستغلال المنطقة الشمالية، ولكن دائمًا ما كانت أفغانستان تتهرب من الارتباط مع الاتحاد السوفيتي بمثل هذا الاتفاق، خشية من يكون ذلك ذريعة لأن يضع لنفسه موطأ قدم ويحتل هذه المنطقة(١١).

واستمرت المفاوضات بين الطرفين للوصول إلى تسوية مناسبة تحقق مصالحهما في تلك المنطقة، وانتهت المباحثات بتوقيع اتفاقية جديدة في ١٨ يناير ١٩٥٨ لتنظيم أمر الحدود بين البلدين نصت على:

- وضع علامات للحدود التي تم تخطيطها في اتفاقية ١٣ يونيه ١٩٤٦ بين الدولتين.
- وضع نظام لأمن الحدود ولمنع وقوع حوادث فيها، ووضع إجراءات سريعة للتحقيق في مثل هذه الحوادث حال وقوعها وتسويتها.
- تحديد الأماكن المجاورة للحدود والتي يمكن لكل من الدولتين التنقيب عن البترول والمعادن فيها.
- منح أفغانستان مزيد من التسهيلات في إجراءات نقل البضائع عبر الحدود.
- عدم السماح لأية شركة أو مؤسسة تنتمي إلى أية دولة أجنبية بالقيام بأية مشروعات أو أبحاث في المنطقة الشمالية القريبة من حدوده، وبهذا ضمن السوفيت بهذه الاتفاقية الانفراد بالإشراف على كافة المشروعات في تلك المنطقة،

وقيام المؤسسات والخبراء السوفيت بهذه المشروعات، وبالتالي عدم وصل الدول الأخرى إلى قرب حدوده وأهدافه الاستراتيجية(١٢).

وبذلك يتبيَّن كيف كان لأفغانستان من الأهمية والمكانة لدى الاتحاد السوفيتي، بحكم موقعها الجغرافي والاستراتيجي بالغ الأهمية والخطورة بالنسبة للسوفيت، فهي بمثابة خط الدفاع الأول عنه، لذلك وقفت بالمرصاد في وجه السياسة الغربية لاحتواء أفغانستان وربطها بالأحلاف الغربية، في محاولة منها لتطويق وحصر النفوذ الشيوعي، بينما اعتنقت أفغانستان الحياد في سياستها الخارجية تجاه المعسكرين الغربي والشرقي، حفاظًا على استقلالها ووجودها، وتحقيقًا لمصالحها، وستظل العلاقة بين البلدين بين مد وجذر، فقد ظل الاتحاد السوفيتي يترقب وينتظر اللحظة المناسبة للانقضاض على أفغانستان وابتلاعها، وهذا ما أثبتته الحوادث التاريخية اللاحقة.

- **علاقة أفغانستان بإيران**

ينحصر الخلاف بين البلدين في مسألة توزيع مياه نهر هلمند Helmand، وهو أكبر أنهار أفغانستان، إذ تقدر كمية مياه التي تجري فيه بثلثي المياه التي تجري في جميع أنهر البلد، وينبع من الجبال الواقعة في الجهة الشرقية من أفغانستان ثم يخترق أراضيها متجهًا إلى الغرب حتى يصب في بحيرة سيستان الواقعة في إيران. وتسعون في المائة من الأراضي التي يرويها النهر في أفغانستان وعشرة في المائة فقط في إيران، وذلك وفقاً لمعاهدة الحدود التي وقعت عام ١٨٧٢(١٣).

وبدأ هذا الخلاف عندما قررت الحكومة الأفغانية استثمار أراضيها التي يخترقها هذا النهر، وفي إنشاء خزانات عليه وترع تستمد مياهها منها، بهدف توطيد القبائل الُرحل التي كانت تستوطن هذه المنطقة كي تستقر وتأمن الحكومة جانبها، وقد بدأت الحكومة الأفغانية في تنفيذ هذا المشروع عام ١٩٣٠ مستعينة بمهندسين وخبراء يابانيين، غير أن العمل توقف طوال فترة الحرب العالمية الثانية، وفي عام ١٩٤٦

كلفت الحكومة الأفغانية شركة موريسون نودسين الأمريكية (Morrison-Knudsen International Company) باتمام الأعمال التي بدأها الخبراء اليابانيون، وفي عام ١٩٥٠ أجريت مفاوضات بين الحكومتين الأمريكية والأفغانية لتمويل المشروع، وانتهت هذه المفاوضات بعقد قرض بفائدة قدرها ٤%، سُدد الجزء الأول منه وقيمته ٢١ مليون دولار عام ١٩٥٠، ثم الجزء الثاني وقيمته ١٨.٥ مليون دولار عام ١٩٥٤[١٤].

نجم عن أعمال الشركة حتى عام ١٩٥٦، استصلاح مايزيد عن نصف مليون فدان، فضلًا عن إنشاء سدين على النهر لتوليد الكهرباء وتخزين المياة اللازمة للري طوال العام، وتم تعبيد شبكة من الطرق على ضفاف الترع الرئيسية والفرعية تصل بلاد المنطقة وما ينتظر بناؤه من القرى. وقد أثارت هذه الأعمال حفيظة الإيرانين، إذ أنها أثرت على حصة بلادهم في مياه النهر، وزاد الخلاف تعرض المنطقة للجفاف خلال بعض السنوات [١٥].

وعلى الرغم من من جهود الولايات المتحدة الأمريكية وهيئة الأمم المتحدة لتسوية النزاع وتقريب وجهات النظر بين الدولتين، سواءً كان ذلك في واشنطن من خلال عقد جلسات بين ممثلين للبلدين، أو أرسال بعثات فنية لفحص المسألة على أرض الواقع وإعداد تقارير، فإن تلك المحاولات لم تصل إلى حل للنزاع[١٦]، إذ استمرت الخلافات بين الطرفين حتى عام ١٩٧٤، حيث وقع البلدان اتفاقًا جديدًا حول تحديد نصيب كل منهما في مياة النهر[١٧].

قيام دولة باكستان والموقف الأفغاني منه

أعرب الأفغان عن قلقهم باعتزام بريطانيا ترك السلطة في الهند، وتقسيمها إلى دولتين على أساس عقائدي الأولى هي الهند وتضم الغالبية الهندوسية والثانية باكستان بشقيها الغربي والشرقي وتضم الغالبية المسلمة، إذ لم يكن هذا الأمر محل ترحيب من الحكومة الأفغانية، بحجة أن ذلك سيؤدي إلى اختلال التوازن على حدود

دولتهم، وبدأوا في السعي إلى إيجاد نوع من الاتحاد مع دولة باكستان[١٨]، وتقدمت أفغانستان إلى الحكومة البريطانية، طالبة منها ضم مقاطعة الحدود الشمالية الغربية إليها، ومنحهم منفذًا على المحيط الهندي، وهو الأمر الذي رفضته بريطانيا، معللة ذلك بأنها لا يمكنها السماح لحكومة أجنبية في التدخل في شئون مناطق تُعد سكانها هم المسئولون الوحيدون عن تقرير مصيرهم بأنفسهم، كما ذكَّرت الحكومة الافغانية باتفاقية الحدود المعقودة بينهما[١٩].

ومن الراجح أن عدم قبول أفغانستان لقيام دولة باكستان على حدودها، كان مرجعه، أنها كانت ستضمن بقاء هذا الوضع استمرار تدفق الدعم المالي والمساعدات الاقتصادية من قبل الحكومة الهندية نظير عدم تدخلها في شئون المقاطعات الهندية ذات الأغلبية المسلمة، كما أنه يسهل عليها مهمتها في المطالبة بضم مقاطعات الحدود الشمالية الغربية وغيرها من المقاطعات ذات الأغلبية المسلمة إليها. وإن لم تنجح في ذلك تقوم بدعم هذه المقاطعات ومساعدتها في الانفصال عن حكومة الهند، وعندئذ تصبح أمام خيارين أما الانضمام إلى أفغانستان، أو تكوين دولة مستقلة، وبذلك يصبح لها المكانة والنفوذ.

وما أن أعلنت باكستان دولة مستقلة عام ١٩٤٧ حتى هبت أفغانستان تطالب من جديد بتعديل اتفاقية خط دوراند، وإلحاق المناطق المذكورة بها مدعية أنها قد أُكرهت على قبول هذه الاتفاقية من قبل دولة مستعمِرة أجنبية، وصفتها بـ "الجائرة"، وأعربت عن أملها بأن تقوم الحكومة الباكستانية (المسلمة) بإعادة النظر في تلك الاتفاقية وتعديلها، ولكن قابلت باكستان هذه المطالب بالرفض القاطع[٢٠].

ومنذ نشأت دولة باكستان، وهذا الخلاف قائم بين الدولتين، بل ووقفت أفغانستان موقفاً عدائياً من باكستان منذ ساعة ولادتها، إذ كانت الدولة الوحيدة المعارضة من بين ٥٣ دولة في الأمم المتحدة لقبول باكستان عضواً في الهيئة المذكورة، وذلك في ٣٠ سبتمبر ١٩٤٧[٢١].

تطور العلاقات بين أفغانستان وباكستان (١٩٤٨-١٩٥٤)

حازت قضية الحدود المكانة الأولى في العلاقات بين الدولتين، إذ لم تكف أفغانستان عن محاولاتها للتفاوض مع الحكومة الباكستانية، فقد تقدم نجيب الله خان سفيرها بالهند خلال عامي ١٩٤٨/١٩٤٧ بعدة مذكرات إلى الحكومة الباكستانية لتسوية النزاع بين الدولتين، وكانت المطالب الأفغانية تتلخص فيما يلي:

- تتعهد الحكومة الباكستانية بجمع القبائل الباتانية (الباشتونية) المقيمة بباكستان في مقاطعة واحدة، على أن تطلق عليها اسم " باتانستان أو باشتونستان" .
- أن تعطى تلك المنطقة الموحدة نوعاً من الحكم الذاتي والاستقلال الذي يخولها الاتصال المباشر مع الحكومة الأفغانية وعقد روابط منفصلة معها.
- أن تستمر الحكومة الباكستانية في الإنفاق على هذه المقاطعة وتمويلها.
- منح الحكومة الأفغانية ميناء حر على المحيط الهندي Free Port.
- أن تضمن الحكومة الباكستانية حرية نقل البضائع الأفغانية إلى هذا الميناء Free Tranist[٢٢].

وحاولت الحكومة الباكستانية تقريب وجهات النظر، فوافقت على المطلب الأول، ولم تبد أى اعتراض على جمع قبائل الباتان في مقاطعة واحدة، وأضافت أن هذه المقاطعة ستكون ولاية من ولايات الباكستان الفيدرالية، وأنه بحكم ذلك ستتمتع إلى حد كبير باستقلال ذاتي، كما ستتوفر لها كل الحقوق الدستورية. فضلًا عن ذلك وافقت الحكومة الباكستانية على الاستمرار في الانفاق على هذه الولاية، وذكرت أنها ستعطى لقبائلها سلطة واسعة في تدبير شئونهم الداخلية، غير أنها عارضت بشدة ضم هذه المقاطعات إلى أفغانستان، ورفضت منحها ميناءً على البحر، وعرضت عليها بدلاً من ذلك أن تقدم لها كافة التسهيلات الممكنة في إحدى الموانئ الباكستانية، وأن تكون لها حرية المرور لبضائعها بلاقيد أو شرط[٢٣].

وفي أغسطس ١٩٤٨ أجري استفتاء بين قبائل الباتان التي تسكن الحدود الشمالية الغربية لمعرفة أي بلد تختار القبائل للانضمام إليه الهند أم باكستان؟ وكانت النتيجة أن ٥١% من المصوتين اختاروا باكستان(٢٤).

ولم تقض نتيجة الاستفتاء على الخلاف بين الدولتين، بل فتحت باب النزاع على مصراعيه، إذ أخذت أفغانستان تشكك في نزاهته، فأشارت إلى أن أكثر من ٥٠% من السكان امتنعوا عن التصويت، وأنه قد زج بكثير من المعارضين في السجون(٢٥)، وأكدت على أن نتيجته سارت في غير الطريق الذي كان مرجوا لمقاطعة الحدود الشمالية الغربية، إذ كان الخيار هو إما الانضمام إلى باكستان (المسلمة) أو الهند (الهندوسية)، فكان من البديهي أن يفضلوا باكستان، وذكرت الحكومة الأفغانية أنه إذا جرى الاستفتاء بينها وبين باكستان، فالأمر يختلف(٢٦).

وتمسكت أفغانستان بمبادئ للوصول إلى حل للأزمة، تمثلت في ضرورة حل المشكلة البشتونية بإعطاء الفرصة للسكان لاختيار نوع الحكم الذي يرتضونه، وأنه يمكن تحقيق ذلك من خلال إجراء استفتاء حر، وتعجبت من موقف الحكومة الباكستانية من ذلك، وأخذت تقارن بين موقفها من هذه المسألة وقضية كشمير، وذكرت أن ذلك وهو نفس ما تطالب به باكستان نحو مقاطعة كشمير فكيف تقف معارضة له بالنسبة لبشتونستان؟(٢٧).

وجاء رد الحكومة الباكستانية بالقول بأن روابط الدم والجوار كانت تفرض على أفغانستان أن تقف من "أختها المسلمة الناشئة" موقف الحياد على الأقل أن لم يكن موقف التأييد والمناصرة، وكان عليها ألا تستغل متاعبها مع الهندوس، ومشاكلها الناجمة عن كونها حديثة العهد بالوجود فتطالب بقطع جزء حيوي منها، وذكرت أن هذه الحدود سبق وأن قبلت بها أفغانستان وصدقت عليها ثلاث مرات أعوام (١٨٩٦، ١٩٢١، ١٩٣٠)، وأنه بمقتضى القانون الدولي العام فإن الدولة الناشئة ترث الدولة

الذَائلة في جميع تعهداتها والتزاماتها، وهذا ماحدث في تلك المنطقة فورثت باكستان عن بريطانيا جميع حقوقها والتزاماتها، وأنهت الحكومة الباكستانية ردها بالقول "وإذا قبلنا المبدأ الأفغاني بأن روابط الدم واللغة تجمع فالمنطق يقضي بأن الأقلية هي التي تتبع الأكثرية ففي باكستان ستة ملايين ونصف من الناطقين بالبشتو، بينما لا يوجد في أفغانستان منهم سوى ثلاثة ملايين، فالأولى أن يلتحق هؤلاء بأولئك"(٢٨).

وقد فسرت الحكومة الباكستانية موقف الحكومة الأفغانية من قضية الحدود على النحو التالي:

- أن الطبقة الحاكمة في أفغانستان قد شعرت بأن الأفغانيين قد بدأوا يضيقون ذرعاً بها لسوء ادارتها، فأرادت أن توجد لهم قضية تلهيهم بها عنهم ولو إلى حين.
- أن اقتصاديات البلاد في تدهور، وماليتها على وشك الافلاس وميزانيتها في عجز مستمر، لذلك قبلت إغراء الهند لها بإيجاد متاعب لباكستان في تلك المناطق مقابل مساعدات مالية تسد بها عجز ميزانيتها، زد على ذلك أنها أرادت نيل بعض الامتيازات من باكستان كاعطائها منطقة حرة في ميناء كراتشي، والسماح لها بنقل بضائعها مجانًا على خط سكك حديد كراتشي – بشاور(٢٩).

وأضافت الحكومة الباكستانية أن عنصر المسألة الأساسي هو أن باكستان منغمسة مع الهند في صراعها حول كشمير، ولذلك تحرض الحكومة الهندية أفغانستان على انتزاع تلك المناطق من باكستان لسببين:

الأول: الإساءة إلى سمعة باكستان الأدبية أمام الرأى العام العالمي، واظهار أن وحدة الدين ليست عاملًا حاسمًا يوجب إلحاق كشمير بباكستان، ففي الدولة الأخيرة مقاطعات إسلامية ترغب في الانفصال عنها، وها هي علاقاتها بجاراتها الأفغانية المسلمة على أسوء ما تكون.

الثاني: أن اقتطاع هذه المناطق تسد الطريق الوحيد بين باكستان وكشمير، وتغلق الممر الذي يمكن أن تنفذ منه الجيوش الباكستانية لمساعدة سكان كشمير، كما أنه يحرم باكستان من محاربين يتميزون بالقوة والشجاعة(٣٠).

كانت هذه هي وجهة نظر الفريقين في القضية، وكل منهما تشبث بموقفه، وقرر ألا يحيد عنه، وفي سبتمبر ١٩٤٨ تطور الموقف بين الدولتين، إذ قام خواجا نظام الدين الحاكم العام لباكستان بزيارة مقاطعة الحدود الشمالية الغربية، وزعم الأفغانيون أنه خطب في رجالها مؤكدًا على أن هذه الأراضي جزء لا يتجزأ من باكستان، فثارت ثائرة الحكومة الأفغانية، واحتجت على ذلك التصريح؛ فأجابتهم الحكومة الباكستانية، بأنه لم يكن سوى جواب على خطابات الترحيب التي ألقاها رؤساء العشائر أمام الحاكم العام، وطالبوا فيها بوجوب زيادة اهتمام الحكومة بهذا الجزء من باكستان، فأجابهم الحاكم العام بأن هذا الجزء من باكستان سينال كغيره من بقية الأراضي الباكستانية كل عناية واهتمام من الحكومة المركزية(٣١).

وفي أوائل عام ١٩٤٩ ساءت الأحوال بين البلدين إلى درجة لم تكن عليها من قبل، وازداد السباب والتراشق بالتهم بين الفريقين بالصحف والإذاعة، فلم تكد تخلو إذاعة أو عدد مجلة أو جريدة من ذلك(٣٢). وأخذت الحكومة الأفغانية تحرض الموالين لها من رجال القبائل على المطالبة باستقلالهم، وحددت أهدافها بشكل دقيق على النحو التالي:

- إقامة حكومة مستقلة لقبائل الباتان منفصلة تمامًا عن باكستان.
- حدَّدت مقومات هذه الدولة الجديدة من سكان وأراضٍ وعلم ونشيد وإدارة، وأسمتها باشتونستان، وأن تتشكَّل من منطقة الحدود الشمالية الغربية ومنطقة القبائل الحرة، وأضافت إليها إقليم بلوشستان.

- جعلت لها علمًا أحمرًا، كتب في وسطه بالأبيض بشتونستان، وكان اللون الأحمر يرمز إلى أن أهالي بشتونستان سيأخذون استقلال بلادهم بدمائهم، والأبيض إلى أنهم سيكونون من محبي السلام بعد تأسيس دولتهم.(٣٣)

اعتبرت باكستان هذه المطالب تدخلاً في صميم شئونها الداخلية، وذكرت أنها تتعارض مع رغبة الأهالي الواضحة في البقاء طبقاً لوضعهم القائم آنذاك (٣٤). لم تكتف الحكومة الأفغانية بما سبق، واتخذت عدد من الخطوات التصعيدية، ففي ٣ يوليو ١٩٤٩ أعلن المجلس النيابي الأفغاني أن كل المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمتها الحكومات الأفغانية السابقة مع بريطانيا بشأن الحدود أصبحت ملغاة (٣٥).

وسرعان ما اتخذ الخلاف بين الطرفين مظهرًا جديدًا، إذ طافت مظاهرات شوارع العاصمة كابل، وهتف المتظاهرون بسقوط باكستان، ونادوا بإعلان الحرب(٣٦). كما اخترقت خمس طائرات باكستانية الحدود الأفغانية في ١٢ يونيه ١٩٤٩، وبعد دورة استكشافية عادت من حيث أتت، ثم اخترقت الحدود الأفغانية طائرة باكستانية أخرى وحلقت داخل الأراضي الأفغانية، وألقت قنابل على ثكنة عسكرية أفغانية، قتل وجرح على أثرها عدد من الجنود والأهالي المقيمين هناك، ومن ثم احتجت الحكومة الأفغانية على الاعتداء، ووصفته بقولها: " إن هذا الاعتداء الرسمي لحكومة باكستان يعتبر عملاً وحشياً ومخالفاً للقوانيين الدولية والالتزامات السياسية بين الدول، وأن أعمال باكستان العدائية ضد أفغانستان هي ضد الإنسانية والإسلام وحسن الجوار "(٣٧).

وعقب هذه الحادثة، حضر وفد باكستاني إلى كابل، وأعرب عن اعتذار حكومته عما حدث، واتفق مع الجانب الأفغاني على سمى باتفاق "الجنتلمان"، وكان مؤداه وقف الدعاية المسيئة من كلا الطرفين، ولكن هذا الاتفاق لم يكتب له النجاح، حيث لم تلتزم الصحف الأفغانية به، الأمر الذي ترتب عليه توتر العلاقات مرة أخرى، ومن

ثم قررت باكستان اتخاذ خطوات عملية ضد أفغانستان، وكانت أولاها الغاء اتفاقية النقل المعقودة بين أفغانستان وحكومة الهند قبل التقسيم، والتي كانت بمقتضاها تنقل البضائع عبر الأراضي الباكستانية إلى أفغانستان بتخفيض ٥٠%، وثانيها أن قررت منع مرور البترول إلى أفغانستان، وثالثها أن امتنعت باكستان عن شراء محصول الزبيب الأفغاني(٣٨).

وكانت حجة الباكستان في منع المرور هو عدم وجود لوريات لدى الأفغان تتوفر فيها معايير الأمن والسلامة(٣٩). وخشي الإنجليز والأمريكان أن ينشأ عن حاجة أفغانستان الملحة للبترول الارتماء في أحضان السوفيت، ولذلك رضخت باكستان للضغوط الأمريكية الإنجليزية وسمحت بمرور البترول لأفغانستان، ومنحتها مهلة أخرى لإصلاح لورياتها، وفي الوقت ذاته أعارتها خمسة لوريات من طرفها لنقل البترول إليها.(٤٠) وخفف هذا الإجراء من الأزمة، وإن لم يصل إلى مرتبة الحل النهائي، فقد ترتب على قلة المنتجات البترولية في البلاد ارتفاع قيمتها النقدية، إذ ارتفع سعر الجالون الواحد من ١٢ إلى ١٦ أفغانيًا(٤١) ووصل سعره في السوق الحرة إلى ٥٠ أفغانيًا(٤٢).

نشأ عن حاجة أفغانستان الملحة للبترول والصعوبات التي سببتها لهم باكستان في تجارتهم العابرة أن اتجهت إلى الاتحاد السوفيتي، فوقعت معه اتفاقية تجارية لتبادل السلع في ١٧ يوليو ١٩٥٠، لمدة أربع سنوات، نصت على أن يمنح السوفيت البترول لأفغانستان، وكذلك الملابس القطنية، وذلك مقابل أن تقدم أفغانستان للاتحاد السوفيتي القطن والصوف والفاكهة المجففة. ولم تحدد الاتفاقية سعر الشراء أو البيع، وكذلك الكميات التي ستعطى من الطرفين(٤٣).

وأثار التقارب الأفغاني السوفيتي قلق ومخاوف كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا، فيذكر أنه حينما بدت بوادر الاتفاق بين البلدين، واقترب موعد توقيعه، بادر الأمريكيون والإنجليز إلى الضغط مرة ثانية على حكومة الباكستان، فاضطرت الأخيرة

إلى إعارة نظيرتها الأفغانية عدد اثنى عشر لوريًا أخرى لنقل البترول إلى أراضيها، وكان هذا الضغط بطبيعة الحال بغرض الحيلولة بين الأفغان والاتفاق مع الاتحاد السوفيتي، ولكن هذا لم يحل دون أن يوقع الاتفاق(٤٤). نتج عن هذه الاجراءات أن أخذ البترول يتدفق على أفغانستان بكميات كبيرة سواء كان ذلك من باكستان أو عن طريق الاتحاد السوفيتي تنفيذًا للاتفاقية التجارية، وأصبحت الكميات المخزونة منه تزيد عن حاجة البلاد واستهلاكها المحلي حتى ضاقت خزانات البترول عن استيعاب الوارد منه(٤٥).

وقد اتسمت الفترة (١٩٥١– ١٩٥٥) بالهدوء الحذر بين الدولتين، ولعل السبب في ذلك يعود في المقام الأول لعدد من الأسباب، أبرزها:

- السياسة التي انتهجتها الولايات المتحدة في المنطقة، بهدف تطويق الاتحاد السوفيتي ونفوذه الشيوعي، ومن ثم كان لأفغانستان وباكستان الموقع منها، فقد سعت لدى الدولتين لاحتواء الموقف، خوفًا من التدخل السوفيتي، ونجحت مساعيها الدبلوماسية من خلال سفيريها بكراتشي وكابل – وكذلك مبعوثيْها إلى المنطقة – في تهدئة الأجواء بين الدولتين، إذ أوضحت وبخاصة للحكومة الأفغانية أن إصرارها على مطالبها واستمرار نزاعها مع باكستان لن يؤدي إلا إلى وقوعها في أيدي السوفيت، وبالتالي انهيار خط الدفاع الأول ضد الشيوعية(٤٦).
- قامت أفغانستان بتشجيع من الولايات المتحدة بتحسين علاقاتها مع باكستان طمعاً في المساعدات المالية التي وعدتها بها، وقد بلغ مجموع هذه المساعدات الأمريكية خلال الفترة (١٩٥١– ١٩٥٧) ٣٤,٣٢٧,٢٠٠ دولار موزعة كالتالي(٤٧):

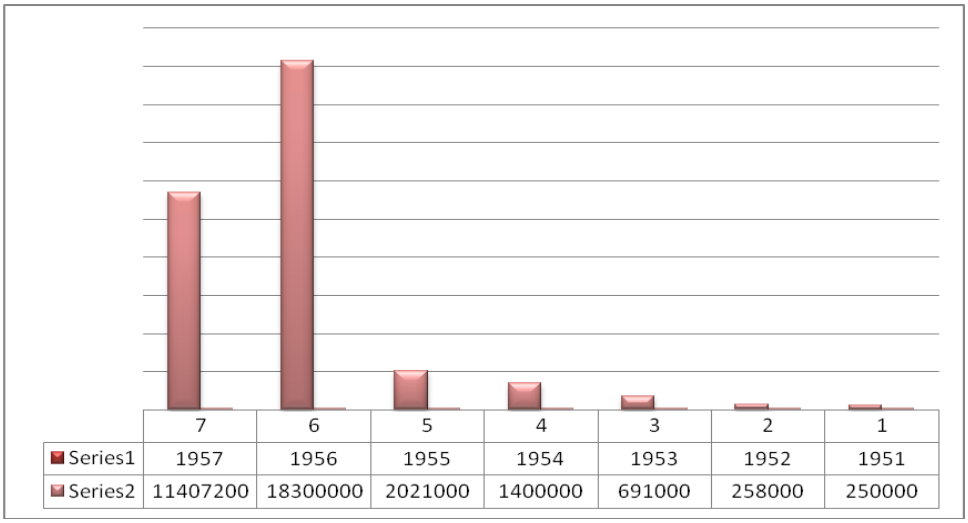

وقد انفقت هذه المساعدات على مشروعات الري والصرف والزراعة والمناجم والتعليم والتنظيم المالي والإداري ومشروعات الإصلاح القروي والطيران وتعبيد الطرق. هذا فضلاً عن المعونة الفنية، إذ أرسلت عدداً من خبرائها إلى أفغانستان، وقامت بتدريب عدد من الفنيين الأفغان في الولايات المتحدة[٤٨].

ومن المحتمل أن يكون لخروج باكستان من طور النشأة والتكوين دورًا في ذلك، إذ أصبحت باكستان قوة لها مكانتها على الخريطة السياسية للمنطقة، وبخاصة بعد موالاتها للسياسة الغربية، والتي تجسدت بشكل جلي في مؤتمر باندونج الذي عقد بإندونيسيا (١٨-٢٤ أبريل ١٩٥٥) [٤٩]، وكذلك في انضمامها إلى حلف بغداد[٥٠]، فنالت جراء ذلك المساعدات الاقتصادية والعسكرية من الولايات المتحدة وإنجلترا، هذا فضلاً عن الدعم السياسي والأدبي من هاتين الدولتين، كل هذا جعل أفغانستان تعيد حساباتها في علاقاتها مع باكستان مرة أخرى.

إضافة إلى ما سبق، ساهمت الحالة الاقتصادية لأفغانستان في إقرار هذه الحالة، فقد تعرضت البلاد لأزمات اقتصادية خلال بعض سنوات هذه المدة، ففي عام ١٩٥٣

شهدت ميزانية الدولة عجزًا كبيرًا، ومما زاد في حدة هذا العجز أن المورد الثاني للإيرادات وهو الفاكهة قد أصيب محصولها بتلف كبير بسبب الصقيع والرياح العاتية والحشرات التي أصابت ثمارها، كما تلف محصول القمح هو الأخر، مما هدد البلاد بمجاعة، زد على ذلك أن ٩٥% من الصادرات والواردات الأفغانية كانت تمر عبر الأراضي الباكستانية لتصدر فيما وراء البحار من ميناء كراتشي، وكانت باكستان تضيق الخناق على الصادرات والواردات الأفغانية كلما توترت العلاقات السياسية(٥١).

ومن هنا اجتمعت العوامل، التي اختص بعضها بالشأن الداخلي للبلدين، والبعض الآخر تعلق بالسياسة الدولية في المنطقة إلى إقرار حالة من الهدوء المؤقت بين الدولتين.

أزمة إهانة العلم وتداعياتها (١٩٥٥/١٩٥٦)

سرعان ما دخلت العلاقات بين أفغانستان وباكستان في طور جديد عقب البيان الذي أدلى به محمد أيوب خان رئيس الوزراء الباكستاني في ٢٩ مارس ١٩٥٥، والذي أشار فيه إلى عزم حكومته توحيد مقاطعات غرب باكستان الأربع في مقاطعةٍ واحدة، تتولى إداراتها حكومة محلية واحدة (٥٢). وعلى إثر صدور هذا البيان عقد مجلس الوزراء الأفغاني جلسة طويلة غير عادية، أذاع في أعقابها محمد داود خان رئيس الوزراء بيانًا في اليوم نفسه براديو كابل، أعرب فيه عن احتجاج بلاده على قرار الحكومة الباكستانية، وحمَّل باكستان مسئولية النتائج التي المترتبة على هذا العمل، وأضاف أن حكومته كلفت ممثلها في كراتشي بتقديم احتجاج رسمي للحكومة الباكستانية، وأنها طالبته بالعودة إلى كابل إذا لم يثمر هذا الاحتجاج عن نتيجة، وأكد على أن بلاده حكومة وشعبًا لن تقر هذا الإجراء؛ لأنه يتنافى مع حق تقرير المصير الذي تطالب به لهذا الإقليم، وفي نهاية البيان أهاب رئيس الوزراء بالشعب الأفغاني أن يكون متيقظًا ومستعدًا لما سيستجد من تطورات(٥٣).

وفي صباح اليوم التالي اندلعت المظاهرات في العاصمة الأفغانية- وكان قوامها طلبة المدارس والجامعة – وقاموا بالسير في شوارع كابل حاملين أعلامًا تمثل بشتونستان، ولافتات أخرى مدون عليها عبارات الترابط والأخوة بين الأفغان والبشتون، وهتف المتظاهرون بحياة أفغانستان وبشتونستان، وبهتافات عدائية ضد باكستان، وأخذ الخطباء يثيرون حماسة الجماهيير المحتشدة مما ألهب نفوسهم(٥٤). وعلى إثر ذلك، هاجمت الحشود الأفغانية السفارة الباكستانية في كابل، مما أسفر عن وقوع أضرارٍ جسمية وإصاباتٍ كثيرة بين الموظفين الباكستانيين، كما وقع اعتداء على العلم الباكستاني الموجود فوق مبنى السفارة، حيث جذبه المحتشدون، ومزقوه، ثم رُفعت ثلاثة أعلام بشتونية بدلًا عنه، وسرعان ما أزيلت تمامًا بعد مرور ثلاث ساعاتٍ تقريبًا. وألقى المتظاهرون الحجارة على مقر السفارة الباكستانية، ثم اقتحمت الحشود المتظاهرة المبنى، وحطمت كافة الأدوات المكتبية، علاوةً على وسائل النقل الخاصة بالسفارة وغيرها، وفي الوقت ذاته اقتحم بعض المتظاهرين المقر الخاص بإقامة السفير الباكستاني، وحطموا كل محتوياته، وارتُكبت الكثير من أعمال السرقة والنهب في المقرين على حدٍ سواء، ومع تزايد حدة المظاهرات، انتاب موظفي السفارة الذعر جراء ما وقع من أحداث، لدرجة أنهم طالبوا بإجلاء أسرهم من أفغانستان(٥٥).

وامتدت التظاهرات المماثلة في كلٍ من جلال آباد وقندهار، وبلغت ذروتها في ٣١ مارس، حيث هوجمت القنصليات الباكستانية في كلتا المدينتين. وعلى الجانب الآخر، انطلقت مظاهرات مناوءة في باكستان في الأول من أبريل، في مدينة بشاور، وتعرضت القنصلية الأفغانية للاقتحام، وتحطيم كافة محتوياتها. وذكرت الحكومة الأفغانية أن العلم الأفغاني هو الآخر تعرض للاعتداء والتمزيق، وهو الأمر الذي أنكرته الحكومة الباكستانية تمامًا على الرغم من اعترافها بإلقاء القبض على أحد المتظاهرين لإنزاله للعلم الأفغاني(٥٦). وتمكنت قوات الشرطة من تفريق المظاهرات،

ثم أضافت الحكومة الباكستانية أن العناصر الأفغانية المناوئة لحكومة كابل والمتواجدة بكراتشي هي من قامت بتلك الوقائع(٥٧).

أما عن موقف الحكومة الأفغانية من هذا الأحداث، فقد أذاعت وزارة الداخلية مساء ٣٠ مارس بيانًا رسميًا حذرت فيه المواطنين من أن ممارسة أي أعمال عنف بالقرب من مقار البعثات الدبلوماسية، وأنه أمرٌ غير مشروع، ويعاقب عليه القانون، وأشارت إلى أن قوات الشرطة مصرحٌ لها بإطلاق الذخيرة الحية على كل من يخالف هذا الأمر، أو يحاول ممارسة عنف(٥٨).

وأرسلت وزارة الخارجية الأفغانية مذكرة للسفارة الباكستانية، أعربت فيها عن أسف مسئوليها الشديد بشأن "اختراق بعض العامة لمبنى السفارة على الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها قوات الشرطة الأفغانية لمنعهم"(٥٩)، وهو ما يخالف الواقع.

وأصدرت الحكومة الأفغانية بيانًا رسميًا، أنكرت فيه تعرض السفارة الباكستانية للاقتحام، وأشادت بموقف قوات الشرطة في التصدي للمتظاهرين. وقد وصف السفير البريطاني بيان الحكومة هذا "بالبيان المخادع"، وعلق عليه قائلًا: "ذهبت الحكومة الأفغانية بالكذب بعيدًا لدرجة إنكارها لتعرض السفارة الباكستانية للاقتحام من الأساس، بل وادعت زورًا وكذبًا أيضًا أن ثلاثين متظاهرًا قد تعرضوا للإصابة في التحامٍ مع قوات الشرطة، مما أسفر على إصابة ستة أفراد"، وأكد على قوات الشرطة لم تتواجد بشكلٍ فعال في موقع الأحداث، وأن الاصابات حدثت نتيجة الالتحام أثناء أعمال السرقة والنهب التي وقعت(٦٠).

وعلى إثر ذلك بدأت دوريات الشرطة تطوف شوارع العاصمة لمراقبة الحالة، وتمركزت مجموعات من رجال الشرطة حول السفارات الأجنبية، ولاسيما أمام مبنى السفارة الأمريكية، كما عينت حراسة مشددة على مساكن أعضاء السفارة الباكستانية. ومن ثم ساد مدينة كابل جوٌ هادئ على الرغم من انتشار مجموعات صغيرة من المتظاهرين(٦١).

أما عن صدى هذه الحوادث في باكستان، فقد أثارت حفيظة الجانب الباكستاني واستيائه حكومة وشعبًا، وعلى الفور طلب محمد ختك القائم بأعمال السفارة الباكستانية إجراء لقاء فوري مع وزير الخارجية الأفغاني للاحتجاج لديه على هذه المظاهرات العدائية محتفظاً لحكومته بحق المطالبة بالتعويضات واتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة، وقد حدد الحادية عشر صباح يوم ٣١ مارس كميعاد للقاء(٦٢). وقابل القائم بالأعمال محمد نعيم وزير الخارجية الأفغانية، وأبلغه بلهجة قوية ما تنطوي عليه هذه الاعتداءات من مجافاة للقواعد الدولية، وقد كرر الوزير أسفه وأبدى استعداد حكومته لتعويض الجانب الباكستاني على الخسائر المادية التي لحقت بمقاره الدبلوماسية، ولم يكن هذا بمثابة الترضية المناسبة للحكومة الباكستانية، إذ أبلغه القائم بالأعمال الباكستاني امتناعه عن إعادة رفع العلم الباكستاني على السفارة انتظارًا لتعليمات حكومته، ورفض قبول العمال الذين أرسلتهم وزارة الخارجية لإجراء الترميمات اللازمة(٦٣).

وسرعان ما انتقل ثقل الأحداث إلى كراتشي، فوجهت الحكومة الباكستانية إلى القائم بالأعمال الأفغاني مذكرة احتجاج في ٣١ مارس عبّرت فيها عن استيائها من الاعتداء الواقع على سفارتها في كابل، وطالبته ابلاغ حكومته بما يلي:

- تقديم تفسيرٍ واضحٍ للأحداث واعتذارٍ رسمي عمّا وقع من اعتداء.
- تعويض الجانب الباكستاني المتضرر عمّا تكبده من خسائر.
- تقديم ضمانات واضحة لحماية المنشآت الدبلوماسية الباكستانية وأفرادها في المستقبل، لضمان عدم تكرار ما حدث.
- إعادة رفع العلم الباكستاني على السفارة بكابل في احتفال عسكري رسمي(٦٤).

وبالتزامن مع الحدث شهدت العاصمة الأفغانية كابل تحركات دبلوماسية دولية وإقليمة، فقدم السفير الإنجليزي– بناء على تعليمات حكومته– احتجاجاً إلى الحكومة

الأفغانية على ما وقع من اعتداءات على السفارة الباكستانية[٦٥]، وطلب منها اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية السفارات والمفوضيات الأجنبية، وذهب سفير إنجلترا إلى أبعد من هذا لاظهار غضبه فامتنع عن حضور الحفلات الرسمية التي أقامتها الحكومة الأفغانية[٦٦].

وأعرب السفير الأمريكي هو الأخر للجانب الأفغاني عن قلق حكومة بلاده الشديد بشأن عدم قدرة السلطات الأفغانية على تقديم الحماية المناسبة للمواطنين الأمريكيين في كابل، وطالب الحكومة الأفغانية بتقديم الضمانات الكافية لاتخاذ معايير الحماية الكاملة للمواطنين الأمريكيين والمنشآت الأمريكية [٦٧]، وكذلك الباكستانية في أفغانستان في المستقبل، واستدعت وزارة الخارجية الأمريكية السفير الأفغاني في واشنطن، وعبرت له عن قلق الإدارة الأمريكية بشأن تلك الأحداث، وذكرت له أن كل ما يشغل بالها في الوقت الراهن هو تجنب وقوع أي تدهورٍ سياسي في العلاقات بين الجانبين الباكستاني والأفغاني[٦٨].

وكلفت الخارجية الأمريكية ممثلها في كابل بلقاء رئيس الوزراء الأفغاني وإبلاغه بأن "الولايات المتحدة الأمريكية تثمن علاقاتها الودية مع دولتي أفغانستان وباكستان شعبًا وحكومةً. ومع ذلك فإن الإدارة الأمريكية تنظر بعين القلق حيال ما شاب العلاقات السياسية بين البلدين من توتراتٍ في الفترة الأخيرة، وتخشى من أن مثل ذلك التدهور المفاجئ قد يكون مضرًا بمصلحة البلدين على حدٍ سواء وكذلك العالم الحر بأكمله"، وطالبت واشنطن الحكومة الأفغانية ببذل قصارى جهدها لتعويض الجانب الباكستاني عمّا تكبده مواطنوه ومنشآته من أضرار وخسائر في العاصمة الأفغانية، وإجراء التحقيقات الكاملة للوقوف على المحرضين الحقيقيين ومعاقبتهم، وأعربت عن أملها في أن يقوم الجانب الأفغاني – في سبيل استعادة وتعزيز العلاقات الدبلوماسية الودية بين البلدين – بزيادة التمثيل الدبلوماسي في كراتشي بدلًا من خفضه[٦٩].

وفي ٦ أبريل ١٩٥٥ التقى السفير الأمريكي رئيس الوزراء الأفغاني محمد داود خان ، وسلمه ما وصله من خارجيته، وأعرب له داود في مباحثاته عن تقديره الشديد لعلاقة الصداقة بين الولايات المتحدة وأفغانستان، وأكد على حرص الحكومة الأفغانية في إرساء السلام في المنطقة، وفي ١٣ من الشهر ذاته سلمته الحكومة الأفغانية مذكرة رسمية ردًا على ما وصلها، ألقت فيها باللوم على الجانب الباكستاني، وحملته مسئولية ما حدث، وأكدت على أن القرار الذي اتخذته الحكومة الباكستانية الخاص بإدماج مقاطعات غرب باكستان في مقاطعة واحدة، قد ساهم كثيرًا في إغضاب الشعب الأفغاني، وأدى إلى المظاهرات الأخيرة في أفغانستان، وأعربت أنه من الواجب على الجانب الباكستاني "أن يبذل مزيد من الجهد من أجل التوقف عن التصرفات التي تؤجج مشاعر الجماهير في الشارع وتستفز المشاعر الوطنية للشعب الأفغاني وجماعة البشتون"(٧٠).

وفي الوقت نفسه رحبت الخارجية الأمريكية بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة الباكستانية آنذاك، وأكدت على رغبتها في إرساء الاستقرار في شبه القارة الهندية، وطالبت الحكومة الباكستانية التزام الصبر وضبط النفس، وبذل قصارى الجهد لتجنب وقوع أي أعمال انتقامية ضد المصالح الأفغانية في إقليم بشاور الباكستاني(٧١).

وأعلنت السفارة العراقية تضامنها التام مع نظيرتها الباكستانية، إذ تغيب القائم بأعمال السفارة العراقية بالنيابة عن حضور الحفلات الرسمية التي أقامتها وزارة الخارجية الأفغانية احتجاجًا على وقوع هذه الحوادث، وكان هذا الموقف محل تقدير وإعجاب الحكومة الباكستانية(٧٢). وندد السفير التركي بصفته عميداً للسلك الدبلوماسي خلال لقائه بوزير الخارجية الأفغانية بما حدث نيابة عن الهيئات الدبلوماسية، وطالبه بضرورة توفير حماية كافية للسفارات والمفوضيات الأجنبية في كابل لمنع تكرار الحادثة(٧٣).

وفي هذا دليل على أن دول الكتلة الغربية المتحالفة مع باكستان تضامنت معها لإظهار روح الاستياء مما حدث، ولانتهاز الفرصة للضغط على الحكومة الأفغانية للتخلص من وزارة محمد داود المعادية للغرب، والتي يعتبرونها مسئولة عن تمكين أواصر العلاقة بين أفغانستان والاتحاد السوفيتي(٧٤).

وودت باكستان أن تقف بقية سفارات الدول العربية والإسلامية في كابل من الحكومة الأفغانية مثل موقف السفارات السابق ذكرها(٧٥)، وصرَّح السفير الباكستاني بذلك للسفير المصري حسين ثابت كرارة ، وكرر هذا المعنى أكثر من مرة، وكان دائماً ما يردد "ماذا جنته باكستان من العالم الإسلامي وهي – أي باكستان– طالما وقفت من القضايا الإسلامية موقف النصير المدافع دائماً وأبداً". ولكن السفير المصري ذكره بأن موقف أفغانستان من هذه القضايا لا يقل عن موقف باكستان حماسة، وأن الميل والانحياز نحو جانب دون آخر يحول دون إزالة أسباب التوتر الحالي وتحسين العلائق بين باكستان وأفغانستان، وهو الأمر الذي يجب أن يعمل له كل مسلم غيور على مصالح الدول الإسلامية(٧٦).

وفي الواقع فقد أكدت المصادر البريطانية أن الحكومة الأفغانية كانت هي المحرك الأساسي لتلك الأحداث، ودللت على ذلك بأن محمد داود خان رئيس الوزراء الأفغاني قد أعطى في خطابه الذي ألقاه في ٢٩ مارس إشارة البدء للمتظاهرين، زد على ذلك أن المظاهرات كان قوامها طلاب يرتدون ملابسًا موحدة، أحضرتهم حافلات خاصة إلى حي السفارة الباكستانية من مدرستهم في ميدانٍ بعيد، علاوةً على ذلك، أُغلقت الكثير من الهيئات الحكومية والمدارس في صدر النهار بغرض تمكين الموظفين والطلاب من المشاركة في المظاهرات، فضلاً عن ذلك تمركزت عربات الإطفاء والإسعاف بالقرب من مقر إقامة السفير الباكستاني منذ الصباح الباكر وقبل مدة طويلة من وقوع الهجوم(٧٧).

وذكر السفير البريطاني أن منظمي تلك المظاهرات من مسئولي الحكومة الأفغانية كانوا يتوقعون أن تقتصر أعمال العنف على مجرد إلقاء الحجارة على مباني السفارة الباكستانية من الشوارع المحيطة. وأنه من المحتمل أن تكون بعض العناصر المناوءة للحكومة تسللت إلى الحشود، وأكد على السلطات الأفغانية كان بإمكانها أن تمنع تلك الحشود المتظاهرة من اللجوء لممارسة العنف، والسيطرة عليها بإرسال قوات الشرطة وقوات مكافحة الشغب في غضون عشر دقائق لا أكثر من الثكنات المتاخمة لموقع الأحداث، وبخاصة أن السفارة على مقربة من مبنى مجلس الوزراء، ولكن لم يظهر أي منهم إلا بعد مرور ساعتين من اشتعال الأحداث(٧٨).

اتفقت وجهة النظر المصرية مع نظيرتها البريطانية، فقد أكد السفير المصري بكابل أن هذه المظاهرات قد دبرتها الحكومة الأفغانية، وأشار إلى أنه في أفغانستان لا يوجد رأيًا عامًا يمكنه القيام بهذه التدبيرات من جراء نفسه، ودلل على ذلك بقوله: " إن بلدًا تهيمن على أموره العائلة المالكة وتعتبره مزرعة ملك يمنيها، ولا تسمح فيه بتكوين الأحزاب والنوادي والجمعيات سواء كانت ثقافية أو اجتماعية أو أدبية أو علمية أو سياسية أو اقتصادية، كما أن الجرائد تديرها إدارة المطبوعات الحكومية، لاينتظر من تلك البلاد أن يهب شعبها من تلقاء نفسه متجاوبًا مع بيان رئيس الوزراء سالف الذكر. وأنه لو لم تكن الحكومة وراء هذا التدبير لما جرأ أحد على القيام بمثل هذه المظاهرات. ويحتمل أن يكون زمام المتظاهرين قد أفلت من يد المدبرين لها فحدثت هذه الاعتداءات المؤسفة" (٧٩).

ونوه السفير المصري إلى أن رئيس الوزراء قصد بإلقاء البيان الحماسي وتدبير هذه المظاهرات الصاخبة أحد أمرين أو كليهما معًا أولهما: إثارة القبائل البشتونية في مقاطعة الحدود الشمالية الغربية بباكستان ضد حكومة كراتشي لإيجاد القلاقل والاضطرابات حتى يفشل مشروع توحيد باكستان الغربية. ثانيهما: التدليل على شعبيته

للملك ولخصومه السياسين، وفي مقدمتهم شاه محمود خان – رئيس الوزراء السابق وعم الشاه– الذي قام بمحاولات عديدة لتولى الصدارة، والاتجاه بسياسة أفغانستان نحو المعسكر الغربي بدلاً من موقفها الحيادي(٨٠).

وفي خلال هذه التطورات وصل كابل في ٥ أبريل ١٩٥٥ القائمقام عقيد أنور السادات وزير الدولة وسكرتير المؤتمر الإسلامي، لمناقشة بعض المسائل التي تخص المؤتمر المذكور، وكان قد سمع وهو في دلهي بمجريات الحوادث في كابل، فعقد النية على التوسط بين الدولتين الإسلاميتين، وقبل اقتراحًا تقدم به الشيخ فؤاد الخطيب الوزير المفوّض للمملكة العربية السعودية في كابل بأن يعرض على الحكومتين المتخاصمتين أن يقوم هو بوصفه سكرتيرًا عامًا للمؤتمر الإسلامي برفع العلم الباكستاني على سفارة باكستان بكابل في حفل عسكري، ثم يذهب إلى باكستان لرفع العلم الأفغاني على القنصلية الأفغانية في بشاور(٨١).

وفي صباح اليوم التالي عرض السادات هذا الاقتراح على محمد نعيم وزير الخارجية الأفغاني، الذي أبلغه موافقة الحكومة الأفغانية عليه، وبعد ذلك اجتمع السادات بالقائم بالأعمال الباكستاني، وطلب إليه إبلاغ حكومته هذا الاقتراح برقياً راجياً منه أن يصل إليه الرد قبل صباح ٧ أبريل – وهو التاريخ المحدد لمغادرته كابل– حتى يتمكن من رفع العلم قبل مبارحته أفغانستان، غير أن الرد المنتظر لم يصل قبل موعد سفره، فرأى الوزير عدم تأجيل سفره نظرًا لأن الخطوة التالية في برنامجه كانت زيارة باكستان، وهناك يمكنه التحدث في هذا الشأن مع المسئولين في كراتشي، فإذا حصل على موافقتهم عاد إلى كابل مرة ثانية لرفع العلم الباكستاني(٨٢). وفور وصول السادات إلى كراتشي أجرى مباحثاته مع الجانب الباكستاني الذي رفض المقترح(٨٣).

والراجح أن رفض المقترح كان راجعًا لعدة أسباب منها:

- أن باكستان لم تجد في مقترح التسوية ترضية مناسبة، إذ أن قبولها بتكريم العلم الأفغاني في بشاور، كان يعنى اعترافاً من قبلها بوقوع الحادثة، وهو ما تنكره شكلاً وموضوعًا.
- استمرار الدعاية المعادية والهجوم العنيف والحملات المعادية سواء من رجال الحكم أو من قبل وسائل الاعلام المسموعة والمقروئة في أفغانستان، خلق جوًا غير مناسب لتهدئة الأجواء وتسوية الأزمة.
- تمسك أفغانستان بمطالبها الخاصة باستقلال مقاطعة الحدود الشمالية الغربية، وحقوق البشتون المصيرية، وتشددها في ذلك، وإعلانها أنها لن تحيد قيد أنملة دون تحقيق ذلك.
- عدم وجود مساندة دولية وإقليمية للمقترح.

وأكد ذلك السفير الباكستاني في كابل؛ حيث أشار إلى أن المقترح المصري – بالرغم من رفضه– كان من شأنه أن يخفف من وطأة المشكلة الحالية، إلا أنه لن يعالج إلا أعراض المرض لا المرض نفسه، وكان يقصد بذلك محمد داود خان رئيس الوزاء الأفغاني؛ إذ أعرب السفير عن أمله في الحصول على دعم الجانب الأمريكي والإنجليزي لإجبار محمد داود على التنحي عن الوزارة حتى يتسنى خلق جوٍ سياسي جديد يصبح فيه حل النزاع الباكستاني الأفغاني ممكنًا(٨٤).

وعلى الرغم مما سبق استمرت المساعي المصرية لحل الأزمة، إذ عقد جمال عبدالناصر خلال انعقاد مؤتمر باندونج عدة لقاءات مع ممثلي الدولتين في المؤتمر للتقريب بين وجهتي نظر الطرفين(٨٥)، وعقب انتهاء أعمال المؤتمر، قام بزيارة باكستان في ٢٥ أبريل وأفغانستان في ٢٩ من الشهر ذاته، التقى خلالهما بقادة الدولتين، والراجح أن مهمته في باكستان قابلتها بعض المعقوقات، وأن الجانب الباكستاني تشدد في مطالبه، حيث كلف عبدالناصر أنور السادات بالاتصال بالملك

سعود، وأن يطلب منه بأن يسعى لدى باكستان لإنهاء حالة التوتر بين البلدين حرصاً على تضامن الدول الإسلامية(٨٦). وهذا يظهر مدى ما تتمتع به المملكة العربية السعودية من مكانة باكستان، نظرًا للمكانة الإسلامية التي تحتلها وتعود ركائزها لوجود الحرمين الشريفين على أرضها.

لم تقتصر المساعي على الجهود المصرية، إذ كلفت الخارجية الباكستانية ممثلها بكابل بلقاء سفيري الولايات المتحدة وإنجلترا، وعقد المشاورات والمباحثات بهدف تنسيق وتوحيد جهود حكومات الدول الثلاث، للضغط على الملك الأفغاني بهدف إقالة حكومة محمد داود خان، التي اعتبرتها هذه الدول بمثابة الحجر العثر في طريق المفاوضات، وحملتها مسئولية وتبعات ما حدث من خلاف بين الدولتين، زد على ذلك توجهاتها الموالية للروس والمعادية للغرب، وهذا ما أيده السفير الأمريكي حيث قال: "إن الموقف الراهن يسترعي اهتمامنا وتدخلنا السريع، وأنا من جانبي أوصي نفسي وكذلك السفيرين التركي والبريطاني بضرورة التواصل الجماعي مع جلالة الملك"(٨٧).

وفي غضون ذلك وصلت برقية من وزارة الخارجية الأمريكية، أعطت فيها الضوء الأخضر لممثلها بالتواصل مع الملك الأفغاني- ونصحته بالتشار مع سفيري بريطانيا وتركيا – للتعرف على وجهة نظره حيال الوضع الراهن، وأوصته بأن يعرب له عن رغبة الولايات المتحدة الصادقة في استمرار وتعزيز روابط الصداقة والتعاون المشترك بينها وبين الجانب الأفغاني، وأن يظهر له قلق الولايات المتحدة الشديد إزاء تدهور العلاقات السياسية بين باكستان وأفغانستان، وعن صدمتها من الإهانات والخسائر التي تكبدتها المنشآت الدبلوماسية والقنصلية الباكستانية في أفغانستان، وحملت الحكومة الأفغانية مسئولية ما حدث، وأن تبذل الحكومة الأفغانية قصارى جهدها لتعويض الجانب الباكستاني حكومةً وشعبًا جراء ما حدث. واتخاذ كافة الإجراءات الممكنة لتجنب وقوع مثل تلك المشكلات من جديد(٨٨).

وفي تلك الأثناء التقى السفير الأمريكي الملك الأفغاني وعرض عليه توصيات وزارته، فأعرب له الأخير عن شكر بلاده لحكومة الولايات المتحدة على ما أبدته من اهتمامٍ لإزالة التوتر الذي شاب العلاقات الأفغانية الباكستانية، وعلى ما قدمته من مساعداتٍ اقتصادية لأفغانستان، وأعرب عن أمنيته أن تبقى بلاده دومًا محط اهتمام ومساعدة الولايات المتحدة. وبعد أن اطلع على رؤية الحكومة الأمريكية للموقف – وتشاور في ذلك مع رئيس وزرائه–، أجاب قائلاً: "أود أن أعلنها صراحةً أن دولة أفغانستان لم تساهم على الإطلاق ولو بكلمة في الإضرار بالعلاقات الأفغانية الباكستانية، ولم ترسل أي قوات لتواجه التهديدات التي تقوم بها القوات الباكستانية في هذا الصدد"، ثم شجب الأحداث التي أضرت بالمصالح الباكستانية في كابل وجلال آباد وقندهار، وحاول السفير الأمريكي أكثر من مرة تحميل الحكومة الأفغانية ورئيس وزرائها مسئولية ما حدث، وذلك لإثارة الملك الأفغاني ضد داود خان(٨٩)، كما نوه إلى التغلغل الاقتصادي السوفيتي وخطورته على مستقبل أفغانستان السياسي، ولكن لم يلق ذلك آذاناً صاغية من الملك(٩٠).

وفي نهاية اللقاء أعرب الملك عن استعداد بلاده للموافقة على تكريم العلم الباكستاني إذا وافقت الحكومة الباكستانية على تكريم العلم الأفغاني في بشاور، وأن هذا الحل فيه حفظ لكرامة البلدين(٩١).

لقد كانت الوساطة الأمريكية بناء على طلب من الجانب الأفغاني، ولكنها لم تكلل بالنجاح، بسبب تأييد حكومة الولايات المتحدة لباكستان في نزاعها ضد أفغانستان، وهذا ماأكدت عليه المصادر الأمريكية، فقد أكد جون فوستر دالاس John Foster Dulles وزير الخارجية الأمريكي على ذلك بقوله: "نحن من جانبنا نتفهم مشكلات التعددية الصعبة التي تواجه السادة القائمين على الشئون الباكستانية في الوقت الراهن، ونؤكد على استمرار علاقة الصداقة والتفاهم بيننا، وإن حكومتنا تتعاطف مع الجانب الباكستاني بشأن الأزمة الراهنة، ونؤكد أن هذا التعاطف كان واضحًا من

خلال مباحثاتنا مع وزير الخارجية ورئيس الوزراء الأفغانيين وجلالة الملك مؤخرًا"[٩٢]، كما أخطر السفير الأمريكي في كابل الملك الأفغاني أن بلاده ترى أن مسألة البشتون شأنٌ باكستاني داخلي، وكان ذلك الرد بمثابة صدمة كبيرة للحكومة الباكستانية[٩٣].

وهكذا فشلت مساعي الوساطة بين الطرفين، نظراً لانحياز بعض الدول لطرف دون آخر، وكذلك تسمك الحكومة الأفغانية بمبدأ المعاملة بالمثل. وبناءً على فشل مساعي الوساطة بين الطرفين اشتدت حدة الأزمة، فقد أقبلت حكومة باكستان على عدة خطوات تصعيدية بهدف إرغام الجانب الأفغاني على تنفيذ مطالبها، فامتنعت باكستان عن توريد الأسمنت لها، ومن ثم توقفت بعض المشروعات العمرانية المهمة في أفغانستان[٩٤].

وأخذت العلاقات بين البلدين تتطور من سيئ إلى أسوأ، فقد وضعت الحكومة الباكستانية عدد من القيود الإدارية، أدت إلى تعطيل جزئي في حركة التجارة بين البلدين، وأغلقت قنصليتيها في جلال آباد وقندهار على حدٍ سواء. وطلبت من الجانب الأفغاني إغلاق قنصليتيه في إقليمي بشاور وكويتا، وهو ما حدث بالفعل، علاوةً على إغلاق الوكالات والمكاتب التجارية. إضافة إلى ذلك أعلنت الحكومة الباكستانية عن نيتها في اتخاذ إجراءات أخرى أشد من هذه، إذ أنذرت الحكومة الأفغانية بأنه سيتم غلق الحدود بصفة رسمية وسحب البعثة الدبلوماسية إلى جانب عدد من الإجراءات الأخرى إذا لم توافق على جميع مطالبها في موعد غايته ١٥ مايو[٩٥].

وعلى إثر وصول هذا الإنذار إلى كابل في ٤ مايو من العام ذاته، أصدرت وزارة الدفاع الأفغانية قرارًا باستدعاء جنود الرديف الذين سرحوا من الجيش خلال الفترة (١٩٤٦-١٩٥٣)، وطالبتهم بتسليم أنفسهم إلى وحداتهم الخاصة في غضون ثمانية وأربعين ساعة. وأعلنت وزاة الدفاع في بلاغها أن هذا الإجراء قد اتخذ لحماية المواطنين الأفغان والدفاع عن الوطن والمحافظة عليه ضد أي اعتداء محتمل[٩٦].

وقامت السفارة الباكستانية في ٨ مايو بترحيل ١٥ كاتبًا من موظفيها، ولم تبق سوى على ٨ من الكتبة وصغار المستخدمين، وبدأت التكهنات والإشاعات تشير إلى أن ما حدث هو خطوة أولى سيتبعها خطوات أكثر قوة مثل إغلاق السفارة وترحيل أعضائها إلى باكستان، وغلق الحدود بين البلدين إذا لم تجب المطالب الباكستانية قبل التاريخ المحدد في الإنذار(٩٧).

وساروت الدوائر الأفغانية قلق شديد من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الباكستانية، وخشية أن تقوم باكستان بغلق الحدود بين البلدين فيؤدي ذلك إلى توقف تجارتها مع العالم الغربي، وخنق الاقتصاد الأفغاني، وحينئذ تضطر إلى الاعتماد كلية في تجارتها على السوفيت(٩٨). وبذلك تقع تحت رحمته، وتصبح في دائرة نفوذه(٩٩)، وهو الأمر الذي قض مضاجع العائلة المالكة آنذاك(١٠٠). وبالرغم من هذا القلق، فقد تظاهرت الحكومة الأفغانية بالثبات، وأخذت تذكر أن أفغانستان لن تخضع لأي تهديد، وأن تاريخها حافل بأعمال البطولة والتضحية في سبيل المحافظة على وطنها، وقد أكد محمد داود خان على هذا المعنى، حيث أشار إلى أن "المسألة أضحت متعلقة بالكرامة والشرف". وأن أفغانستان مستعدة – إن اقتضي الأمر– لرد أي اعتداء يقع عليها، وأكد على أن باكستان ما كانت لتقف هذا الموقف لو لم تساندها الولايات المتحدة وبريطانيا(١٠١).

ونتيجة لهذه التطورات سادت حالة من الذعر بين الجاليات الأجنبية بكابل، وبدأت بعض السفارات والمفوضيات تستعد لترحيل رعاياها من أفغانستان خشية أن تتطور الحوادث إلى نزاع مسلح بين الطرفين، وارتفعت أسعار السلع المستوردة ٢٠% تقريبًا، واختفت بعض البضائع من الأسواق، وبدأ الناس يختزنون الأقوات والسلع خوفاً من ندرتها في المستقبل(١٠٢).

وأعربت الخارجية الأمريكية عن قلقها حيال الإجراءات الأخيرة التي اتخذها الجانب الباكستاني، وحذرته من التبعات الخطيرة لتلك الإجراءات، وطلبت من سفيرها

بكراتشي بالتدخل لدى الحكومة الباكستانية، وأن يعرب لها عن قلق حكومته الشديد حيال العلاقات السياسية المتوترة بين الجانبين الباكستاني والأفغاني، وأن استمرار هذا الوضع قد يؤدي إلى خلق عداواتٍ أو ظروفٍ جديدة سيكون من الصعب معها استعادة روح الصداقة والتعاون بين البلدين، وأن الحكومة الأمريكية تشعر بالقلق حيال ما تنتويه الحكومة الباكستانية من إجراءات كقطع العلاقات الدبلوماسية، وفرض الحصار الاقتصادي وخلافه، وهو ما قد يؤدي إلى مخاطر منها خلق حالة من الفوضى في أفغانستان قد تدفع بالسوفييت إلى التدخل بشكلٍ مباشر، وحذرت الحكومة الباكستانية من مغبة هذا الأمر، ومن ثم طالبتها بإعادة النظر في هذه الإجراءات مرة أخرى(١٠٣).

لقد بذلت الكثير من دول العالم الإسلامي جهودًا حثيثة غير منسقة للتوسط بين الدولتين المتنازعتين. ومن ضمن تلك الجهود كانت جهود الحكومة المصرية التي عقد مباحثات في القاهرة بين ممثلي الجانب الأفغاني والجانب الباكستاني، وذلك علاوةً على الجهود التي بذلتها تركيا والعراق وإيران للوساطة. ولكن يعود الجهد الأكبر للمملكة العربية السعودية(١٠٤)، ففي ٩ مايو عرض الملك سعود وساطته بين الطرفين(١٠٥).

وأعلنت الحكومة الأفغانية عن استعدادها للموافقة على توسط الدول المسلمة لرأب الصدع(١٠٦)، وعلى الرغم من تعدد الوسطاء إلا أن الحكومة الأفغانية قبلت الوساطة السعودية، ورأت تأجيل قبول جهود الوساطة الأخرى انتظارًا لما ستسفر عنه مساعي الملك سعود(١٠٧).

وبينما كانت أفغانستان تعيش حالة من التوتر والقلق، نظراً لقرب موعد انقضاء المدة التي حددتها الحكومة الأفغانية، وصل إلى كابل يوم ١٤ مايو الأمير مساعد بن عبدالرحمن – عم الملك سعود– بصحبة جمال الدين الحسيني مستشار الملك سعود

إلى جانب أخرين، ومكثت البعثة بكابل يومين قابلت خلالها أولى الحل والعقد، وكانت موضع حفاوة رجال الحكم(١٠٨).

وعرض الوفد السعودي على الحكومة الأفغانية حلاً يتفق مع العرف والتقاليد العربية وإن كان لايتمشى مع قواعد البروتوكول الدولى المعمول بها في مثل هذه الأحوال. فقد أبلغهم رئيس الوفد بأنه بصرف النظر عن ضرورة رد الاعتبار إلى العلم سواء كان أفغانيًا أو باكستانيًا. وإنما يجب النظر إلى المسألة على أنها خصام بين أخوين مسلمين. وأن الحل الذي يراه هو أن تقوم حكومتا البلدين بعمل حفل رسمي في كابل وكراتشي معاً، يتبادل فيها مسئولي البلدين الخطب الودية التي تبرز روح التسامح والمحبة بين الأخوة المسلمين، ويبدي كل طرف أسفه واعتذاره عما أبداه في حق الآخر، ومن جانبها، وافقت الحكومة الأفغانية على هذا المقترح على الفور، واعتقد الأمير أن هذا الحل سينهي أزمة إهانة العلم المختلف عليها، خصوصاً وأن باكستان لاتزال تصر على أن العلم الأفغاني لم تلحقه إية إهانة في بشاور، وأعرب الأمير مساعد عن أمله أن تقبل الحكومة الباكستانية الحل الذي ارتآه خصوصاً وأنها – على حد قوله– هي التي طلبت الوساطة السعودية(١٠٩).

ووصل الوفد السعودي إلى كراتشي في ١٦ من الشهر ذاته، ودارت المباحثات بين الطرفين، إلا أن الجانب الباكستاني رأى أن موافقته على هذا المقترح يصب في صالح أفغانستان(١١٠)، ويعد انتصارًا لرئيس وزرائها محمد داود خان، وسيوطد مركزه في السلطة، ومن ثم طرح على الأمير مساعد بدائل جديدة للحوار والتفاوض(١١١).

عاد الأمير مساعد بن عبدالرحمن إلى كابل ٢١ من الشهر نفسه، بعد مباحثاته مع الحكومة الباكستانية. وقد توصل بعد جهد إلى حل سيعرضه على الحكومة الأفغانية وأوصى بقبوله، إذ اعتبره أدني عرض قبلته الحكومة الباكستانية، ويتلخص فيما يلي:

- حيث إن حادثة إهانة العلم الباكستاني في كابل غير مختلف عليها فعلى الحكومة الأفغانية القيام بتكريم هذا العلم في حفل رسمي.
- بعد هذا التكريم تقوم لجنة مكونة من ممثلي الدول الإسلامية (مصر – المملكة العربية السعودية– العراق– تركيا– إيران) بالذهاب إلى بشاور للتحقيق في حاثة إهانة العلم الأفغاني هناك، ويكون قرار هذه اللجنة ملزماً للحكومتين(١١٢).

وفي يوم ٢٢ من الشهر ذاته التقى الأمير مساعد السفير المصري بكابل، وأبلغه أن الحكومة الأفغانية لاتزال مترددة في قبول هذه المقترحات، وأن الحكومة الباكستانية بعد أن أنكرت رسميًا حادثة إهانة العلم الأفغاني في بشاور، ماكانت لتقبل تشكيل لجنة للتحقيق في هذه الحادثة – وقد تصدر قراراً يكذب تصريحات مسئوليها – إلا بعد جهد طويل وضغط كبير، إذ أنه كانت ترى في بادئ الأمر ضرورة الاكتفاء بأن يقوم حاكم المقاطعة بأداء اليمين على المصحف الشريف أمام الأمير مساعد على ماحدث بالنسبة للقنصلية والعلم الأفغاني في بشاور، وأن يؤخذ كلامه حجة قاطعة، وأضاف الأمير أنه نظراً لاهتمام مصر بالوساطة وتعاونها مع المملكة العربية السعودية في هذا الشأن، فإنه يود أن يضم السفير صوته معه لدى المسئولين الأفغان لقبول هذا العرض(١١٣).

وفي إطار التنسيق السعودي المصري، التقى السفير المصري محمد نعيم وزير الخارجية الأفغاني في ٢٤ مايو من الشهر نفسه، وحاول اقناعه بقبول مقترح الأمير مساعد، فذكر أن حكومته الأفغانية ترى أن يكون تكريم العلم الباكستاني بكابل بعد صدور قرار لجنة التحقيق في حادثة بشاور وليس قبله، وشدد السفير المصري على أن الأمير قد توصل إلى هذا الحل بعد جهد شاق مع السلطات الباكستانية، وأن عدم قبوله سيضطره إلى العودة ثانية إلى كراتشي للقيام بمحاولة جديدة قد لا تنجح، وأضاف أن الخلاف على هذه النقطة شكلي لايستحق معه إطالة المباحثات، فوعده ببحث الأمر من جديد، ، وعقب ذلك أجرى السفير المصري مقابلة مع رئيس الوزراء

محمد داود خان، وتحدث معه في موضوع الوساطة، وحاول إقناعه بقبول الحل الذي عرضه الوسيط السعودي، فكانت إجابته مماثلة لرد وزير خارجيته[١١٤].

ومالبث أن جاء رد الحكومة الأفغانية، من خلال مذكرة رسمية وجهها وزير الخارجية الأفغانية إلى الأمير مساعد، تضمنت موافقة الحكومة الأفغانية على أساس النقاط التالية:

- الاحتفال بتكريم العلم الباكستاني برفعة على السفارة الباكستانية في كابل في حفل عسكري يقوم فيه الأمير مساعد برفع العلم، ويحضره والي كابل بصفته ممثلاً للحكومة الأفغانية، على أن تؤدي وحدة من الجيش الأفغاني قوامها "بلوك" مع موسيقاها تحية العلم، ثم تعزف النشيدين الوطنيين الأفغاني والباكستاني، ويتبع ذلك كلمة قصيرة يلقيها الأمير مساعد، ويصافح والي كابل السفير الباكستاني، وعقب ذلك يذيع الوالي بياناً صحفياً يعلن فيه أن انتهاء الأزمة، وذلك نتيجة الوساطة الحميدة التي قام بها الملك سعود وبعثته.
- يقوم الشيخ فؤاد الخطيب الوزير المفوض السعودي برفع العلم الباكستاني في حفل مماثل على دار القنصلية الباكستانية في جلال آباد.
- تسافر البعثة السعودية فور الانتهاء من تكريم العلم في كابل إلى بشاور للاشتراك مع لجنة من ممثلي الدول الإسلامية (مصر والعراق وإيران وتركيا) لتقوم بالتحقيق في نتائج مظاهرات بشاور، فإن أثبت التحقيق واقعة إهانة العلم الأفغاني تقوم الحكومة الباكستانية بعمل احتفال عسكري مماثل لما سبق ذكره تكريماً له، أما إذا أظهر التحقيق أنه لم تحدث أية إهانات للعلم، فإن اللجنة تبلغ تقريرها إلى الحكومتين اللتين يقومان باذاعة ملخصه.
- عقب الانتهاء من الإجراءات السابقة تعود العلاقات بين البلدين إلى سابق عهدها، وتُفتح المؤسسات القنصلية والتجارية في المدن التي كانت موجودة بها قبل حوادث كابل وبشاور[١١٥].

وحمل الأمير مساعد المقترحات الأفغانية إلى الحكومة الباكستانية، وانضم إليه في كراتشي القائمقام أنور السادات إلى جانب عبدالشافي اللبان سفير مصر بطهران، وكان السادات قد وصل إلى العاصمة الباكستانية في ٦ يونيو ليدعم الوفد السعودي في موقفه ومباحثاته، وذلك بناءً على طلب الملك سعود(١١٦)، وبعد مباحثات طويلة مع الجانب الباكستاني انحصر الخلاف في نقطتين، كانت أولاها: إصرار الحكومة الباكستانية على أن تؤدي تحية العلم الباكستاني فصيلة من الجيش الأفغاني يبلغ عددها مائة جندي بدلاً من "بلوك" واحد أي ٤٠ جندياً فقط، وثانيها: أن يمثل الحكومة الأفغانية وزير الخارجية. غير أن الحكومة الباكستانية عادت وتساهلت في شرط حضور وزير الخارجية حفل تكريم العلم نيابة عن الحكومة الأفغانية واكتفت بأن يحضره أي وزير من وزراء الدولة، وكان ذلك بضغط من الوسيطين السعودي والمصري(١١٧).

وعقب ذلك باشر الوسيطان المصري والسعودي مباحثتهما مع رئيس الوزراء الأفغاني في ١٤ يونيه ١٩٥٥، وبعد مناقشات طويلة وافقت الحكومة الأفغانية على طلبي باكستان الخاصين باجراءات حفل تكريم العلم وهما: أن يمثل الحكومة الأفغانية أحد وزراء الدولة بدلاً من والي كابل، وأن تقوم فصيلة مكونة من ١٠٠ جندي مع موسيقاها بتحية العلم، كما وافقت الحكومة الأفغانية بعد تردد على إيقاف الدعاية المعادية لباكستان في الصحف والراديو(١١٨).

ولكن الحكومة الأفغانية تقدمت بطلب جديد طالبت فيه بفتح القنصليات بين البلدين عقب حفل رفع العلم بكابل مباشرة، وكانت باكستان ترى أن يتم ذلك بالطرق الدبلوماسية العادية. ولما وجد الوسيطان المصري والسعودي أنه لاجدوى من استمرار المباحثات مع رئيس الوزراء على أساس إقناعه بوجهة النظر الباكستانية، طلبا مقابلة الملك، وطال حديثهما مع الملك أكثر من ساعتين حاولا خلالها إقناعه بالتدخل لقبول تأجيل موضوع فتح القنصليات إلى مباحثات دبلوماسية بين البلدين، وفي نهاية

الاجتماع عرض عليهما الملك رأياً وسطاً يتلخص في أن يقوما بإقناع الحكومة الباكستانية بإعادة العلاقات القنصلية في مدة أقصاها عشرين يومًا من وقت تكريم العلم، وإعادة العلاقات التجارية بين البلدين إلى سبق عهدها، فتزول الضائقة الاقتصادية التي كانت تعانيها أفغانستان، خصوصاً وأن موسم حصد الفاكهة الأفغانية قد آن [١١٩]، كما أن البضائع الأفغانية في باكستان قد تراكمت الأمر الذي يدعو الأفغان إلى التمسك بسرعة إعادة فتح القنصليات[١٢٠].

وسافر الوسيطان يوم ٢٠ يونيه ١٩٥٥ إلى كراتشي للقيام بمحاولة أخيرة مع السلطات الباكستانية، وقد ذكر أنهما سيتقدمان بهذا الحل على أنه اقتراح من جانبيهما حتى لا تعتقد الحكومة الباكستانية أن مهلة العشرين يومًا إنذارًا من الحكومة الأفغانية، فإذا نجحا في مسعاهما رجعا إلى كابل لاتمام المهمة، وإلا عادا إلى بلديهما[١٢١]. وعلى الفور أبرق الأمير مساعد الموجود برسالة إلى الوزير المفوض السعودي بكابل تضمنت شروط باكستان الأخيرة لإعادة فتح القنصليات:

- أن توافق الحكومة الأفغانية على أن تعزف الموسيقى في حفل تكريم العلم النشيد الباكستاني، ويليه النشيد الأفغاني طبقًا للعرف الدولي.
- يذيع الوزير الذي يمثل الحكومة الأفغانية في الحفل المذكور، بياناً على الصحف يؤكد فيه عزم حكومته على منع تكرار هذه الحوادث، وأن بلاده سوف توفر الحماية الكافية لجميع البعثات القنصلية والتجار الباكستان.
- تتعهد الحكومة الأفغانية بإيقاف الدعاية المعادية "التي تولد الكراهية"، وتحرض على العنف ضد باكستان، كما أن الحكومة الباكستانية ستتعهد من جانبها بوقف الدعاية المعادية لأفغانستان.
- إذا وافقت الحكومة الأفغانية على ما تقدم ذكره، فإن الحكومة الباكستانية عليها أن تعيد فتح القنصليات خلال شهر واحد من تاريخ حفل تكريم العلم في كابل[١٢٢].

وعندئذ أرسل السادات برقية أخرى إلى سفير مصر في كابل لبذل جهد مشترك مع الوزير المفوض السعودي لحث الحكومة الأفغانية على قبول هذه المقترحات، وبذلك يتم وضع حد للنزاع، ولكن جاء رد كابل مخيبًا للأمال إذ أعلنت الحكومة الأفغانية عدم تنازلها عن الموقف الذي أبلغته للوسيطين قبل مغادرتهما كابل(١٢٣). إذ أرسلت بمذكرة رسمية للوسيطين، تضمنت:

- أن توافق الحكومة الأفغانية على عزف النشيد الباكستاني أولاً ثم النشيد الأفغاني.
- ترى الحكومة الأفغانية أن الخطاب الذي سيلقيه الوزير – الممثل للحكومة الأفغانية– في حفل تكريم العلم الباكستاني كافياً. وأنه لما كانت صيانة القنصليات الأجنبية والتجار الأجانب من الواجبات الطبيعية على كل الحكومات طبقًا للنظم المعمول بها دوليًا، فإنها لاترى وجوبًا لزيادة التأكيد في هذا الأمر.
- إن الحكومة الأفغانية سبق أن وافقت على إيقاف كل دعاية مرتبطة بحادثة العلم. أما في الموضوعات التي لا تمت إلى هذا الحادث بصلة، فإنها لا ترى ضرورة في البحث فيها.
- ترى الحكومة الأفغانية إعادة فتح القنصليات في غضون عشرين يومًا من تاريخ الاحتفال برفع العلم الباكستاني بكابل(١٢٤).

وعقب وصول مذكرة الخارجية الأفغانية بعدم موافقة الأفغان على رد الحكومة الباكستانية وتمسكها بمقترحاتها الأخيرة التي سلمت للوسيطين في كابل، أعلن الأمير مساعد، في ٢٨ يونيو أن مساعي التوسط لحل الأزمة قد فشلت. وصرح أن البرنامج المُعد لمراسم رفع العلم كان قد اكتمل وصار جاهزًا للتنفيذ الفعلي، ولكن قضية – التي وصفها بالجانبية– إعادة فتح القنصليات أعاقت التنفيذ الفعلي(١٢٥).

وبناءً على ذلك اعتبر الوسيطان أن مهمتهما قد أخفقت، وغادرا كراتشي بعد منتصف ليل اليوم ذاته. وفي يوم ٢٩ يونيو نشر بيانان، أولهما صادر عن وزارة

الخارجية الباكستانية تناول المراحل التي مرت بها الوساطة، وثانيهما صادر عن الأمير مساعد أعلن فيه توقف الوساطة وعودته إلى بلاده(١٢٦). وهكذا تحطمت الوساطة على أثر الخلاف على طلب أفغانستان إعادة فتح القنصليات. وقد كان من الممكن- لوحسنت نيات المسئولين في البلدين- الوصول إلى حل هذا الخلاف، ولاسيما بعد أن نجح الوسيطان في تذليل العقبات الخاصة بمشكلة تكريم العلم. ولكن هناك عوامل خفية لعبت دوراً مهماً في إحباط مساعي الصلح(١٢٧).

بالنسبة لأفغانستان، كان هناك عاملان رئيسان ساهما بشكل كبير في موقف الحكومة الأفغانية، وهما:

أ- عامل داخلي

كانت الحكومة الأفغانية وفي مقدمتها محمد داود خان، ترى أن باكستان أرادت باشتراطها إصدار بيان بحماية القناصل والرعايا الباكستانيين وإيقاف الدعاية الإمعان في امتهان كرامة أفغانستان وإذلالها، هذا بجانب اعتقادها أن طلب باكستان إيقاف الدعاية المعادية والتي " تولد الكراهية" وتحرض على العنف مبهم ومطاط، بحيث يمكن لباكستان أن تأول كل ماينشر أو يذاع عن بشتونستان في أفغانستان على أنه دعاية من هذا الصنف، وهذا ما لاتقبله الحكومة الأفغانية عامة، ومحمد دواود خاصة، إذ أنه احتضن قضية بشتونستان وجعلها هدفه منذ فجر حياته السياسية(١٢٨).

ب- عوامل أجنبية

أولاً الاتحاد السوفيتي: كان هدفه الرئيس أن تبقى أفغانستان كما كانت في الماضي دولة حاجزة Buffer State بينه وبين النفوذ البريطاني ثم الأمريكي في باكستان. وعلى الرغم من أن السوفيت كانوا يودون فض النزاع القائم آنذاك بين أفغانستان وباكستان فإنهم كانوا لا يرغبون في أن تذهب أفغانستان إلى حد الخضوع المطلق لطلبات وشروط باكستان، فتقع هي الأخرى بطريقة غير مباشرة تحت النفوذ

الغربي. ومن ثم قدم الاتحاد السوفيتي كل أنواع الدعم المادي والمعنوي لحكومة داود خان، وتجلي ذلك بشكل واضح في عقدها معاهدة معها وقعت بموسكو في ٢٨ يونيو ١٩٥٥، والخاصة بتسهيل مرور البضائع من وإلى أفغانستان عبر الأراضي الروسية، وذلك لتقليل الاعتماد على باكستان(١٢٩).

ثانيًا الهند: لعبت الحكومة الهندية دورًا كبيرًا من وراء ستار، فقد جمعتها مع الحكومة الأفغانية خلافهما مع باكستان على قضيتي كشمير وبشتونستان(١٣٠). ومن ثم لم تألُ جهدًا في تعضيد أفغانستان ماديًا ومعنويًا في موقفها العدائي من باكستان، وقد أعلن السفير الهندي في كابل مرارًا عن تأييده المطلق لأفغانستان في أزمتها، كما أنه كان موضع ثقة رجال الحكومة الأفغانية، إذ كانوا يستشيرونه في كثير من أمور سياستهم الخارجية. وذكرت المصادر الباكستانية أن السفارة الهندية أنفقت منذ أنشائها في كابل ما يقرب من ٥٠ مليون روبية على الدعاية ضد باكستان(١٣١).

أما فيما يتعلق بباكستان فقد أشارت المصادر إلى أن السياسة البريطانية والأمريكية لعبت دوراً في التأثير على باكستان حتى تتخذ موقفًا صلبًا حيال هذه المشكلة. فقد وجدت إنجلترا في حادثة إهانة العلم فرصة سانحة لإذلال أفغانستان عدوتها القديمة، فعمدت إلى إيغار صدر الحكومة الباكستانية حتى تتصلب في موقفها. فقد سارع السفير الإنجليزي في كابل غداة وقوع حادث العلم إلى الاحتجاج لدى وزير خارجية أفغانستان، وأكد مرارًا على دعم بلاده الكامل للحكومة الباكستانية في نزاعها مع أفغانستان(١٣٢)، وكان دائمًا ما يشدد في أحاديثه على ضرورة تلقين أفغانستان درسًا قاسيًا، حتى إنه كان يرى إمعانًا في إذلالها أن يقوم محمد نعيم وزير الخارجية بنفسه بتمثيل الحكومة في حفل تكريم العلم، ومما يؤيد هذا تعدد الاجتماعات التي كان يعقدها رجال السفارة الباكستانية مع السفير البريطاني ومعاونيه خلال هذه الأزمة، وتأثرهم البالغ بما كان يبديه من آراء(١٣٣).

وأما بالنسبة لموقف السفارة الأمريكية في كابل، فمع أنها كانت تود التوفيق بين البلدين، خوفاً من أن يتخذه الاتحاد السوفيتي ذريعة لبسط نفوذه في المنطقة، إلا أنها كانت تأمل أن يؤدي الضغط الباكستاني على أفغانستان إلى تخلي داود عن الحكم لإفساح المجال لوزارة جديدة تتماشى مع السياسة الأمريكية(١٣٤).

ومما لاريب فيه أن السياسة الأنجلو أمريكية كانت لا تنظر بعين الارتياح إلى نجاح أى وساطة إسلامية قد تؤدي إلى تكتل الدول الإسلامية وبروز شخصيتها في المجال الدولي، وخاصة إن كان مصدرها مصريًا – سعوديًا، فقد عمدت من وراء ستار إلى إحباط الوساطة لإضعاف النفوذ المصري السعودي في هذه المنطقة، ومما يؤيد ذلك ما رددته المصادر البريطانية منذ فشل الوساطة حول احتمال قيام تركيا بدور الوسيط، وإنه إذا تحقق هذا وقامت تركيا بالوساطة ونجحت فيها تكون السياسة الغربية قد رمت عصفورين بحجر واحد، أولهما: إضعاف النفوذ المصري السعودي تحقيقًا لسياستها في الشرق الأوسط، وثانيهما: إبراز نفوذهما عن طريق حليفتهما تركيا(١٣٥).

يضاف إلى ماسبق مسلك المسئولين الباكستانيين، إذ شاب التناقض تصرف رجال الحكومة في هذا الموضوع، فبعدما أبدوا الميل إلى تسوية النزاع سريعًا، عادوا وبدلوا من موقفهم وتشددوا في وجوب تقديم أفغانستان للترضية المطلوبة، وكان من نتائج هذه التناقض أن طالت فترة المباحثات، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ساهمت تصرفات ومسلك رئيس الوزراء الأفغاني بقسط كبير فيما حدث، إذ وصفه السفير المصري بكراتشي بقوله: " كان يعد ثم ينكث بالوعد ويدلي بالتصريح ثم ينقضه أو ينفيه أو يفسره بما لا يحتمل"(١٣٦).

علاوة على ذلك أبدى عبدالشافي اللبان – سفير مصر بطهران وعضو وفد الوساطة المصري السعودي– عدة ملاحظات تعقيبًا على فشل جهود الوساطة، حيث

ذكر أن الحكمة كانت تقتضي أن تقوم بالوساطة بلد واحد، بدلاً من وسيطين من بلدين مختلفين يعملان معًا[١٣٧]، وأشار إلى أن الوساطة لم تكن محددة النطاق فقد كانت في الأصل رد الاعتبار للعلم الباكستاني في كابل، ثم اتسعت إلى التحقيق في حادث بشاور، ثم إعادة فتح القنصليات، وأخيرًا وقف حملات الدعاية المعادية في كلا البلدين، وأنه كان أدعى إلى النجاح حصر نطاقها منذ البداية في رد الاعتبار للعلم دون التوسع في غير ذلك[١٣٨].

ومن المحتمل أن عدم الارتياح لمصر ولوساطتها الذي كان يبدو على رئيس الوزراء الباكستاني ومن يدورون في فلكه، قد ساهم بشكل أو بأخر فيما حدث، وكان مرجع ذلك عدة عوامل منها: الشعور العام الذي كان ينتشر بين الباكستانيين آنذاك من أن مصر لا تقف إلى جانب باكستان في قضاياها، وخاصة قضية كشمير، وأنها تؤيد الهند وتوثق علاقاتها معها، بل يعود أيضاً إلى عقيدتهم أن مصر هي الدولة الإسلامية القوية الوحيدة التي تحول دون تزعم باكستان للعالم الاسلامي، وهو ما كانوا يطمحون إليه منذ قيام هذه الدولة بل ما يعتبرونه حقًا لهم يخولهم إياه تعدادهم الكبير وقوتهم العسكرية[١٣٩]، ويعلو على هذا وذاك اختلاف السياسة الخارجية للبلدين اختلافًا بينًا، وخاصة في مسألة العلاقة مع الغرب وأحلافه العسكرية.

يضاف إلى ذلك أن الجانب الباكستاني كان يؤمن بانحياز مصر لنظيره الأفغاني في هذا الخلاف، وهذا ما أكد عليه " تفضل على" سفير باكستان في القاهرة، إذ تضمنت بعض تقاريره "أن مصر لا تكن صداقة لباكستان وأن سيادة الوزير – أى السادات– بدا آخذًا بجانب الأفغان" في هذا النزاع[١٤٠]، زد على ذلك موقف الصحافة المصرية من القضية، فكثيراً ما تقدمت الخارجية الباكستانية بشكوى للسفير المصري بكراتشي من الأسلوب الذي تستخدمه تجاه باكستان، وخاصة فيما يتعلق بنزاعها مع أفغانستان، وأن الصحف المصرية تتبنى وتأييد وجهة النظر الأفغانية في حين أنها تهمل إبراز وجهة النظر الباكستانية[١٤١].

وهكذا تعددت الأسباب التي أدت إلى توقف جهود الوساطة السعودية المصرية، ومن الواضح أن المستوى والمكانة السياسية لكلا الوسيطان المصري والسعودي قد أسهمتا في عدم التوصل إلى حل نهائي، إذ لم يكن مستوى التمثيل السياسي في الوفدين بالقدر المطلوب لحل مشكلة شديدة التعقيد كهذه، وكان من المفترض أن يرتقي مستوى أعلى من ذلك قد يصل إلى رأس الدولة في البلدين، وبالرغم من هذا فإن الوسيطان وإن لم ينجحا في اقرار الوساطة، إلا إنهما قربا وجهات النظر بين الطرفين إلى حد كبير، وحصرا نقاط الخلاف بين الدولتين.

لم يكن فشل الوساطة السعودية المصرية نهاية المطاف بالنسبة لجهود الدول الإسلامية لحل هذا النزاع، إذ سرعان ما ظهرت تركيا على المسرح السياسي، وعرضت وساطتها، فقد التقى محمد نعيم وزير الخارجية الأفغاني عدنان مندريس رئيس مجلس الوزراء التركي في العاصمة التركية أنقرة في ١١ يوليو ١٩٥٥[١٤٢]، وعقب ذلك صدر بيان رسمي عن الطرفين جاء فيه: "... وقد تناول البحث أيضًا العلاقات السيئة بين أفغانستان وباكستان، وقد وعد السيد عدنان مندريس بأنه سيبذل مساعيه الحميدة ويتوسط لحل تلك المشاكل التي سببت سوء العلاقات بين البلدين إلى حد كبير، ومن الطبيعي أن حل الخلاف بين البلدين لايفيدهما وحدهما فحسب بل يفيد السلم العالمي في منطقة الشرق الأوسط"[١٤٣]. ولكن سرعان ما تعثرت الوساطة التركية، بسبب اشترط على الحكومتين الباكستانية والأفغانية وقف جميع أنواع الدعايات المثيرة[١٤٤]، وذلك توطئة لخلق مُناخ مناسب يساعد على نجاح الوساطة، وهو ما رفضته أفغانستان[١٤٥].

وعلى إثر توقف الوساطة التركية، بدأ فصل جديد في المباحثات بين الدولتين، كان عنوانه بدأ المباحثات المباشرة بين أفغانستان وباكستان، فقد تعددت اللقاءات بين وزير الخارجية الأفغانية ومحمد سعيد شاه سفير باكستان بكابل[١٤٦]، وتباحثا سويًا

لإنهاء الأزمة على الأسس نفسها التي توصلت إليها الوساطة المصرية السعودية، ولكن اصطدمت المباحثات بموضوع إيقاف الدعاية، فقد تمسكت الحكومة الباكستانية باقتراحها السابق وهو إيقاف الدعاية التي تولد الكراهية وتحض على العنف، بينما رأت الحكومة الأفغانية أن هذا النص مبهم ومطاط واقترحت أن " تستمر الدعاية السياسية الخاصة بالمسائل المختلف عليها بين البلدين، ولكن تعمل كل من الحكومتين على ألا تولد الدعاية المذكورة الكراهية ولا تحض على العنف"(١٤٧).

وأسفرت المباحثات التي استمرت بين شد وجذب عن توقيع الطرفان في ١٠ سبتمبر اتفاق "الجنتلمان" الذي قضى بتسوية النزاع القائم بين البلدين، والذي نص على أن يقوم وزير الخارجية الأفغاني برفع العلم الباكستاني على السفارة الباكستانية في كابل، وفقًا لمراسم الاحتفال المتفق عليه بين الطرفين، وعقب ذلك يلقي خطابًا يستنكر فيه ما وقع من حوادث، ويؤكد على المحافظة على سلامة الرعايا الباكستانيين في بلاده في الأنفس والأموال، ويبدي اغتباطه ورضاه عن قرار كل من الدولتين التخلي عن الدعايات المضادة التي تخلق في النفوس الكراهية والبغضاء وتحرض على الالتجاء إلى أعمال العنف، فضلاً عن ذلك يقوم أحد أعضاء الوزارة الأفغانية برفع العلم الباكستاني في جلال آباد بمراسم احتفال متفق عليها(١٤٨).

وفي المقابل يقوم أحد أعضاء الوزارة الباكستانية برفع العلم الأفغاني في مدينة بشاور باحتفال مماثل ثم يلقي كلمة، وعقب الاحتفال برفع العلم الباكستاني في كابل مباشرة تستأنف العلاقات التجارية بين البلدين ويعاد فتح القنصليات فيهما، وبذلك تعود الأمور إلى سابق عهدها(١٤٩).

ووفقًا لذلك تم تنفيذ الاتفاق على أرض الواقع، إذ أقيمت في كابل في ١٣ سبتمبر ١٩٥٥ حفل تكريم العلم الباكستاني، وأصطف حرس شرف من الجيش الأفغاني قوامه مائة جندي، وقام وزير الخارجية برفع العلم الباكستاني على مدخل السفارة الباكستانية،

وأدى الحرس التحية العسكرية، وعزفت الموسيقى النشيد الوطني الباكستاني. ثم ألقى وزير الخارجية خطاباً أعرب فيه عن ارتياح حكومته لإنهاء حادثة العلم بطريقة ودية، ولقرار البلدين إيقاف الدعاية التي تولد الكراهية وتحض على العنف، كما تعهد باسم حكومته بالمحافظة على أراوح وممتلكات البعثات الدبلوماسية الباكستانية، وكذلك الرعايا الباكستانيين طبقًا للقواعد الدولية. وذكر بالتقدير والشكر مساعي الدول الإسلامية (المملكة العربية السعودية ومصر وتركيا والعراق وإيران) سواء التي قامت بالوساطة أو عرضتها، وأعرب عن أمله أن تحل الخلافات السياسية الأخرى بين البلدين بروح المودة والعدالة والسعي إلى الحق، وأن يبدأ بينهما عهد جديد من الصداقة والتعاون. ثم صافح السفير الباكستاني(١٥٠).

وفي ١٤ سبتمبر أقيم حفل مماثل في القنصلية الباكستانية بجلال آباد، ورفع العلم الباكساني، وقد مثل الحكومة الأفغانية وزير المواصلات، هذا وقد أقيم في ١٥ من الشهر ذاته حفل مماثل في بشاور ورفع العلم الأفغاني على القنصلية الأفغانية هناك، وقد حضر هذا الحفل الدكتور "خان صاحب" وزير المواصلات وشئون الولايات ومناطق الحدود، وهو الذي قام برفع العلم وألقى خطابًا يتمشى مع ما اتفق عليه بين الحكومتين. وقد بدأت منذ اليوم التالي حركة التجارة بين البلدين تعود إلى الحالة العادية التي كانت عليها قبل حادث العلم(١٥١).

والراجح أن العامل الاقتصادي كان له الدور الأكبر في تحقيق الوفاق، وإذعان الدولتين للضغوط السياسية الإقليمة والدولية، فالنسبة لأفغانستان كانت تعاني أزمة اقتصادية، بسبب مجموعة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الباكستانية، إذ قدرت خسائر الحكومة الأفغانية من جراء تعبئة احتياطي الجيش بقرابة ٢ مليون جنيه استرليني(١٥٢). هذا فضلاً عما لحق بالتجارة الأفغانية من خسارة كبيرة من جراء تراكم البضائع في ميناء كراتشي وتعرضها للتلف. أضف إلى ذلك أن موسم الفاكهة في أفغانستان أضحى معرضًا للكساد، لأن باكستان هي العميل الوحيد للفاكهة الأفغانية،

ومن ثم لم يكن بمقدور أفغانستان الصبر طويلاً على هذا الضغط الاقتصادي(١٥٣). علاوة على ذلك كان لتوتر العلاقات بين البلدين صداه السلبي على باكستان هي الأخرى، فبدأت تشعر بالخسارة المادية التي لحقت بها من جراء الحصار الاقتصادي التي فرضته على أفغانستان. إذ أن سككها الحديدية فقدت موردًا مهمًا من جراء وقف نقل البضائع من وإلى أفغانستان، فضلاً عن وقف الصادرات الباكستانية إلى أفغانستان، واحتمال الاستعاضة عنها بالبضائع الروسية في المستقبل، كما خسر سكان البلاد الواقعة على الحدود مثل بشاور وكويتا مصدر رزق دائم كانت تدره عليهم حركة مرور المسافرين والبضائع الأفغانية عبر بلادهم(١٥٤).

وسرعان ما دخلت العلاقات الأفغانية الباكستانية مرحلة حرجة، بعدما أقرت الجمعية التأسيسة الباكستانية في ٣٠ سبتمبر ١٩٥٥ مشروع قانون يقضي بإدماج مقاطعات غرب باكستان في مقاطعة واحدة، تتولى إداراتها حكومة موحدة، ورفعته بدورها إلى اسكندر ميرزا الحاكم العام، الذي صدق عليه، وحدد ١٤ أكتوبر من العام ذاته موعداً لبدء تنفيذه(١٥٥)، وقامت الحكومة الباكستانية بحشد قوات كبيرة في مناطق الحدود لقمع أية اضطرابات قد تحدث(١٥٦).

وعلى إثر هذه التطورات تعددت اجتماعات مجلس الوزراء الأفغاني، ثم استدعى محمد نعيم وزير الخارجية القائم بأعمال السفارة الباكستانية في ٨ أكتوبر، وأبلغه أنه لما كان نفاذ هذا القانون سيؤدي إلى إدماج بشتونستان في باكستان الغربية، ويقضي على حق البشتون في تقرير مصيرهم، فإن رئيس الوزراء محمد داود يرى – نظرًا لدقة المرحلة التي تجتازها العلاقات بين البلدين– أن يجتمع برئيس وزراء باكستان الغربية قبل ١٤ أكتوبر، وهو الموعد المحدد لتنفيذ القانون المشار إليه للتباحث معه في هذا الشأن(١٥٧).

ولبى رئيس الوزاء الباكستاني طلب نظيره الأفغاني، ووجه إليه دعوة رسمية لزيارة كراتشي في ١٣ من الشهر نفسه، وبالرغم من ذلك عاد رئيس الوزراء الأفغاني فعدل عن ذلك؛ نظرًا لقرب الموعد المحدد للزيارة من اليوم المحدد لبدأ تنفيذ قانون الوحدة. وأخطرت الخارجية الأفغانية القائم بالأعمال الباكستاني بأنه نظراً لقرب التاريخين، فإن رئيس الوزراء الأفغاني يرى تأجيل المقابلة بين الرئيسين إلى يوم ١٥ أو ٢٠ من الشهر ذاته – لقيام رئيس وزراء بورما بزيارة لأفغانستان بين هذين التاريخين–، وذلك شريطة أن تقوم حكومة باكستان بتأجيل تنفيذ القانون المشار إليه إلى ما بعد مقابلة الرئيسين. وفي ١٣ من الشهر ذاته التقى السفير الباكستاني وزير الخارجية الأفغاني، وأبلغه رفض الحكومة الباكستانية للطلب الأفغاني الخاص بتأجيل تنفيذ الوحدة، وأن حكومته عدَّت ذلك تدخلاً في شئون باكستان الداخلية، ولكنها في الوقت نفسه تُجدد دعوة الزيارة وفي التاريخ الذي يحدده محمد داود خان(١٥٨).

ومالبث أن صدر بلاغ رسمي في كابل بشأن المقابلة بين الرئيسين، جاء في نهايته أنه نظرًا لإصرار حكومة باكستان على تنفيذ قانون الوحدة، فإنه لم يعد هناك أساس مشترك للمباحثات في الاجتماع الذي كان مزمعًا عقده بين الرئيسين، ولذا فقد ألغى رئيس الوزراء زيارته إلى كراتشي، وأُبلغت الحكومة الباكستانية به. علاوة على ذلك كلفت الخارجية الأفغانية ممثلها بكراتشي بتقديم مذكرة احتجاج إلى الحكومة الباكستانية على ما اسمته "هضم حقوق البشتون"، وإبلاغها أن الحكومة الأفغانية تعتبر هذا العمل غير قانوني، وتطلب إليها إعادة النظر في هذه السياسة(١٥٩).

أثار البيان والاحتجاج الأفغاني حفيظة وغضب الحكومة الباكستانية، فوجدت أن ماحدث من جانب الحكومة الأفغانية تدخلًا في شئون باكستان الداخلية، ومجافيًا لقواعد القانون الدولي والعرف، وأكدت على أن الأراضي الواقعة شرق خط دوراند هي جزء لا يتجزأ من باكستان ولا تقع في دائرة اختصاص الحكومة الأفغانية، ومن ثم

فليس للدولة الأخيرة الحق في التحدث عن هذه المنطقة أو باسم سكانها، وفي ١٧ أكتوبر ١٩٥٥ اجتمع القائم بالأعمال الأفغاني بوزير الخارجية الباكستاني، وسلم إليه مذكرة تضمنت قرار حكومته باستدعائه إلى كابل(١٦٠).

لم يترك هذا الاستدعاء سبيلاً أمام الحكومة الباكستانية إلا مقابلته بالمثل؛ فأصدرت تعليماتها على الفور إلى سفيرها في كابل بأن يقوم بإخطار وزير الخارجية الأفغانية باستدعائه(١٦١)، ونص قرار الاستدعاء على "بما أن الحكومة الأفغانية قد اتخذت من جانبها هذه الخطوة، وسحبت مبعوثها في كراتشي، وأنها تبريراً لهذا العمل ارتكنت على اعتراضات لا تمت الحقيقة بصلة، وأحالتها إلى أمور بعيدة كل البعد عن اختصاصتها، فإن الحكومة الباكستانية تجد نفسها مضطرة إلى الإقدام على اتخاذ خطوة مماثلة، وأنها إذ تفعل ذلك لا يسعها إلا أن تعيد القول بأنها كحالها في الماضي على استعداد دائماً للدخول في مباحثات مع الحكومة الأفغانية لتسوية المسائل المشتركة تسوية ودية"(١٦٢).

وبالتزامن مع الأحداث الأخيرة عقد البرلمان الأفغاني جلسة طارئة في ١٧ أكتوبر ١٩٥٥، واتخذ قرارًا جماعيًا بتأييد سياسة رئيس الوزراء محمد دواد خان تجاه بشتونستان(١٦٣). زد على ذلك فقد شنت وسائل الإعلام الأفغانية هجومًا عنيفًا على الجانب الباكستاني، وأفاضت في توجيه الاتهامات والشتائم للمسئولين الباكستان، وحَّرضت قبائل مقاطعة الحدود الشمالية الغربية من البشتون على الخروج على الحكومة الباكستانية، والتصدي لقرار الضم. ترتب على هذه الإجراءات أن بعثت الحكومة الباكستانية باحتجاج شديد اللهجة إلى الحكومة الأفغانية، متهمةً إياها بانتهاك اتفاق "الجنتلمان" الذي تم توقيعه بين الدولتين "في ١٣سبتمبر الماضي"، كما أرفقت به بياناً أوردت فيه أمثلة تدل على ذلك، سواء كانت تصريحات وبيانات وخطب للمسئولين أو مقتطفات صحفية وبيانات إذاعية، تحتوي على عبارات معادية لها. ومن المعلوم أن البلدين قد تعهدتا في اتفاق الجنتلمان بالامتناع عن استخدام

الدعاية العدائية لتحاشي إثارة الكراهية والبغضاء في النفوس، ومايترتب عليها من أعمال العنف، واشتملت المذكرة أيضًا على أنه ما لم توقف الحكومة الأفغانية دعايتها العدائية فستجد الحكومة الباكستانية نفسها مضطرة إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة لمواجهة الموقف، وحمَّلت الحكومة الأفغانية مسئولية النتائج المترتبة على ذلك(١٦٤).

وفي غضون ذلك عقد المجلس الأعلى للقبائل الأفغانية "لوي جركا"(١٦٥) عدة جلسات سرية وعلنية، بدأت في ١٥ نوفمبر ١٩٥٥، برئاسة الملك الذي انسحب بعد إلقاء خطاب الافتتاح، ثم انتخب محمد جل خان الوزير السابق وأحد المتحمسين لقضية بشتونستان نائبًا للرئيس لإدارة المناقشات. وعقب ذلك ألقى محمد داود خان خطابًا استعرض فيه تطورات القضية البشتونية، وطلب في ختامه رأي المجلس في السؤالين الآتيين: الأول "هل تصم أفغانستان آذانها عن نداءات واستغاثات أهل بشتونستان أم تقول لبيك لبيك وتبادر لحماية حقوقهم المشروعة؟ والثاني: نظراً لتزويد باكستان بالأسلحة وما يسببه هذا من خطر على أفغانستان وإخلال بتوازن القوى في هذه المنطقة فهلا ترون أن من واجب حكومة أفغانستان العمل على المحافظة على شرفها الوطني بتقوية دفاعها أم لا؟". ويلاحظ أن السؤالين موضوعين بشكل لا يمكن معه لأى ممثل وطني أن يجيب عليهما بالنفي(١٦٦).

وفي ٢٠ من الشهر ذاته عقدت الجلسة الختامية، وفي نهايتها أصدر المجلس عددًا من القرارات والتوصيات، كان من بينها:

- إعلان التأييد التام لسياسية الحكومة فيما يتعلق ببشتونستان، ومطالبتها بتقديم كافة أنواع الدعم لمساعدة أهلها في الحصول على حق تقرير المصير.
- أوصى المجلس الحكومة الأفغانية بتقوية البلاد، وتسليح جيشها بجميع الطرق "الشريفة الممكنة"(١٦٧)، وذلك لمواجهة أي خطر محتمل من قبل جارتها باكستان.

- انتقد المجلس تدفق المساعدات العسكرية على الجانب الباكستاني من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا. وعدَّ ذلك إخلالًا لميزان القوى في هذه المنطقة، وتهديدًا لسلامة بلادهم.
- أعلن المجلس نيابة عن الشعب الأفغاني أنه لا يعتبر أراضي قبائل "البشتون" جزءًا من باكستان، وأن ضم تلك الأراضي لها يُعد ظلمًا وتعديًا على حرية ورغبات سكان تلك المنطقة(١٦٨).

أحدثت أنباء انعقاد مجلس القبائل في كابل دويًا شديدًا في الأوساط الباكستانية، فتناولته الصحف المحلية بالنقد والتهكم الساخر، كما أدلى رجال الحكومة الباكستانية بتصريحات منذرين أفغانستان بعدم التمادي في سياستها العدوانية، وعدَّوا ذلك محاولة أفغانية لبث روح التفرقة بين أبناء الشعب الواحد، وأعلنت القبائل الواقعة على طول خط دوراند داخل الحدود الباكستانية استنكارها لدعوة هذا المجلس إلى الاجتماع، ودعت مجالس عشائرية – مماثلة لمجلس العشائر الأفغاني– من مختلف رؤساء قبائل الباتان الواقعة على الحدود إلى الاجتماع للتعبير عن موقفها تجاه دعوة الحكومة الأفغانية لمجلس العشائر ومسألة بشتونستان. وقد اجتمع رؤساء القبائل، وأعربوا عن استنكارهم لسياسة الحكومة الأفغانية، واتخذوا عدة قرارات أجمعوا فيها على:

- مطالبة الحكومة الباكستانية باتخاذ ما يلزم من إجراءات للتصدي لسياسة الحكومة الأفغانية، محافظة على كيان ووحدة باكستان.
- أعلنوا تأييدهم التام لإدماج الحكومة الباكستانية مقاطعات غرب باكستان في مقاطعة واحدة موحدة(١٦٩).

تواصل ملك أفغانستان مع رؤساء الدول الحليفة لباكستان والتي كان لرأيها وزنٌ في التأثير على صناع القرار هناك، فأرسل إلى الرئيس الأمريكي إيزنهاور Eisenhower يطلب منه بذل مساعيه السياسية لتحقيق التفاهم والتقارب بين

الجانبين الأفغاني والباكستاني، وأن يسعى لدى الحكومة الباكستانية لتأجيل تنفيذ قانون وحدة غرب باكستان، وإقناعها بالدخول في مفاوضات مع أفغانستان لبحث مسألة البشتون ومنحهم حق تقرير المصير. وقد جاء رد إيزنهاور على رسالة الملك بالترحيب، وأعرب عن استعداده لعمل كل ما في إمكانه لإزالة سوء التفاهم بين البلدين، لكنه يود معرفة الوسيلة التي يقترحها الملك لتحقيق هذا(١٧٠). ولما كان هذا الرد يحمل في طياته عدم ميل الولايات المتحدة الأمريكية للضغط على باكستان حتى تغير سياستها، فإن الحكومة الأفغانية نصحت الملك أن يرد على الرئيس الأمريكي بأن حكومته مطلعة على مشكلة باشتونستان وتعلم دخائلها وملابساتها، كما أنها واقفة تمامًا على رأى الحكومة الأفغانية فيها. ثم توقفت المراسلات مع الجانب الأمريكي عند هذا الحد(١٧١).

علاوة على ذلك أرسل الملك الأفغاني برسالتين إلى ملكة بريطانيا إليزابيث الثانية ورئيس جمهورية تركيا محمود جلال بايار، وبينما أعربت ملكة بريطاينا عن أسفها لعدم امكانها التدخل في هذه المسألة، ونصحت الحكومة الأفغانية بالاتصال بالحكومة الباكستانية رأسًا، جاء الرد التركي مماثلًا للرد الأمريكي(١٧٢).

وفي ظل توتر العلاقات بين الجانين الأفغاني والباكستاني، وماعاناته أفغانستان من ضائقة اقتصادية، قام وفد سوفيتي برئاسة رئيس الوزراء السوفيتي بولجانيين Bulganin بزيارة كابل (١٥-١٩ ديسمبر ١٩٥٥)، صدر في أعقبها بيانًا أكد فيه الطرفان على ضرورة توثيق وانماء علاقاتهما الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية، كما تضمن موافقة الحكومة السوفيتية من حيث المبدأ على تقديم قرض طويل الأجل قدره مائة مليون دولار لمساعدة الجانب الأفغاني على تنفيذ برنامجه الاقتصادي، وذلك طبقاً لشروط يتفق عليها الطرفان فيما بعد(١٧٣).

علاوة على ذلك أدلى بولجانين بتصريحات حول النزاع الأفغاني الباكستاني على "بشتونستان"، وقد جاءت مؤيدة للجانب الأفغاني، فقد ذكر أنه لقبائل البشتون الحق

التام في إقرار مصيرها، وأضاف أنه يؤيد مطالب أفغانستان الخاصة بقيام دولة مستقلة للباشتون على الحدود الأفغانية الباكستانية(١٧٤).

أثارت زيارة رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي، وما ترتب عليها من بيانات وتصريحات حفيظة الحكومة الباكستانية، وبخاصة المتعلقة ببشتونستان، إذ علق حميد الحق شودري وزير خارجية باكستان على هذه التصريحات قائلاً : "إنه يتعجب كيف يوافق زعماء السوفيت على منح قبائل الحدود الواقعة داخل دولة كاملة السيادة حق اقرار المصير، بالرغم من عدم مطالبتها أبدًا به بينما يرفض هؤلاء الزعماء منح نفس هذا الحق لشعب كشمير الذي ظل يناضل مدة طويلة في سبيل الحصول عليه"(١٧٥).

ونالت الزيارة جُل اهتمامات السفارتين الأمريكية والبريطانية في كابل، ومضيا يترقبان نتائجها بقلق بالغ، وعندما أعلنت أعرب السفير الأمريكي في كابل – بالرغم من تكرار اعلان مسئوليها أثناء الزيارة التزامهم سياسة الحياد بين المعسكرين، وأنها غير مقرونة بأية شروط سياسية – أن أفغانستان انضمت فعلاً إلى المعسكر الشرقي، وسوف تدور في فلك السياسية السوفيتية، وأنه بات من الصعب عليها أن تتخلص من براثن الدب الروسي(١٧٦).

وتأكيدًا لذلك، ذكر وزير الخارجية الأمريكية دالاس أن أفغانستان تتحول أكثر فأكثر نحو الاتحاد السوفيتي، وأن خلافها مع الجانب الباكستاني وموقف الغرب منه قد ساهم في ذلك، وأعرب عن أمله في أن يتوصل الطرفان إلى تسوية للنزاع، وعلق أهمية كبرى في تحقيق ذلك على زيارة الرئيس ميرزا المقبلة إلى أفغانستان، وأوصى السفير الأمريكي بالسعي لدى الحكومة الأفغانية لتنفيذ عدد من المشروعات الاقتصادية، وبخاصة لتطوير خطوط الطيران والمطارات الأفغانية، حتى يتسنى لبلاده موطأ قدم في المجال الجوي الأفغاني(١٧٧).

وذكر السفير البريطاني أن الحكومة الأفغانية ستحاول جاهدةً استغلال الدعم السوفيتي كورقة ضغط – تُستخدم عند الحاجة– على الجانب الأمريكي، للتدخل والضغط على الباكستانيين للتفاوض بشكلٍ مباشر، وأكد على أن الرسالة الموجهة من هذه الزيارة هي: "ساعدونا على الوصول إلى حلٍ ودي لهذا النزاع الطويل بين البلدين، لأنكم تعلمون جيدًا كيف سيكون الوضع إن لم نصل لحل". فضلاً عن رغبة الحكومة الأفغانية في تلقي المزيد من المساعدات الأمريكية(١٧٨) كنوع من أنواع التعويض عن المزايا ذات الأصول الشيوعية(١٧٩).

وقدم وزير العراق المفوض في كابل مذكرة إلى وزير الخارجية الأفغانية – بناء على تعليمات حكومته – يطلب فيها معرفة الغرض من زيارة بولجانين. كما تقدمت السفارتين التركية والإيرانية بمذكرتين مماثلتين. وقد أظهر مسئولي الحكومة الأفغانية امتعاضهم، واعتبروا ذلك تدخلاً من حكومات الدول الثلاث في الشأن الداخلي الأفغاني، ولم يخف رئيس الوزراء الأفغاني في حديثه مع السفير المصري غضبه الشديد من تصرف الحكومة العراقية، ووصفه بأنه "عمل صبياني يدل على الغباء"(١٨٠).

وفي غضون ذلك أرسل ملك أفغانستان رسالته الثانية إلى الرئيس إيزنهاور، ذكر فيها أن الوسيلة الوحيدة لحل الخلافات السياسية بين أفغانستان وباكستان هو عقد اجتماع بينه وبين الحاكم العام لباكستان لبحث هذه المسائل. وقد رحب إيزنهاور بهذا الاقتراح. وأعرب عن أمله في عقد هذا الاجتماع في أقرب وقت ممكن، وأشاد بالنهج التصالحي الأفغاني لإزالة الخلافات العالقة بين البلدين، وطالبت الحكومة الأمريكية الطرفين بحاطة هذا الموضوع بالكتمان الشديد حتى يتم الاتفاق نهائياً على موعد الاجتماع؛ إذ أن الأمر يقتضي الكثير من التمهيد والترغيب(١٨١). وبينما حافظ الجانب الأفغاني على السرية المطلوبة فإن الحكومة الباكستانية لم تحافظ عليه، وأفاضت

إذاعتها وصحفها بالتعليق عليها، مشيرةً أن أفغانستان هي التي تسعى لدى الولايات المتحدة لتعمل على الوساطة، الأمر الذي أصاب الحكومة الأفغانية بالحرج أمام الرأى العام الأفغاني، ومن ثم اضطرت إلى تكليف متحدث رسمي باسم وزارة الخارجية بالإدلاء بتصريح مؤداه أن القائم بالأعمال الباكستاني في كابل محمد أسلم ختك هو من أوعز للحكومة الأفغانية بذلك رغبة منه في تصفية الأجواء بين البلدين(١٨٢)، وأن الأمر لقى ترحيباً منها، وأنه أبلغه أن الملك الأفغاني يسره أن يرسل دعوة إلى حاكم عام باكستان لزيارة أفغانستان، وجاء في هذا التصريح أيضاً أنه نظراً لأن الحاكم العام لباكستان سيكون ضيفاً على الملك فإن الحكومة الأفغانية لن تضايقه بإجراء أية مباحثات أو مناقشات معه(١٨٣).

والراجح أن هناك أسبابًا أخرى، منها أن ماحدث كان نتيجة منطقية لتمسك الحكومة الأفغانية بإدراج مسألة بشتونستان على طاولة المفاوضات وهو ما لقي رفضًا قاطعًا من الحكومة الباكستانية، معتبرة ذلك شأنًا داخليًا(١٨٤)، فضلاً عن ذلك فقد ساهمت حالة الحراك السياسي التي كانت تعيشه باكستان آنذاك في إرجاء اللقاء، إذ كانت بصدد إعداد دستور جديد للبلاد، أُقر في ٢٩ فبراير ١٩٥٦، وأُعلن على إثره قيام النظام الجمهوري في ٢٣ مارس من العام نفسه، وانتخب اسكندر ميرزا رئيسًا للجمهورية(١٨٥).

وسرعان ما استجد عنصر جديد على الموقف بين البلدين؛ إذ طلبت الحكومة الباكستانية من نظيرتها الأفغانية عن طريق سفارتها في كراتشي سحب قنصلها في كويتا – وهي بلد باكستاني قريب من الحدود الجنوبية الأفغانية– لتحريضه رجال القبائل على القيام بأعمال العنف ضد باكستان، وحددت لذلك مهلة قدرها سبعة أيام، فلم يسع الحكومة الأفغانية إلا أن تطلب هي الأخرى من الجانب الباكستاني سحب ملحقه العسكري في كابل، نظراً لما لديها من معلومات عن قيامه بنشاط غير مرغوب فيه(١٨٦).

وفي ٢٤ يناير ١٩٥٦ وصل إلى كابل وفدًا اقتصاديًا من الاتحاد السوفيتي تباحث مع الحكومة الأفغانية في مسألة قرض المائة مليون دولار الذي خصصته حكومتهم لمساعدة أفغانستان، وقد أسفرت المباحثات عن توقيع اتفاقية بعد أربعة أيام تضمنت:

- يتعاون الطرفان على توثيق العلاقات الاقتصادية؛ بغية تقوية أفغانستان اقتصاديًا، وخاصة في شئون الزراعة وإنشاء السدود والقنوات ومحطات توليد الكهرباء وتحسين طرق المواصلات.
- لتحقيق هذه الأغراض توافق الحكومة السوفيتية على تقديم قرض طويل الأجل قدره مائة مليون دولار للحكومة الأفغانية على هيئة بضائع ومواد وآلات وخدمات المساعدات الفنية في الإنشاء والتعمير وبناء المصانع وغير ذلك من الشئون الاقتصادية.
- مدة هذا القرض ثلاثون عاماً بفائدة قدرها ٢%، على أن تبدأ الحكومة الأفغانية في سداده بعد ثمانية أعوام من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية بأقساط سنوية متساوية عددها اثنتين وعشرين قسطاً مكونة من بضائع ومنتجات أفغانية(١٨٧).

ومن جانبه شكك السفير الأمريكي بكابل أثناء لقائه مع نظيره المصري في قدرة الحكومة الأفغانية على سداد قيمة هذا القرض وفوائده، أشار إلى أن أفغانستان قد تورطت في استدانتها من الاتحاد السوفيتي، وأن ذلك سيفتح الباب على مصراعيه أمام السوفيت لوضع اليد على المقاطعات الشمالية لأفغانستان حتى جبال الهندكوش قضاء لهذا الدين، إذ أن حلم روسيا القديم، والذي كانت تسعى لتحقيقه منذ القدم هو أن تجعل من هذه الجبال حدها الجنوبي الفاصل بينها وبين أفغانستان. ولما ذَكَّره السفير المصري عن أمل مسئولي الحكومة الأفغانية في أن تغل المشروعات التي سيمولها هذا القرض فوائد وأموالاً تكفي لسداد أقساطه وتزيد، أجاب بالنفي، وأكد على

أنه كان من الأجدر بأفغانستان أن تعقد مع الاتحاد السوفيتي قرضًا صغيرًا لا يتجاوز خمس أو عشرة ملايين من الدولارات حتى تكون قادرة على سداده(١٨٨).

وخطت باكستان خطوة مهمة، بهدف الحصول على تأييد أكبر من حلفائها في خلافها مع أفغانستان، إذ قامت بإدارج موضوع الخلاف بينهما على جدول أعمال مؤتمر حلف دول جنوب شرق آسيا SEATO (١٨٩)، فصدر بيان ممثليه في ٨ مارس ١٩٥٦، الذي أكدوا على اعتراف حكوماتهم بسيادة باكستان على كافة أراضيها حتى خط دوراند، وأنه حداً فاصلاً دولياً بين البلدين(١٩٠).

وعلى إثر ذلك كلفت الحكومة الأفغانية ممثلها الدائم بالأمم المتحدة في ٣٠ مارس من العام ذاته الاتصال بسكرتيرها العام، وتسجيل احتجاج حكومته على قرارات المؤتمر الأخير لحلف جنوب شرق آسيا، واعتبرت ذلك العمل من أعضاء هذه المنظمة مخالفاً لأهداف وروح ميثاق الأمم المتحدة(١٩١) وفي السياق ذاته سلم السفير الأفغاني بواشنطن مذكرة من خمس صفحات إلى وزارة الخارجية الأمريكية تضمنت احتجاج بلاده على ما ورد ببيان هذا الحلف(١٩٢).

لم تكتف باكستان بذلك، وقررت أن تطرح مسألة خلافها مع أفغانستان ضمن الموضوعات المطروحة للمناقشة في اجتماع حلف بغداد المزمع عقده بطهران في أبريل من العام نفسه، توطئة لاستصدار قرار من المجلس باعتبار خط دوراند الحد الدولي الفاصل بين الدولتين أسوة بما قرره مؤتمر حلف دول جنوب شرق آسيا، والحصول على تأييد أكبر من حلفائها في خلافها مع أفغانستان، ولاسيما الدول الإسلامية، وهو ما أثار حفيظة الجانب الأفغاني، إذ استدعى محمد نعيم وزير الخارجية ممثلي حكومات تركيا وإيران والعراق بكابل باعتبارها من الدول الأعضاء في حلف بغداد، وطلب وزير الخارجية منهم إبلاغ حكوماتهم أن أفغانستان ترى في تعرض مجلس دول الحلف المذكور لمناقشة موضوع باشتونستان دون وجود ممثل لهم

اعتداء على حقه في تقرير المصير ومخالفة لميثاق الأمم المتحدة وقواعد العدالة الدولية(١٩٣).

وما لبثت أن تراجعت باكستان عن قراراها، فلم تطرح الموضوع للمداولة، وخلا البيان الختامي للاجتماع من أية إشارة إليه، وذكرت الحكومة الباكستانية أن موقفها هذا كان بدافع تخفيف حدة التوتر بين البلدين، الأمر الذي من شأنه تهيئة الأجواء، وخلق مناخ مناسب للاجتماع المرتقب بين الرئيس الباكستاني والملك الأفغاني المزمع عقده بكابل(١٩٤).

وتزامنًا مع ذلك بذلت الولايات المتحدة جهودها لإقناع الحكومة الأفغانية بخطورة توجهاتها نحو السوفييت، بحجة أن ربط الاقتصاد الأفغاني بالاتحاد السوفيتي سيوقع أفغانستان في قبضة الاتحاد السوفيتي اقتصاديًا وسياسيًا، وأن من الأفضل لها أن تسوي نزاعها مع باكستان، وأن تعيد تجارتها الخارجية عبر أراضيها باعتبارها منفذها الطبيعي إلى البحر. كما عرضت عليها تقديم المعونة اللازمة لتربطها بالعالم جواً بإنشاء المطارات لكي تجد متنفساً يخفف من اعتمادها على الاتحاد السوفيتي، وبناءً عليه وقعت مع الحكومة الأفغانية في ٢٣ يونيه اتفاقًا بإشراف منظمة الطيران الدولي International Civil Aviation Organization، لإنشاء المطارات وتحسين وسائل النقل الجوي في أفغانستان(١٩٥)، على أن تساهم الحكومة الأمريكية في نفقات المشروع بمبلغ ١٤ مليونًا وخمسمائة ألف دولار، منها ٥ مليون دولار كقرض طويل الأجل، والباقي يدخل ضمن ميزانية المعونة الاقتصادية، كما ساهمت أفغانستان بمئة مليون أفغاني (الدولار = ٢١ أفغانيًا)، وتحدد لتنفيذ المشروع مدة ثلاث سنوات، ونص الاتفاق على عدد من البنود، أهمها:

- إنشاء مطار دولي في مدينة قندهار يكون معداً عام ١٩٥٩ لهبوط أحدث الطائرات، ومطارات أخرى محلية في هرات وميمنه ومزار شريف وجلال آباد.

- تزويد شركة الطيران الأفغانية Ariana Afghan Airlines بما يلزمها من طائرات حديثة وتحسين حالة الطائرات الموجودة لديها، وجعل مركزها الرئيس في مطار قندهار بعد إتمامه حتى تتمكن من تسيير خطوط منتظمة في داخل البلاد وخارجها.
- أن تساهم شركة الطيران الأمريكية العالمية Pan American World Airways في هذه الشركة بنسبة ٤٩% من الأسهم(١٩٦).
- إنشاء هيئة تتولى تدريب واعداد المختصين في جميع الشئون المتعِّلقة بالطيران للقيام بالعمل في المطارات وفي شركة الطيران الأفغانية وإرسال بعثات للولايات المتحدة للتدريب على فنون القيادة وشئون الطيران(١٩٧).

وقد أتاحت التحركات الدبلوماسية للولايات المتحدة في كلا البلدين، وكذلك ما قدمته من إغراءات اقتصادية للجانب الأفغاني الفرصة لتهدئة الأوضاع بين الحكومتين. وتتويجًا لهذه الجهود قام اسكندر ميرزا الرئيس الباكستاني بزيارة كابل (٧-١٢ أغسطس ١٩٥٦)، وفي ختامها أذيع بيان رسمي مشترك تضمن تأكيد البلدين على وجوب تحسين العلاقات بين الجارتين الإسلاميتين، والعزم على إزالة جميع الخلافات القائمة بينهما عن طريق المفاوضات، ووضع أساس ثابت لصداقة وطيدة دائمة، فضلاً عن قبول الملك محمد ظاهر شاه لدعوة رئيس الجمهورية لزيارة باكستان(١٩٨).

ولقي البيان المشترك ترحيبًا من كافة الأوساط الدبلوماسية بكابل، وأجمعت على أن هذه الزيارة قد نجحت في تهيئة المناخ الملائم لمعالجة أسباب الخلاف بين الدولتين بشكل ودي ومباشر، وأنها كانت بمثابة ترضية كافية أزالت أثر حملات الدعاية التي تناولت أشخاص العائلة المالكة الأفغانية بالطعن والتجريح من قبل الصحف والإذاعة الباكستانية، وكانت أحدى نتائج الزيارة توقف الدعاية المعادية من الجانبين، غير أنها لم تسفر عن نتائج أبعد أثرًا من مجرد تهدئة الخواطر(١٩٩).

وقوبلت الزيارة ونتائجها بترحيب من الجانب الأفغاني، وظهر ذلك بشكل جلي في مظاهر الترحيب والحفاوة التي قوبل الرئيس الباكستاني أثناء الزيارة، كما لقي البيان المشترك ترحيباً أيضًا في كافة الأوساط الأفغانية[٢٠٠]، وخصوصًا رجال الدين والتجار[٢٠١] والراجح أن تحرك رجال الدين كان بوازع ديني، نظراً للرابطة الدينية مع باكستان، وكذلك لخوفهم من أن تمادي بلادهم في خلافها مع باكستان، تجعلها عرضه للتغلغل السوفيتي، الأمر الذي يترتب عليه نشر الشيوعية ومبادئها التي تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية، أما بالنسبة للتجار فقد كان تحقيق الاتفاق والتقارب بين البلدين يصب في مصلحتهم، إذ أن ذلك سيترتب عليه إعادة الحياة التجارية بين البلدين إلى سابق عهدها، وبخاصة أن باكستان تمثل بوابة العبور لغالبية الصادارت والواردات الأفغانية، زد على ذلك ما يمثل انتشار المبادئ الشيوعية من خطر كبير على امتيازاتهم ومكاسبهم الاقتصادية، ونظامهم الرأسمالي.

وعلى الجانب الآخر أكد الرئيس الأفغاني على أن الزيارة نجحت إلى حد كبير في تخفيف حدة التوتر بين البلدين. وأعرب عن شكره وتقديرة لأفغانستان حكومة وشعبًا على ما قوبل به من حفاوة واستقبال[٢٠٢].

مرحلة التقارب (١٩٥٧/١٩٥٨)

تبادل الطرفان الزيارات واللقاءات السياسية فقام محمد داود رئيس الوزراء الأفغاني بزيارة نظيرة الباكستاني (٢٦ نوفمبر – ١ ديسمبر ١٩٥٦) بناء على دعوة الحكومة الباكستانية، وفي نهاية الزيارة أذيع في كابل وكراتشي في الأول من ديسمبر بلاغاً رسمياً أكد فيه الرئيسان أن المحادثات جرت في جو من الود والصداقة، وأن مسألة بشتونستان كانت موضع البحث، وتبادل الطرفان الرأي حول مشكلة، وأنه في نية الحكومتين الاستمرار في العمل على إزالة الخلافات بينهما بطريق التفاوض الودي، ثم وجه رئيس الوزراء الأفغاني الدعوة لنظيره الباكستاني لزيارة بلاده[٢٠٣].

وعقب عودة رئيس الوزراء الأفغاني محمد دواد إلى كابل صرح للصحفيين أن مشكلة بشتونستان كانت المسألة الوحيدة محل المناقشات مع مسئولي الحكومة الباكستانية، وأعرب عن سروره لقرب زيارة رئيس الحكومة الباكستانية لبلاده، وذكر أنها ستكون عاملاً مهمًا في إزالة الخلافات العالقة بين الدولتين وزيادة التقارب بينهما. ويلاحظ على ما ورد في البلاغ الرسمي الأفغاني تلميح بأن هناك تراجعًا في موقف الحكومة الباكستانية؛ لأنها كانت تعتبر هذه المسألة داخلية بحتة لا يمكن بحثها مع أية دولة أجنبية، ومن المتحمل أن يكون السبب هو ضغط الحكومة الأمريكية على باكستان بغية تسوية خلافاتها مع أفغانستان، لخشيتها من أن تفاقم هذا الخلاف قد يؤدي إلى زيادة نفوذ السوفيتي في أفغانستان(٢٠٤).

على إثر ذلك، أدلى متحدث باسم وزارة الخارجية الباكستانية في ٣ ديسمبر ببيان آخر جاء فيه أنه خلال المحادثات التي دارت بين الطرفين أوضحت حكومة باكستان مراراً لرئيس حكومة أفغانستان أن فكرة بشتونستان كمشكلة سياسية بين الدولتين غير مقبولة لديها وأنها لا توجد إلا في مخيلة الحكومة الأفغانية فقط. وقد علَّق متحدث باسم وزارة الخارجية الأفغانية على هذا البيان، فذكر أن تصريح المتحدث الباكستاني أمر يؤسف له ويخالف البيان المشترك المذاع في الأول ديسمبر، وأكد على أن مشكلة بشتونستان هي أساس جميع الخلافات بين الدولتين، وتعد أمرًا واقعًا، ويجب على الطرفين السعي لحلها. وقد جاء بيان المتحدث الأفغاني معتدل الأسلوب ولا يحتوي على عبارات نابية، على خلاف ما كان يحدث في السابق(٢٠٥).

على أية حال، لبى حسين شهيد سهروردي رئيس وزراء باكستان دعوة نظيره الأفغاني محمد داود خان، فزار كابل (٨ –١١يونيه ١٩٥٧)، وقد صدر في أعقابها بيانًا رسميًا جاء فيه أنهما يؤيدان ما سبق ذكره في بلاغهما المشترك الصادر في كراتشي في أول ديسمبر ١٩٥٦، وأنهما اتفقا على استمرار بذل المساعي لتوثيق العلاقات الثقافية والاقتصادية بين بلديهما وشعبيهما. وأنهما عزما على حل الخلافات

بينهما بواسطة المفاوضات الودية، وعلى تدعيم أساس الصداقة الدائمة بينهما، وتحقيقًا لهذه الأهداف، اتفقا على تبادل السفراء في الحال، ووجه رئيس وزراء باكستان دعوة رسمية للملك الأفغاني لزيارة باكستان، فقبلها الأخير[٢٠٦].

أظهر البيان المشترك الأخير تحولاً في الموقف الأفغاني من الشدة إلى اللين واتجاهها الظاهر إلى الاعتدال في علاقاتها مع باكستان، وقد وضح ذلك جليًا في النقاط الواردة به، ولاشك أن هذا التحول له مغزاه، ولاسيما وأن أفغانستان كانت رافضة رافضًا تاماً التفاوض مع باكستان، أو حتى تبادل السفراء قبل حل مشكلة باشتونستان نهائيًا، والراجح أن ماحدث كان بتشجيع من الولايات المتحدة[٢٠٧]، وقد يرجع ذلك إلى تطبيق نظرية المصالح المشتركة، فكابل في حاجة إلى المساعدات الاقتصادية، وواشنطن تسعى جاهدة لإقصاء النفوذ السوفيتي من هذه المنطقة.

أثمرت زيارة سهروردي لأفغانستان عن تحسن في العلاقات بين البلدين، وتم توقيع اتفاقية للنقل الجوي من الحكومتين في ٢٤ يونيو ١٩٥٧ تضمنت السماح لكل من شركتي الطيران الأفغانية والباكستانية بتنظيم خطوط جوية منتظمة بين البلدين[٢٠٨].

وتأكيداً للمساعي الأمريكية أعلن في ٣٠ يونيو في كابل أن إدارة التعاون الدولي الأمريكية International Cooperation Administration قررت تقديم عدد من القروض والمساعدات للحكومة الأفغانية ، ووقعت معها الاتفاقيات الخاصة بها، وكان من بينها:

- قرض بمبلغ خمسة ملايين وسبعمائة وخمسين ألف دولار يسدد في غضون أربعين عامًا بفائدة ٣%، يستخدم في شراء الآلات والمعدات اللازمة لتعبيد الطرق وصيانتها وسيارات لنقل البضائع وآخرى للمسافرين، شريطة أن تستخدم جميع هذه الآلات والسيارات في إتمام مشروع وادي نهر هلمند لبناء السدود وحفر الترع واستصلاح الأراضي الزراعية في المنطقة المذكورة.

- معونة قيمتها مليونان وثمانمائة وستون ألف دولار تستخدم في شراء معدات لتعبيد الطرق ومعدات للبوليس ولتدريبه ومرتبات للفنيين الأمريكيين.
- منحة قيمتها مليون وتسعمائة ألف دولار لبناء جامعة جديدة في كابل ولتنفيذ مشروعات تعليمية في أفغانستان(٢٠٩).

واستكمالاً لمساعي التقارب بين الجانبين الأفغاني والباكستاني، قام الملك الأفغاني بزيارة كراتشي في الأول من فبراير ١٩٥٨، وقد صرح الأخير عقب الزيارة بأنها لا تعدو كونها زيارة مجاملة فقط ردًا على زيارة رئيس باكستان لكابل في ٧ أغسطس ١٩٥٧، وأنه لم تجر خلالها أية مباحثات سياسية إطلاقًا، ولهذا لم يصدر بيان وبلاغ مشترك. كما صرح بأن قضية بشتونستان لم تطرح للبحث(٢١٠).

وفي إطار استمرار الجهود الأمريكية للتقريب بين البلدين، بذل السفير الأمريكي في كابل أثناء الزيارة – بتوجية من حكومته– المساعي لدى كل من وزير الخارجية ورئيس الوزراء مقترحًا عليهما استغلال زيارة الملك لكراتشي وبوادر حسن العلاقات بين الدولتين لإجراء مباحثات ترمي إلى عقد اتفاقية بينهما للترانزيت ومرور البضائع الأفغانية عبر الأراضي الباكستانية، وأن ينص على ذلك في البلاغ المشترك المنتظر صدوره عقب الزيارة، إلا أن الحكومة الأفغانية طالبت بإرجاء هذا الاقتراح، إذ أن زيارة الملك لكراتشي زيارة مجاملة بحته، ولا توجد نية لإجراء مباحثات سياسية أو تجارية بين البلدين وهنا يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى جاهدة إلى التقريب بين بين البلدين وعقد اتفاقية ترانزيت بينهما بغية تحويل التجارة الأفغانية العابرة إلى طريق كراتشي بعد أن ظلت غالبيتها تتجه إلى الاتحاد السوفيتي منذ عقد اتفاقية الترانزيت معه، وبذلك تحد من ارتباط أفغانستان تجاريًا بالسوفيت واعتمادها عليهم اقتصاديًا. وتوقف بالتالي تغلغله(٢١١).

كما أوصى السفير الأمريكي في كابل بلاده بإعلان سياسة مساعدات جديدة على شكل منح ومعونات لا قروض، تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية، نظرًا للحالة الاقتصادية المتردية التي تعاني منها أفغانستان، فقد كان الموقف المالي متردي والتجارة الخارجية تعاني من الركود، وذكر أن ذلك سيعطي لبلاده التفوق على السوفيت التي تقوم بتقديم القروض(٢١٢).

وعرض لحكومته أهم المشروعات التي يمكن تنفيذها باستخدام المعونة مع التكاليف المقدرة لكل مشروع على حدة، وهي:

- إنشاء مطار جديد بقندهار، وتجديد بعض المطارات المحلية بتكلفة قدرها ٦.٢ مليون دولار.
- إكمال مشروع وادي هيلماند بتكلفة قدرها ٧ مليون دولار.
- إكمال بناء جامعة كابل: ١.٥ مليون دولار أمريكي.
- إنشاء منطقة صناعية بقندهار: ١.٥ مليون دولار أمريكي(٢١٣).

علاوة على ذلك أوعز إلى حكومته تخصيص ما يقرب من ١٣.٨ مليون دولار أمريكي لتطوير الطرق ومشروعات النقل في أفغانستان، ليبلغ بذلك إجمالي نفقات المشروعات المزمع تنفيذها قرابة ٣٠ مليون دولار أمريكي تمنح على عامين. وطالب بلاده إن وافقت على ذلك، سرعة إرسال هنري كابوت لودج Henry Cabot Lodge – مندوب الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة – على الفور إلى العاصمة الأفغانية، ليعرض على الحكومة الأفغانية هذه المساعدات(٢١٤).

وقوبلت توصيات السفير الأمريكي بالترحيب من حكومته، وأرسلت المندوب الأمريكي إلى كابل في ٦ فبراير، حاملاً رسالة موجهة من الرئيس إيزنهاور إلى الملك الأفغاني، حيث أمضى ثلاثة أيام وغادرها صباح ٨ فبراير إلى باكستان، ولما كان محمد ظاهر شاه متواجدًا في كراتشي في هذه الفترة، اجتمع هنري كابوت برئيس

الحكومة ووزير الخارجية وبعض الوزراء، وعرض عليهم برنامج المساعدات الأمريكية الجديد لأفغانستان، وقد أدلى للصحفين بحديث تضمن أن بلاده لا تعتبر الدول التي لا تنضم معها في حلف واحد معادية لها، وأنها تقدم المساعدات الاقتصادية لدول كثيرة لا ترتبط معها بمعاهدات، وضرب مثلاً بتقديم حكومته المساعدات لأفغانستان(٢١٥).

وفي الوقت ذاته، استخدمت الولايات المتحدة نفوذها في باكستان وأوعزت لحكومتها بعقد اتفاقية للترانزيت مع أفغانستان، فاستجابت الحكومة الباكستانية للمساعي الأمريكية، إذ صرح فيروز خان نون رئيس وزراء باكستان في البرلمان بتاريخ ١٨ مارس ١٩٥٨ بأن باكستان على استعداد لمساعدة أفغانستان في مجال التنمية الاقتصادية وعلى استعداد لمنح كافة التسهيلات اللازمة لمرور البضائع الأفغانية العابرة في أراضيها، كما أيد ذلك مندوب باكستان في مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار الذي عقد جلسته الختامية بجنيف في ٢٩ أبريل ١٩٥٨ والذي اعترف بحق الدول المحاطة باليابسة – الحبيسة– في نقل بضائعها عبر أراضي الدول التي تفصلها عن البحر(٢١٦).

بناءً على ما سبق حضرت إلى كابل في ٢٣ مايو بعثة اقتصادية باكستانية برئاسة أمجد على وزير المالية، أجرت عدة لقاءات مع وفد أفغاني برئاسة غلام شيرزاد وزير التجارة(٢١٧)، وانتهت المباحثات بتوقيع اتفاقية للترانزيت بين الحكومتين في ٢٩ مايو من العام ذاته، وتضمنت الاتفاقية على:

- منح أفغانستان منطقة جمركية حرة في ميناء كراتشي تقام فيها المخازن اللازمة للبضائع الصادرة والواردة، ويشرف على هذه المخازن موظفون أفغان، ولا تحصل رسوم تخزين أو أرضيه على هذه البضائع.

- عدم تحصيل أية رسوم جمركية على البضائع الأفغانية العابرة؛ إذ كان المتبع بالنسبة للبضائع الأفغانية العابرة أن تحصل الرسوم الجمركية على هذا البضائع ثم تسترد بعد اجتيازها الحدود الباكستانية، وكانت هذه العملية تسبب تعطل مبالغ كبيرة في خزينة الجمرك الباكستاني لمدة طويلة، الأمر الذي يحتاج إلى إجراءات معقدة لاستراداها، فكان ذلك مثار شكوى التجار الأفغان(٢١٨).

وقد ساهمت الحكومة الأمريكية بنصيب وافر في تحقيق هذه الاتفاقية، وورغبت الطرفين في تنفيذها، وعرضت بأن تتولى إقامة عدد من المشروعات لتفعيلها، كان من أبرزها:

- مد خط حديدي من محطة "شمن الباكستانية والمتصلة بكراتشي والمتاخمة لحدود أفغانستان وبين بلدة "سبين بلدك" الأفغانية التي تبعد حوالي ثلاثين كيلو مترا داخل حدود أفغانستان.
- تعبيد ورصف الطريق من العاصمة كابل إلى بلدة " طورخم" الأفغانية المتاخمة لحدود باكستان تجاه منطقة ممر خيبر القريبة من مدينة بشاور الباكستانية.
- تعبيد ورصف الطريق بين بلدة " سبين بلدك" وبين العاصمة كابل عن طريق مدينة قندهار.
- صيانة خط السكة الحديد القديم الممتد ما بين ميناء كراتشي ومحطة " شمن" عن طريق كويتا.
- تزويد الحكومة الأفغانية بالقاطرات وعربات البضائع اللازمة لنقل تجارتها بين ميناء كراتشي ومحطة "سبين بلدك".
- بناء مخازن في ميناء كراتشي تخصص لتخزين البضائع الأفغانية الصادرة والواردة(٢١٩).

وتتويجًا لذلك وقع الجانبان الأفغاني والأمريكي على اتفاقية في ٢١ يونيو ١٩٥٨ تولت بموجبها الإدارة الأمريكية تنفيذ تعهداتها السابقة(٢٢٠).

وفي ٢٤ من يونيه من العام ذاته قام محمد داود رئيس الوزراء الأفغاني بزيارة للولايات المتحدة الأمريكية، بناءً على دعوة رسمية من الرئيس إيزنهاور، وخلال الزيارة أبرز رئيس الوزراء الأفغاني في خطبه وتصريحاته مدى ما تعانيه بلاده من صعوبات اقتصادية، كما حرص على أن يبدد من أذهان الأمريكان أن بلاده تسيير نحو الوقوع في قبضة الاتحاد السوفيتي، وأشار إلى أن الحكومات الأفغانية المتعاقبة سعت مرارًا وتكرارًا لدى الحكومة الأمريكية للحصول على المساعدات، وكان الرد مخيبًا للآمال، ومن ثم اتجهت بلاده إلى طلب المساعدة من أى مصدر كان قادرًا على تقديمها، ولذلك اتجهت إلى الاتحاد السوفيتي، كما أكد على أن خلافات بلاده مع الجانب الباكستاني كانت واحدة من الأسباب التي أدت إلى قبول هذه المساعدات، وذكر أن الهدف الرئيس من قبولها هو تطوير وتعزيز اقتصاد بلاده، وأكد على أن انتشار الشيوعية في بلاده هو "أبعد من الخيال"، إذ أنها تتعارض مع العادات والتقاليد الأفغانية، وتتناقض مع طبيعة نظام الحكم القائم هناك، وأشاد بالدور الأمريكي في إقرار اتفاقية الترانزيت، وكذلك في تقديم المساعدات الاقتصادية لبلاده، الأمر الذي ترتب عليه تقليل حدة التوتر بين الجانبين الأفغاني والباكستاني[٢٢١].

ومن جانبه شرح الرئيس الأمريكي المبادئ والأهداف التي تقوم عليها السياسة في المجال الدولي، وأكد لضيفه بأن بلاده على استعداد تام للاستمرار في مد يد العون والمساعدة للأفغان لكي تصل الدولة إلى ما تصبو إليه، واتفقا أن يستمر التعاون القائم في مشروعات تنمية الطيران المدني الأفغاني، ووادي نهر هلمند، ومشروعات النقل البري وتطوير نظام التعليم[٢٢٢].

على أية حالة سادت العلاقات الأفغانية الباكستانية حالة من الهدوء التام عقب هذه التطورات، إلا أن داهم الجميع وقوع انقلاب عسكري في ٧ أكتوبر ١٩٥٨ بقيادة الجنرال محمد أيوب خان بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الرغم من ذلك

أكد قائد الانقلاب على حرص بلاده على توثيق علاقات الأخوة والصداقة مع جارتها الأفغانية(٢٢٣).

وهكذا طويت صفحة من صفحات العلاقات الأفغانية الباكستانية امتدت لأكثر من عشر سنوات بزغت في بدايتها الخلافات والنزاعات، ولكن سرعان ما أفلت، إذ تحكمت فيها عوامل محلية وإقليمية ودولية، وكان للمساعي الأمريكية دورها في ذلك، إذ استخدمت الحكومة الأمريكية كافة الأداوات الدبلوماسية والاقتصادية في ترغيب وترهيب حكومتا البلدين، فتمكنت من تقريب وجهتي النظر، وظهر ذلك جليًا في اللقاءات السياسية التي عقدت بين مسئولي البلدين، وكللت هذه الجهود بعقد اتفاقية الترانزيت، وفي زيارة محمد داود خان رئيس الوزراء الأفغاني للولايات المتحدة، التي استحوذ فيها الجانب الاقتصادي والعلاقات الأفغانية مع كلا القطبين على مجملها، بينما تم تهميش القضية البشتونية. وعلى أية حال يعد كل هذا نجاحًا للسياسة الأمريكية في هذه المنطقة التي اشتد التنافس فيها بين الكتلتين الشرقية والغربية، إذ ضمنت الولايات المتحدة لنفسها بذلك تدعيم نفوذها في المنطقة الجنوبية من أفغانستان بعد أن نجح الاتحاد السوفيتي في تدعيم نفوذه في المنطقة الشمالية.

الخاتمة

تعرضت الصفحات السابقة لإحدى الإشكالات السياسية في تاريخنا المعاصر، وهي النزاع بين أفغانستان وباكستان والموقف الدولي (١٩٤٧-١٩٥٨) والذي ارتكز بشكل كبير على قضية الحدود بينهما، والتي كان لها الصدى والمكانة ليس على الخريطة السياسية للدولتين فحسب، وإنما على المنطقة بأسرها، وكانت محل تدخلات إقليمية ودولية، كلٌ وفقًا لمصالحه وأهدافه.

مرت القضية بمرحلتين، طالبت الحكومة الأفغانية في مرحلتها الأولى بضم إقليم الحدود الشمالية الغربية بجانب بعض المقاطعات إليها، حتى تتحول من دولة حبيسة إلى دولة لها منفذ على المحيط الهندي، واستندت في ذلك إلى عدة عوامل، تعلق بعضها بالتاريخ المشترك والبعض الآخر اتصل بمسألة العرق والعادات والتقاليد واللغة، ولكن مساعييها لم تكلل بالنجاح نظرًا لعدة عوامل منها:

- افتقار الحجج والأسانيد الأفغانية للوجهة القانونية.
- حالة الضعف السياسي والاقتصادي والعسكري التي كانت تعاني منه أفغانستان، وذلك في مواجهة قوة فتية في كافة المناحي.
- افتقار أفغانستان للدعم الدولي، وخاصة من قبل حكومتي الولايات المتحدة وإنجلترا، في حين انحازت هاتين القوتين إلى جانب باكستان، ودعمت موقفها.
- موقف القبائل الباتانية من المسألة، ولعل هذا هو العنصر الأهم، إذ أن سكان تلك المناطق لم يحركوا ساكنًا إزاء الدعاوي الأفغانية، فقد أعلنت غالبية القبائل موالاتها ودعمها للحكومة الباكستانية في الخلاف، عدا حالات استثنائية، إذ قامت بعض القبائل الموالية للأفغان بحركات تمرد واحتجاج ومقاومة، وذلك بدعم من الحكومتين الأفغانية والهندية، وهو أمر كان محدود التأثير.

وعندما أدركت الحكومة الأفغانية ضعف ذرائعها، تراجعت عن موقفها السابق، وبدأت في تطبيق المرحلة الثانية، فنادت بحق البشتون في تقرير المصير، وإقامة دولتهم المستقلة لهم. ولقد أدت هذه المواقف والمطالب الأفغانية إلى تصدع العلاقات بين الجانبين.

وبصفة عامة فقد مرت العلاقات الأفغانية الباكستانية بمنحني، بلغ ذروته في الصعود خلال عامي ١٩٤٨/١٩٤٧، إذحاولت الحكومة الأفغانية استغلال الوضع الجديد لصالحها مع خروج باكستان إلى حيز الوجود، مستغلة عدم تثبيت دعائم هذه الدولة بعد، فغالت في مطالبها مستخدمة كافة الوسائل، وكذلك خلال عامي ١٩٥٦/١٩٥٥، إذ شهد العلاقات توترًا بالغًا فيما عُرف بأزمة "إهانة العلم" وما تمخض عنها من نتائج وتداعيات، بينما شهد عامي ١٩٥٨/١٩٥٧ دنو المنحني إلى أقل درجة، وهذا ما أكدته الدراسة إذ تبادل الطرفان الزيارات الرسمية على المستوى السياسي الأول (الرئيس والملك ورئيسا الحكومة)، فضلاً عن زيارات المستوى الثاني (الوزراء)، وهذا ما لم يحدث خلال الفترة الممتدة (١٩٤٧-١٩٥٦)، فضلًا عن نجاح مساعى القوى الإقليمية والدولية في التقريب بين البلدين، وكان في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كان لها الدور الأكبر في تهدئة الأجواء بين البلدين عبر قنواتها الدبلوماسية وأدواتها الاقتصادية.

وهكذا لعب الصراع بين الكتلتين الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي والكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة دورًا مهمًا في قضية النزاع الأفغاني الباكستاني، وهو ما وضح بشكل جلي في تدخلهما في ذلك الصراع.

الـملاحق

ملحق رقم (١)

خريطة توضيحية لخط دوراند الدولي الفاصل بين أفغانستان وباكستان، ومنطقة بشتونستان المتنازع عليها

المصدر

http://media.maps101.com/SUB/GITN/ARCHIVES/PDF/995_062609paksitanc.pdf

(١) الحُدود مفردها الحَدُّ، ومفهومه في اللغة هو: الحاجز بين الشيئين. والحَدُّ، هو: الفصل بين شيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر ولئلا يتعدى أحدهما على الآخر. وحد الشيء: منتهاه. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، المجلد الثالث، ص ١٤٠. يقابل الحَدُّ في اللغة الإنجليزية Boundary. يمتلك الحد مفهومًا جغرافيًا وتاريخيًا وسياسيًا، وهو قبل كل شيء وريث شرعي للتخم الذي كان يفصل بين الكيانات السياسية القديمة (الإمبراطوريات)، والتخم في اللغة منتهى كل قرية أو أرض. ومرادفه باللغة الإنجليزية Frontier، كان التخم في الماضي عبارة عن مساحة شريطية ضيقة قد تصل إلى عدة كيلومترات وفقًا لطبيعة المنطقة، سهلية زراعية أو جبلية أو صحراوية أو نهرًا أو مضيقًا، والتخوم تفيد معنى التجاور في حين أن الحدود تفيد معنى النهاية. وبذلك يكون الحَدُّ عبارة عن شريط ضيق من المساحة يفصل بين دولة وغيرها من الدول، أى أنه بمثابة نهاية دولة وبداية دولة أخرى، ويمكن تحديد هذا المفهوم بأنها النقطة التي تبدأ منها وتنتهي عندها سلطة وملكية وقوانين وسيادة دولة بالنسبة لجيرانها من الدول الآخرى، وقد يكون شريطًا من الأسلاك الشائكة المكهربة أو جدارًا أسمنتيًا، وقد يكون نهراً. تتخلل الحدود أبراج مراقبة أو دشم عسكرية مزودة بالسلاح، وهذا يرتبط بنوعية العلاقات بين الدول المعنية. إبراهيم أحمد سعيد، الحدود والقضايا الجيواستراتيجية في إقليم المشرق العربي (تاريخيًا وحضاريًا)، مجلة جامعة دمشق، العدد١، ٢، المجلد ٣٠، ٢٠١٤، ص ٦٧٣.

(٢) الخارجية المصرية، أرشيف سري جديد، محفظة ١٧٦، ملف ٨/٨٣/٣٧، كود أرشيفي ٠٣٥٤٥٥-٠٠٧٨، من السفارة المصرية بكابل إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٤١، في ١٣ يونيه ١٩٥٥.

(٣) نضر علي أمين الشريف، سياسة بريطانيا تجاه أفغانستان في ضوء معاهدة عام ١٩٠٥، مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية (العراق)، المجلد ١٢، العدد ٥٦، ٢٠٠٩، ص ٤٩٧.

(٤) أفغانستان، مكتب الصحافة والاستعلامات بالسفارة الملكية الأفغانية بالقاهرة، مطابع شركة الإعلانات الشرقية ص ص ٢٤، ٢٦؛ مؤيد باقر محمد الأعرجي، الأوضاع السياسية في أفغانستان (١٩١٩- ١٩٣٩)، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة بالنجف، العدد ٢٧، لسنة ٢٠١٤، ص ٤٩٠.

(٥) الخارجية المصرية، أرشيف البلدان(محافظ أفغانستان)، محفظة ٩٨، ميكروفيلم ٦٤، ملف ١/٧/٢٢٣ج٣، من المفوضية المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٨٨، في ١٤ يوليو ١٩٤٦.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) المصدر نفسه، محفظة ٩٧، ميكروفيلم ٦٣، ملف١/٧/٢٢٣ج٤، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ١٣، في ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢.

(٨) المصدر نفسه، أرشيف سري جديد، محفظة ١٧٦، ميكروفيلم ٩٣، ملف ٨/٨٣/٣٧، كود أرشيفي ٠٣٥٤٥٥-٠٠٧٨، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٣١، في٣٠ مايو ١٩٥٥.

(٩) المصدر نفسه، محفظة ٩٧، ميكروفيلم ٦٣، ملف١/٧/٢٢٣ ج٥، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ١١٤، في ١٧ أكتوبر ١٩٥٦

(١٠) المصدر نفسه، محفظة ٩٨، ميكروفيلم ٦٤، ملف ١/٧/٢٢٣ج٣، من المفوضية المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٨٨، في ١٤ يوليو ١٩٤٦.

(١١) المصدر نفسه، محفظة ٩٧، ميكروفيلم ٦٣، ملف ٣/٧/٢٢٣، من المفوضية المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٩، في ٩ مارس ١٩٥٣.

(١٢) المصدر نفسه، ملف٣/٨١/٧٦٤، من السفارة المصرسة بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٩، في ٢٥ يناير ١٩٥٨.

(١٣) المصدر نفسه، محفظة ٩٨، ميكروفيلم ٦٤، ملف ١/٧/٢٢٣ج٣، من المفوضية المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية،، إفادة ٧١، في ٢٧ يوليو ١٩٤٨.

(١٤) المصدر نفسه، محفظة ٩٧، ميكروفيلم ٦٣، ملف٣/٨١/٧٦٤، من سفارة الجمهورية العربية المتحدة بكابل إلى وزارة الخارجية، ، إفادة ٤٣، في ١٥ يونيه ١٩٥٨.

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) المصدر نفسه، محفظة ٩٨، ميكروفيلم ٦٤، ملف ١/٧/٢٢٣ج٣، من المفوضية المصرية بكابل إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٧، في ٤ يناير ١٩٤٧؛ المصدر نفسه، إفادة ٦٨، في ٢٢ أكتوبر ١٩٥٠.

(١٧) مسلم محمد العميدي، رسم الحدود الإيرانية– الأفغانية – دراسة للبعد التاريخي في تكوين الحدود الإيرانية الأفغانية –، مجلة جامعة أهل البيت (العراق)، العدد ١٥، المجلد ١، ٢٠١٤، ص ٢٠٩.

(١٨) الخارجية المصرية، أرشيف سري جديد، محفظة ١٧٦، ملف ٣/٣٨/٣٧، كود أرشيفي ٠٣٥٤٥٤–٠٠٧٨، من المفوضية المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة٤٠، في ٣ يوليو ١٩٤٧.

(١٩) المصدر نفسه، إفادة ٤١، في ١٣ يونيه ١٩٥٥.

(٢٠) المصدر نفسه، أرشيف البلدان (محافظ أفغانستان)، محفظة ٩٧، ميكروفيلم ٦٣، ملف١/٧/٢٢٣ج٤، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ١٣، في ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢.

(21) year Book of the United Nations (1947- 48), 1st ed, United Nations Publications New York, 1949, P. 40.

(٢٢) الخارجية المصرية، أرشيف البلدان(محافظ أفغانستان)، محفظة ٩٨، ميكروفيلم ٦٤، ملف ١/٧/٢٢٣ج٣، من المفوضية المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٣٥، في ٢٤ مايو ١٩٥٠.

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) المصدر نفسه، أرشيف سري جديد، محفظة ١٧٦، ميكروفيلم ٩٣، ملف ٨/٨٣/٣٧، كود أرشيفي ٠٣٥٤٥٥–٠٠٧٨، مذكرة من الإدارة السياسية بوزارة الخارجية بشأن الأراضي المتنازع عليها بين باكستان وأفغانستان، في ٢٧ فبراير ١٩٥٠.

(٢٥) المصدر نفسه، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٣١، في٣٠ مايو ١٩٥٥.

(٢٦) المصدر نفسه، أرشيف البلدان (محافظ أفغانستان)، محفظة ٩٧، ميكروفيلم ٦٣، ملف١/٧/٢٢٣ج٤، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ١٣، في ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢.

(٢٧) المصدر نفسه، أرشيف سري جديد، محفظة ١٧٦، ميكروفيلم ٩٣، ملف ٨/٨٣/٣٧، كود أرشيفي ٠٣٥٤٥٥–٠٠٧٨، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٣١، في٣٠ مايو ١٩٥٥.

(٢٨) المصدر نفسه، أرشيف البلدان (محافظ أفغانستان)، محفظة ٩٧، ميكروفيلم ٦٣، ملف١/٧/٢٢٣ج٤، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، ، إفادة ١٣، في ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢.

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) المصدر نفسه، إفادة ١٣، في ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢.

(٣١) المصدر نفسه.

(٣٢) المصدر نفسه، محفظة ٩٨، ميكروفيلم ٦٤، ملف ١/٧/٢٢٣ج٣ ، من المفوضية المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٣٥، في ٢٤ مايو ١٩٥٠.

(٣٣) المصدر نفسه، محفظة ٩٧، ميكروفيلم ٦٣، ملف١/٧/٢٢٣ ج٤، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ١٣، في ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢.

(٣٤) المصدر نفسه، محفظة ٩٨، ميكروفيلم ٦٤، ملف ١/٧/٢٢٣ج٣، من المفوضية المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ١٠، في ٥ مارس ١٩٤٩.

(٣٥) المصدر نفسه، إفادة ٣٥، في ٢٤ مايو ١٩٥٠.

(٣٦) المصدر نفسه، إفادة ١٥، في ٦ أبريل ١٩٤٩.

(٣٧) المصدر نفسه، مذكرة من المفوضية الملكية الأفغانية بالقاهرة إلى وزارة خارجية المملكة المصرية، في ٩ يونيه ١٩٤٩.

(٣٨) المصدر نفسه، إفادة ٦، في ١٢ يناير ١٩٥٠.

(٣٩) لعل هذا الأمر فيه بعض الحقيقة وإن لم تكن كلها،إذ أنه في شهر يناير ١٩٤٩ لاحظت اللجنة الاستشارية لشركات البترول التي تمون أفغانستان به أن اللوريات الأفغانية التي تنقل البترول عبر الأراضي الباكستانية غير متوافر فيها الشروط الواجب توافرها، وأن ذلك قد يعرض مستودعاتها لخطر الحريق، فطالبت الحكومة الأفغانية أكثر من مرة بضرورة إصلاحها، ولكنها لم تقم بأى عمل ايجابي. المصدر نفسه، ملف ٢/٧/٢٢٣، من المفوضية المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٢، في ٢ يناير ١٩٥٠.

(٤٠) المصدر نفسه، ملف ١/٧/٢٢٣ج٣ ، من المفوضية المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٤٦، في ٢٢ يوليو ١٩٥٠.

(٤١) أفغاني هو عملة أفغانستان ويحتوي على ١٠٠ بول وقد حلت محل الروبية الأفغانية سنة ١٩٢٥ والعملة الجديدة تعادل أربعة روبيات من العملة القديمة، وكان سعر العملة الأفغانية الرسمي مقابل العملات الأجنبية عام ١٩٤٩على النحو التالي: الجنية الاسترليني بـ ٥٦.٤٢ أفغاني، والدولار بـ ١٤ أفغانيًا، والروبية الباكستاني بـ ٤ أفغاني. المصدر نفسه، ملف ٢/٧/٢٢٣، من المفوضية المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٤٥، في ١٣ أكتوبر ١٩٤٩.

(٤٢) المصدر نفسه، إفادة ١٢، في ٢٠ سبتمبر ١٩٥٢.

(٤٣) المصدر نفسه، ملف ١/٧/٢٢٣ج٣، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٦٩، في ٣٠ أكتوبر ١٩٥٠.

(٤٤) المصدر نفسه، إفادة ٤٦، في ٢٢ يوليو ١٩٥٠.

(٤٥) المصدر نفسه، ملف ٢/٧/٢٢٣، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ١٣، في ١٧ فبراير ١٩٥١.

(٤٦) المصدر نفسه، ملف ١/٧/٢٢٣ج٣، من المفوضية المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ١٧، في ٩مارس ١٩٥٠.

(٤٧) المصدر نفسه، ملف ٢/٧/٢٢٣، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٢٤، في ١٤ فبراير ١٩٥١؛ المصدر نفسه، محفظة ٩٧، ميكروفيلم ٦٣، ملف٣/٨١/٧٦٤، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٥٠، في ١٦ سبتمبر ١٩٥٧.

(٤٨) المصدر نفسه، ملف ٢/٧/٢٢٣، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٢٤، في ١٤ فبراير ١٩٥١؛ المصدر نفسه، ملف٣/٨١/٧٦٤، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٥٠، في ١٦ سبتمبر ١٩٥٧.

(٤٩) للمزيد من التفاصيل أنظر جامعة الدول العربية، المؤتمر الآسيوي الأفريقي الأول المعقود في باندونج بإندونيسيا (١٨-٢٤ أبريل سنة ١٩٥٥) تقرير مقدم من محمد عبد الخالق حسونة الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة، أغسطس ١٩٥٥.

(٥٠) انضمت باكستان إلى ميثاق حلف بغداد في يوليو ١٩٥٥. الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، محافظ العراق، محفظة ٥٦، ملف ١/١٠٣٧/١٠٣٨جـ١، مذكرة من مدير الإدارة العربية بوزارة الخارجية إلى وكالة الوزارة لشئون الأبحاث، في ٢٩ ديسمبر ١٩٥٧.

(٥١) الخارجية المصرية، أرشيف البلدان (محافظ أفغانستان)، محفظة ٩٨، ميكروفيلم ٦٤، ملف ٢/٧/٢٢٣، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٧٨، في ٢٨ أغسطس ١٩٥٣.

(٥٢) المصدر نفسه، أرشيف سري جديد، محفظة ١٧٦، ميكروفيلم ٩٣، ملف ٨/٨٣/٣٧، كود أرشيفي ٠٣٥٤٥٥-٠٠٧٨، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٣١، في٣٠ مايو ١٩٥٥.

(٥٣) المصدر نفسه، أرشيف البلدان (محافظ أفغانستان)، محفظة ٩٧، ميكروفيلم ٦٣، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، ملف١/٧/٢٢٣ج٤، إفادة ١٧، في ٣٠ مارس ١٩٥٥.

(٥٤) نفسه.

(55) Foreign Office (F.O), 402/31, from Daniel Lascelles to Anthony Eden, Kabul, March 30,1955, No.7. Ibid, No. 8

(٥٦) أما عن رواية السفير الباكستاني للحادث، فقد نفى لنظيره المصري تعرض القنصلية والممتلكات الأفغانية في بشاور لأية اعتداءات، ونفى كذلك حادثة الاعتداء على العلم الأفغاني. وذكر أن المتظاهرين حاولوا الهجوم على القنصلية، وأن قوات الشرطة ردتهم على أعقابهم، غير أن بضعة أشخاص من الأفغانيين الخارجين على حكومة كابل واللاجئين إلى باكستان تمكنوا من اقتحام القنصلية من الباب الخلفي، وحطموا بعض ما بها من أثاث، ولكن موظفي القنصلية عندما رأوا المظاهرة سارعوا إلى أنزال العلم الأفغاني حتى لا تلحقه إهانة. الخارجية المصرية، أرشيف البلدان (أفغانستان)، محفظة ٩٧، ملف١/٧/٢٢٣ج٤، ميكروفيلم ٦٣، من السفارة المصرية بكابل، إلى وزارة الخارجية، إفادة ٢١، في ١١ أبريل ١٩٥٥.

(57) F.O. 402/31,"Afghan – Pakistan Relations" , F. O., June 3,1955, No.101
(58) Ibid, from Daniel Lascelles to Anthony Eden, Kabul, April 1,1955, No.25.
(59) Ibid.
(60) Ibid.
(٦١) الخارجية المصرية، أرشيف البلدان (أفغانستان)، محفظة ٩٧، ميكروفيلم ٦٣، من السفير حسين ثابت كرارة السفارة المصرية بكابل، إلى وكيل وزارة الخارجية، ملف٢٢٣/٧/١ ج٤ ، إفادة ١٧، في ٣٠ مارس ١٩٥٥.
(٦٢) المصدر نفسه.
(٦٣) المصدر نفسه، إفادة ٢٠، في ٥ أبريل ١٩٥٥.
(64) Foreign Relations (FRUS,) of USA, 1955-1957, Vol. VIII, Editorial Note, No 77, P.166.
(٦٥) رفضت الحكومة الأفغانية الاحتجاج الذي الذي قدمه السفير البريطاني، واعتبرته تدخلاً من الحكومة البريطاينة. الخارجية المصرية، أرشيف البلدان (أفغانستان)، محفظة ٩٧، ميكروفيلم ٦٣، ملف٢٢٣/٧/١ج٤، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٢٤، في ٢٧ أبريل ١٩٥٥.
(٦٦) المصدر نفسه ، إفادة ٢١، في ١١ أبريل ١٩٥٥.
(٦٧) نالت الحكومة الأمريكية قسطًا من الهتافات العدائية والسباب أثناء تظاهرات كابل، نظرًا لموقف الإدارة الأمريكية المساند لباكستان.
F.O. 402/31, from Daniel Lascelles to Anthony Eden, Kabul, April 3, 1955, No.34.
(68) FRUS, 1955-1957, Vol. VIII, Telegram Form the Department of State to the Embassy in Pakistan, Washington, April 2, 1955, No 79, P.168.
(69) Ibid, Telegram Form the Department of State to the Embassy in Afghanistan, Washington, April 2, 1955, No 80, P.169.
(70) Ibid.
(71) Ibid.
(٧٢) الخارجية المصرية، أرشيف البلدان (أفغانستان)، محفظة ٩٧، ميكروفيلم ٦٣، من السفير حسين ثابت كرارة السفارة المصرية بكابل، إلى وكيل وزارة الخارجية، ملف٢٢٣/٧/١ج٤ ، إفادة ٢١، في ١١ أبريل ١٩٥٥.
(73) F.O. 402/31, from Daniel Lascelles to Anthony Eden, Kabul, March 30,1955, No.7.
الخارجية المصرية، أرشيف البلدان (أفغانستان)، محفظة ٩٧، ملف٢٢٣/٧/١ ج٤، ميكروفيلم ٦٣، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية ، إفادة ١٧، في ٣٠ مارس ١٩٥٥.
(٧٤) المصدر نفسه، إفادة ٢١، في ١١ أبريل ١٩٥٥.
(٧٥) أفاد السفير الأمريكي في باكستان بأنه التقى رئيس الوزراء الباكستاني محمد علي، ووزير خارجيته محمد ظفر الله خان مرتين، وذلك في ٣٠ و٣١ مارس، حيث أخطراه بتفاصيل الأحداث الواقعة في العاصمة كابل. وقد طلب رئيس الوزراء الباكستاني من السفيرين الأمريكي والتركي أن يتقدما لبلادهما بطلبين للتنديد بالممارسات الانتهاكية التي مارسها الجانب الأفغاني.
FRUS, 1955-1957, Vol. VIII, Telegram Form the Department of State to the Embassy in Pakistan, Washington, April 2, 1955, No 79, P.168.

(٧٦) الخارجية المصرية، أرشيف البلدان (أفغانستان)، محفظة ٩٧، ميكروفيلم ٦٣، من السفير حسين ثابت كرارة السفارة المصرية بكابل، إلى وكيل وزارة الخارجية، ملف٢٢٣/٧/١ج٤ ، إفادة ٢١، في ١١ أبريل ١٩٥٥.

(77) F.O. 402/31, from Daniel Lascelles to Anthony Eden, Kabul, April 1,1955, No.25.

(78) Ibid.

(٧٩) الخارجية المصرية، أرشيف البلدان (أفغانستان)، محفظة ٩٧، ميكروفيلم ٦٣، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، ملف٢٢٣/٧/١ ج٤، إفادة ١٧، في ٣٠ مارس ١٩٥٥.

(٨٠) المصدر نفسه.

(٨١) المصدر نفسه، إفادة ٢١، في ١١ أبريل ١٩٥٥.

(٨٢) المصدر نفسه.

(83) FRUS, 1955-1957, Vol. VIII, Telegram Form the Department of State to the Embassy in Afghanistan, Washington, April 12, 1955, No 81, P.170.

(84) Ibid.

(٨٥) الأهرام، العدد٢٤٩٨٣، في ٢١ أبريل ١٩٥٥، ص ١.

(٨٦) الخارجية المصرية، أرشيف سري جديد، محفظة ١٧٦، ملف ٨/٨٣/٣٧، كود أرشيفي ٠٣٥٤٥٥-٠٠٧٨، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٢٥، في ٣ مايو ١٩٥٥.

(87) FRUS, 1955-1957, Vol. VIII, Telegram Form the Department of State to the Embassy in Afghanistan, Washington, April 12, 1955, No 81, P.170.

(88) Ibid, PP.170, 171.

(٨٩) أشار جون ڤوستر دالاس أن الملك الأفغاني محمد ظاهر شاه لم يكن يمتلك القوة والشجاعة الكافيتين لإقالة رئيس وزراءه

Ibid, Editorial Note, No 84, P.175

(90) Ibid, Telegram Form the Embassy in Afghanistan to the Department of State, Kabul, April 26, 1955, No 85, PP. 175, 176

(٩١) الخارجية المصرية، أرشيف سري جديد، محفظة ١٧٦، ملف ٨/٨٣/٣٧، كود أرشيفي ٠٣٥٤٥٥-٠٠٧٨، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٢٥، في ٣ مايو ١٩٥٥.

(92) FRUS, 1955-1957, Vol. VIII, Telegram Form the Department of State to the Embassy in Pakistan, Washington, May 4, 1955, No 86, P.178.

(93) Ibid, Memorandum of a Conversation, San Francisco, June 24, 1955, No 91, P.185.

(٩٤) الخارجية المصرية، أرشيف البلدان،أفغانستان، محفظة ٩٧، ، ملف٢٢٣/٧/١ج٤، ميكروفيلم ٦٣، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٢٤، في ٢٧ أبريل ١٩٥٥.

(95) F.O. 402/31,"Afghan – Pakistan Relations" , F. O., June 3,1955, No.101

(96) Ibid, from Daniel Lascelles to Macmillan, Kabul, May 5,1955, No.71.

(٩٧) الخارجية المصرية، أرشيف سري جديد، محفظة ١٧٦، ملف ٨/٨٣/٣٧، كود أرشيفي ٠٣٥٤٥٥-٠٠٧٨، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٢٧، في ١١ مايو ١٩٥٥.

(٩٨) أكد السفير الروسي بكابل للحكومة الأفغانية على أنه في حالة تعذر حصول أفغانستان على الواردات اللازمة لها بسبب غلق الحدود بينها وبين باكستان، فإن بلاده مستعدة لتوريد جميع ما تتطلبه أفغانستان من مواد وبضائع. المصدر نفسه.

(٩٩) كان يسيطر على زمام الأمور في أفغانستان عائلة الملك محمد ظاهر شاه، إذ هيمنت على كافة الوظائف الرئيسة والمهمة بالدولة، وكانت تتصرف في شئونها، وتتحكم في كل شيء دون رقيب أو حسيب، وكان من الطبيعي أن بلاد هذه أحوالها لن تسمح بتسرب المبادئ الشيوعية إليها، وإلا فإنها تكتب بيدها الحكم على نفسها بالفناء، ولذلك وقفت بالمرصاد لكل من تحدثه نفسه بالدعاية إلى الشيوعية أو الاشتراكية، فكان مصير كل من يقدم على ارتكاب عمل من هذا القبيل القتل أو السجن المؤبد. المصدر نفسه، أرشيف البلدان(محافظ أفغانستان)، محفظة ٩٨، ميكروفيلم ٦٤، ملف ١/٧/٢٢٣ج٣ ، من المفوضية المصرية بكابل إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٣٥، في ٢٤ مايو ١٩٥٠.

(١٠٠) المصدر نفسه، أرشيف سري جديد، محفظة ١٧٦، ملف ٨/٨٣/٣٧، كود أرشيفي ٠٣٥٤٥٥-٠٠٧٨، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٢٥، في ٣ مايو ١٩٥٥.

(١٠١) المصدر نفسه، إفادة ٢٧، في ١١ مايو ١٩٥٥.

(١٠٢) المصدر نفسه.

(103) FRUS, 1955-1957, Vol. VIII, Telegram Form the Department of State to the Embassy in Pakistan, Washington, May 4, 1955, No 86, P.178.

(104) F.O. 402_31,"Afghan – Pakistan Relations" , F. O., June 3, 1955, No.101.

(١٠٥) الخارجية المصرية، أرشيف سري جديد، محفظة ١٧٦، ملف ٨/٨٣/٣٧، كود أرشيفي ٠٣٥٤٥٥-٠٠٧٨، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٢٧، في ١١ مايو ١٩٥٥.

(106) F.O. 402/31, from Daniel Lascelles to Macmillan, Kabul, May 14,1955, No.87.

(١٠٧) الخارجية المصرية، أرشيف سري جديد، محفظة ١٧٦، ملف ٨/٨٣/٣٧، كود أرشيفي ٠٣٥٤٥٥-٠٠٧٨، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٢٧، في ١١ مايو ١٩٥٥.

(١٠٨) المصدر نفسه، إفادة ٢٩، في ١٨ مايو ١٩٥٥.

(١٠٩) المصدر نفسه.

(١١٠) أبدى وكيل وزارة الخارجية الباكستانية دهشته من الاقتراح السعودي، وذكر أن مثل هذا الخلاف لا يمكن حله بالولائم والحفلات، وأن باكستان اذا قبلت هذا الحل فستكون "أضحوكة العالم". المصدر نفسه، إفادة ١٩، في ١٧ مايو ١٩٥٥.

(111) F.O. 402/31, from F.O. to Daniel Lascelles, F. O., May 16, 1955, No.88.

(١١٢) الخارجية المصرية، أرشيف سري جديد، محفظة ١٧٦، ملف ٨/٨٣/٣٧، كود أرشيفي ٠٣٥٤٥٥-٠٠٧٨، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٣٢، في ٣١ مايو ١٩٥٥.

(١١٣) المصدر نفسه.

(١١٤) المصدر نفسه.

(١١٥) المصدر نفسه، إفادة ٣٦، في ٨ يونيه ١٩٥٥.

(١١٦) أشار السفير المصري إلى أن الملك سعود طلب من الرئيس عبدالناصر إيفاد أنور السادات للاشتراك في الوساطة، وهذه دلالة واضحة على أن وساطة الأمير السعودي قد تعثرت، وأنه عجز عن الوصول إلى حل للنزاع، وأن حكومته لجأت إلى الحكومة المصرية لانقاذ الموقف. الخارجية المصرية، أرشيف سري جديد، محفظة ١٧٦، ملف ٨/٨٣/٣٧، كود أرشيفي ٠٣٥٤٥٥-٠٠٧٨، من المصرية بكراتشي إلى وزارة الخارجية، إفادة ٣١، في ١٢ يوليو ١٩٥٥. وهذا ما أكده السفير البريطاني بجده عندما وصف الأمير مساعد بقوله: " إن الأمير المبعوث للعاصمة الأفغانية شاب صغير دون أي خبرات تُذكر".

F.O. 402/31, from Phillips to Macmillan, Jedda, May 14, 1955, No.118.

والراجح أن اختيار الملك سعود لشخصية أنور السادات، نظرًا لما كان يتمتع به من خبرة سياسية، فضلاً عما يتمتع به من مكانة لدى الشعوب الإسلامية باعتباره سكرتيرًا عامًا للمؤتمر الإسلامي.

(١١٧) الخارجية المصرية، أرشيف سري جديد، محفظة ١٧٦، ملف ٨/٨٣/٣٧، كود أرشيفي ٠٣٥٤٥٥-٠٠٧٨، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٤٢، في ١٤ يونيه ١٩٥٥.

(١١٨) المصدر نفسه،، إفادة ٤٤، في ٢١ يونيه ١٩٥٥.

(١١٩) مثلت الفاكهة المورد الثاني للايرادات الأفغانية ، وكانت باكستان المصرف الرئيسي والسوق الأول لها. المصدر نفسه، أرشيف البلدان(محافظ أفغانستان)، محفظة ٩٨، ميكروفيلم ٦٤، ملف ٢/٧/٢٢٣، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٧٨، في ٢٨ أغسطس ١٩٥٣.

(١٢٠) المصدر نفسه، أرشيف سري جديد، محفظة ١٧٦، ملف ٨/٨٣/٣٧، كود أرشيفي ٠٣٥٤٥٥-٠٠٧٨، من السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية، إفادة ١١٨، بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٥٥.

(١٢١) المصدر نفسه، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٤٤، في ٢١ يونيه ١٩٥٥.

(١٢٢) المصدر نفسه، إفادة ٤٥، في ٢٨ يونيه ١٩٥٥.

(١٢٣) المصدر نفسه، من السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية، إفادة ١١٨، بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٥٥.

(١٢٤) الخارجية المصرية، أرشيف سري جديد، محفظة ١٧٦، ملف ٨/٨٣/٣٧، كود أرشيفي ٠٣٥٤٥٥-٠٠٧٨، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٤٥، في ٢٨ يونيه ١٩٥٥.

(125) FRUS, 1955-1957, Vol. VIII, Memorandum of a Conversation, San Francisco June 24, 1955, No 91, P.186.

(١٢٦) الخارجية المصرية، أرشيف سري جديد، محفظة ١٧٦، ملف ٨/٨٣/٣٧، كود أرشيفي ٠٣٥٤٥٥-٠٠٧٨، من السفارة المصرية بكراتشي إلى وزارة الخارجية، إفادة ٣١، في ١٢ يوليو ١٩٥٥.

(١٢٧) المصدر نفسه، من السفارة المصرية بكراتشي إلى وزارة الخارجية، إفادة ٤٦، في ٥ يوليه ١٩٥٥.

(١٢٨) الخارجية المصرية، أرشيف سري جديد، محفظة ١٧٦، ملف ٨/٨٣/٣٧، كود أرشيفي ٠٣٥٤٥٥-٠٠٧٨، من السفارة المصرية بكراتشي إلى وزارة الخارجية، إفادة ٤٩، في ٦ أغسطس ١٩٥٥.

(129) F.O. 402/31,"Afghan – Pakistan Relations", F. O., June 3, 1955, No.101.

الخارجية المصرية، أرشيف سري جديد، محفظة ١٧٦، ملف ٨/٨٣/٣٧، كود أرشيفي ٠٣٥٤٥٥-٠٠٧٨، من السفارة المصرية بكراتشي إلى وزارة الخارجية، إفادة ٤٩، في ٦ أغسطس ١٩٥٥.

(١٣٠) أكد على هذا المعني السفير الأمريكي بكابل، إذ أشار أثناء مباحثاته مع الجانب الأفغاني إلى الدور الهندي في الخلاف بقوله: " فإن مشاركة الجانب الهندي وشعبه التي ستزيد الطين بلة يجب أن يكون أمرًا متوقعًا".
FRUS,, 1955-1957, Vol. VIII, Telegram Form the Embassy in Afghanistan to the Department of State, Kabul, April 26, 1955, No 85, P.176.

(١٣١) الخارجية المصرية، أرشيف سري جديد، محفظة ١٧٦، ملف ٨/٨٣/٣٧، كود أرشيفي ٠٣٥٤٥٥-٠٠٧٨، من السفارة المصرية بكراتشي إلى وزارة الخارجية، إفادة ٤١، في ١٣ يونيه ١٩٥٥؛ المصدر نفسه، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٤٦، في ٥ يوليه ١٩٥٥.

(132) F.O. 402/31,"Afghan – Pakistan Relations" , F. O., June 3,1955, No.101

(١٣٣) الخارجية المصرية، أرشيف سري جديد، محفظة ١٧٦، ملف ٨/٨٣/٣٧، كود أرشيفي ٠٣٥٤٥٥-٠٠٧٨، من السفارة المصرية بكراتشي إلى وزارة الخارجية، إفادة ٤٦، في ٥ يوليه ١٩٥٥.

(134) FRUS, 1955-1957, Vol. VIII, Telegram Form the Department of State to the Embassy in Afghanistan, Washington, April 12, 1955, No 81, P.170.

(١٣٥)الخارجية المصرية، أرشيف سري جديد، محفظة ١٧٦، ملف ٨/٨٣/٣٧، كود أرشيفي ٠٣٥٤٥٥-٠٠٧٨، من السفارة المصرية بكراتشي إلى وزارة الخارجية، إفادة ٤٦، في ٥ يوليه ١٩٥٥.

(١٣٦) المصدر نفسه، من السفارة المصرية بكراتشي إلى وزارة الخارجية، إفادة ٣١، في ١٢ يوليو ١٩٥٥.

(١٣٧) استغل رئيس الوزراء الباكستاني وبعض وزرائه ازدواج الوساطة المصرية السعودية للوقيعة وإثارة النفوس، فبينما كانوا يتحدثون عن عدم حنكة الوفد السعودي سياسيًا، ويسخرون من اقتراحهم الأول لحل النزاع على الطريقة الإسلامية البدوية أي باقامة حفلين أحدهما في كابل والآخر في كراتشي كانوا في الوقت نفسه يحيطون الأمير مساعد بكل مظاهر الاحترام والحفاوة ويوحون إلى صحفهم بنشر ما يضفي الأهمية على الوساطة السعودية ويقللون من شأن الوساطة المصرية، وكانوا يودون التفريق بين الطرفين، إذ كانوا ينظرون إلى الأمير مساعد على أنه وسيطًا يستطيعون التأثير عليه في الحصول على جميع مطالبهم. المصدر نفسه.

(١٣٨) المصدر نفسه، من السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية، إفادة ١١٨، بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٥٥.

(١٣٩) المصدر نفسه، من السفارة المصرية بكراتشي إلى وزارة الخارجية، إفادة ٣١، في ١٢ يوليو ١٩٥٥.

(١٤٠) المصدر نفسه.

(١٤١) المصدر نفسه، إفادة ٢٠، د. ت.

(١٤٢) المصدر نفسه، من السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية، إفادة ١١٩، في ١٣ يوليو ١٩٥٥.

(١٤٣) المصدر نفسه، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، ، إفادة ٤٧، في ١٧ يوليه ١٩٥٥.

(١٤٤) كانت الحكومة الأفغانية تعتبر طلب ايقاف جميع الدعاية عبارة مبهمة ومطاطة، إذ كانت ترى أن أفغانستان بإمكانها إيقاف الدعاية المهينة والدعاية الخاصة بحادثة العلم، ولكنها لا يمكنها إيقاف الدعاية الخاصة ببشتونستان. المصدر نفسه، إفادة ٤٩، في ٦ أغسطس ١٩٥٥.

(١٤٥) المصدر نفسه.

(١٤٦) أثنى السفير السفير المصري بكابل على نظيره الباكستاني، وجهوده للتوفيق بين البلدين بقوله: "السفير المذكور يعمل باخلاص على تحسين العلاقات بين بلده وأفغانستان، وهذا على عكس كثير من مساعديه بالسفارة وخصوصاً

الملحق العسكري الذين يرون وجوب استعمال الشدة مع أفغانستان". المصدر نفسه، ، إفادة ٤٧، في ١٧ يوليه ١٩٥٥.

(١٤٧) المصدر نفسه، محفظة ١٧٧، ملف ٨/٣٨/٣٧، كود ٠٠٧٨-٠٣٥٤٥٧، ، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٥١، في ١٥ أغسطس ١٩٥٥.

(١٤٨) المصدر نفسه، إفادة ٤٩، د. ت.

(١٤٩) المصدر نفسه.

(150) F.O. 402/31, from Ledwidge to Macmillan, Kabul, September 24,1955, No.48.

الخارجية المصرية، أرشيف سري جديد، محفظة ١٧٧، ملف ٨/٣٨/٣٧، كود ٠٠٧٨-٠٣٥٤٥٧، ، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٥٥، في ١٧ سبتمبر ١٩٥٥.

(١٥١) المصدر نفسه.

(١٥٢) المصدر نفسه، إفادة ٤٩، في ٦ أغسطس ١٩٥٥.

(١٥٣) يدل على ذلك قرار الحكومة الأفغانية بإلغاء دعوة الاحتياطي العام للجيش الأفغاني، وهي لم تقم بهذه الخطوة للسبب الذي أعلنته وهو عدم احتمال حدوث اعتداء على البلاد كما ذكرته في بيانها فقط، بل يضاف إلى ذلك ثلاثة أسباب أخرى: أولها: أن النفقات المالية التي تكبدتها الخزانة العامة أرهقت الميزانية. وثانيها: أن موسم الحصاد الخاص بالقمح وموسم الفاكهة يتطلب جميع الأيادي العاملة في البلاد. وثالثها: هو التمهيد لخلق جو يساعد على إعادة المباحثات بين البلدين. المصدر نفسه، إفادة ٤٢، في ١٤ يونيه ١٩٥٥.

(١٥٤) المصدر نفسه، إفادة ٤٩، في ٦ أغسطس ١٩٥٥.

(155) FRUS, 1958-1960, Vol. XV, Memorandum of a Conversation Between the Afghan Ambassador and the Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Affairs Department of State, Washington, October 13, 1958, No 114, P.241.

(١٥٦) الخارجية المصرية، أرشيف سري جديد، محفظة ١٧٧، ملف ٨/٣٨/٣٧، كود ٠٠٧٨-٠٣٥٤٥٧، ، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٦٠، في ٣ أكتوبر ١٩٥٥.

(١٥٧) المصدر نفسه، من السفارة المصرية بكراتشي إلى وزارة الخارجية، إفادة ٥٩، في ٢٣ أكتوبر ١٩٥٥.

(١٥٨) المصدر نفسه.

(١٥٩) المصدر نفسه، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٦١، في ١٦ أكتوبر ١٩٥٥.

(١٦٠) المصدر نفسه، من السفارة المصرية بكراتشي إلى وزارة الخارجية، إفادة ٥٩، في ٢٣ أكتوبر ١٩٥٥.

(١٦١) أكدت حكومتا البلدين على أن استدعاء ممثليهما لا يعني قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. المصدر نفسه.

(١٦٢) المصدر نفسه، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٦٤، في ١٩ أكتوبر ١٩٥٥ ؛ المصدر نفسه، من السفارة المصرية بكراتشي إلى وزارة الخارجية، إفادة ٥٩، في ٢٣ أكتوبر ١٩٥٥.

(١٦٣) المصدر نفسه، إفادة ٦٤، في ١٩ أكتوبر ١٩٥٥ .

(١٦٤) المصدر نفسه، إفادة ٦٣، في ١٠ نوفمبر ١٩٥٥.

(١٦٥) هو مجلس يضم قرابة ٤٠٠ ممثل من مختلف أنحاء البلاد، يدعوه الملك للاجتماع عند تعرض البلاد لأزمات تحمل طابع الخطورة، وكان آخر اجتماع له عندما دعي لتقرير سياسة الحياد في الحرب العالمية الثانية. المصدر نفسه،

أرشيف البلدان (محافظ أفغانستان)، محفظة ٩٧، ميكروفيلم ٦٣، ملف٢٢٣/٧/١ج٤، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٦٦، في ١٦ نوفمبر ١٩٥٥.

(١٦٦) المصدر نفسه، إفادة ٦٧، في ٢٢ نوفمبر ١٩٥٥.

(١٦٧) أعرب السفير المصري بكابل عن اعتقاده بأن المقصود بالطرق الشريفة هنا أن يكون التسليح بواسطة الشراء لا بعمل محالفات دفاعية مع أي من الكتلتين. المصدر نفسه، إفادة ٦٧، في ٢٢ نوفمبر ١٩٥٥.

(168) F.O. 402/31, from Daniel Lascelles to Macmillan, Kabul, November 21,1955, No. 233.

(١٦٩) الخارجية المصرية، أرشيف سري جديد، محفظة ١٧٧، ملف ٨/٣٨/٣٧، كود ٠٣٥٤٥٧-٠٠٧٨، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٧٢، في ١٩ ديسمبر ١٩٥٥.

(170) FRUS, 1955-1957, Vol. VIII, Memorandum From the Director of the Office of South Asian Affairs to the Assistant Secretary of State for Near Eastern, South Asian, Washington, November 23, 1955, No 100, P.199.

(١٧١) الخارجية المصرية، أرشيف سري جديد، محفظة ١٧٧، ملف ٨/٣٨/٣٧، كود ٠٣٥٤٥٧-٠٠٧٨، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٧٩، في ٨ ديسمبر ١٩٥٥.

(١٧٢) المصدر نفسه.

(173) FRUS, 1955-1957, Vol. VIII, Editorial Note, No 107, P.212.

الخارجية المصرية، أرشيف البلدان (أفغانستان)، محفظة ٩٧، ميكروفيلم ٦٣، ملف٢٢٣/٧/١ج٤، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٨٣، في ٢١ ديسمبر ١٩٥٥.

(١٧٤) المصدر نفسه، إفادة ٧٢، في ١٩ ديسمبر ١٩٥٥.

(١٧٥) المصدر نفسه.

(176) FRUS, 1955-1957, Vol. VIII, Editorial Note, No 107, P.212.

(177) Ibid, Memorandum of Discussion at the 285th meeting of the National Security Council, Washington, May 17, 1956, No 118, P.233.

(١٧٨) لم تكن السياسية البريطانية متفقة تماماً مع نظيرتهاالأمريكية في هذا السبيل، فعلى الرغم مما أبداه مسئولي السفارة البريطاينة من اشتراكهم مع الأمريكين في وحدة الغرض والسعي، فإنهم لم يخفوا خشيتهم من أن إرضاء أفغانستان – لمقاومة النفوذ الشيوعي– سيكلف كثيرًا من الوجهة المادية؛ لأنها ستطلب من الغرب مساعدات مالية كبيرة، ويقولون إنه في عصر الحروب الذرية لم يعد لأفغانستان قيمتها الاستراتيجية السابقة كدولة حاجزة، وأنه يجب توفير المساعدات المالية الأمريكية التي تمنح لأفغانستان لانفاقها على تقوية الجيش الباكستاني وإنشاء مطارات كبيرة على الحدود الباكستانية الشمالية. الخارجية المصرية، أرشيف البلدان (أفغانستان)، محفظة ٩٧، ميكروفيلم ٦٣، ملف٢٢٣/٧/١ج٤، من من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٢، في ٤ يناير ١٩٥٦.

(179) F.O. 402_31, from Daniel Lascelles to Selwyn Lioyd, Kabul, December 23,1955, No. 70.

(١٨٠) الخارجية المصرية، أرشيف البلدان (أفغانستان)، محفظة ٩٧، ميكروفيلم ٦٣، ملف٢٢٣/٧/١ج٤، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٨٣، في ٢١ ديسمبر ١٩٥٥.

(181) FRUS, 1955-1957, Vol. VIII, Telegram Form the Department of State to the Embassy in Afghanistan, Washington, December 23, 1955, No 109, P.214.

الخارجية المصرية، أرشيف البلدان (أفغانستان)، محفظة ٩٧، ميكروفيلم ٦٣، ملف٢٢٣/٧/١ج٤، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٢، في ٤ يناير ١٩٥٦.

(١٨٢) أكد القائم بأعمال سفارة باكستان للسفير المصري بكابل أن الاقتراح بعقد اجتماع بين ملك أفغانستان والحاكم العام لباكستان هو اقتراحه شخصي، أفضى به إلى محمد نعيم وزير الخارجية الأفغاني في نوفمبر ١٩٥٥، وقال تعليلاً لذلك، إنه كان يخشى أن تؤدي تصرفات وتصريحات مسئولي أفغانستان، وعمليات التخريب والقتل – المدعومة من الحكومة الأفغانية– داخل الحدود الباكستانية إلى نفاذ صبر الجيش الباكستاني المرابط على الحدود الأفغانية وينتج عنه مناوشات قد تتسع تدريجيًا حتى تصل إلى اشتباك مسلح بين البلدين. المصدر نفسه، إفادة ٢٠، في ١٦فبراير ١٩٥٦.

(١٨٣) المصدر نفسه، إفادة ٢، في ٤ يناير ١٩٥٦.

(184) FRUS, 1955-1957, Vol. VIII, Telegram Form the Department of State to the Embassy in Afghanistan, Washington, January 7, 1956, No 110, P.215.

(185) Ibid, Memorandum of a Conversation Gonvernor General's Residence, Karachi, March 9, 1956, No 114, P.226.

(١٨٦) الخارجية المصرية، أرشيف البلدان (محافظ أفغانستان)، محفظة ٩٧، ميكروفيلم ٦٣، ملف٢٢٣/٧/١ج٤، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٢، في ٤ يناير ١٩٥٦؛ المصدر نفسه، إفادة ٦، في ١٥ يناير ١٩٥٦.

(١٨٧) المصدر نفسه، أرشيف سري جديد، محفظة ١٧٧، ملف ٨/٣٨/٣٧، كود أرشيفي ٠٣٥٤٥٧–٠٠٧٨، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ١٠، في ٨ فبراير ١٩٥٦،

(١٨٨) المصدر نفسه، أرشيف البلدان (محافظ أفغانستان)، محفظة ٩٧، ميكروفيلم ٦٣، ملف٢٢٣/٧/١ج٤، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٢٩، في ١٥ يناير ١٩٥٦.

(١٨٩) حلف جنوب شرق آسيا أو حلف مانيلا South East Asia Treaty Organization، تكون في ٨ سبتمبر ١٩٥٤، وكان يضم الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، فرنسا، نيوزيلندا، أستراليا، الفيليبين، تايلاند، باكستان، وكان على رأس اهدافه محاصرة المد الشيوعي. محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، سلسة عالم المعرفة، رقم ٧، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يوليو ١٩٧٨، ص ص ٤٣، ٤٤.

(190) FRUS, 1955-1957, Vol. VIII, Memorandum of a Conversation Gonvernor General's Residence, Karachi, March 9, 1956, No 114, P.227.

(١٩١) الخارجية المصرية، أرشيف سري جديد، محفظة ١٧٧، ملف ٨/٣٨/٣٧، كود أرشيفي ٠٣٥٤٥٧–٠٠٧٨، عمر لطفي ممثل مصر الدائم لدى الأمم المتحدة إلى وزارة الخارجية، إفادة ٣٦٢، في١٧ مايو ١٩٥٦.

(192) FRUS, 1955-1957, Vol. VIII, Memorandum of a Conversation, Department of State, Washington, January 7, 1956, No 117, P.230.

(١٩٣) الخارجية المصرية، أرشيف سري جديد، محفظة ١٧٧، ملف ٨/٣٨/٣٧، كود أرشيفي ٠٣٥٤٥٧–٠٠٧٨، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٥٥، في ١٦ أبريل ١٩٥٦.

(194) FRUS, 1955-1957, Vol. VIII, Telegram Form the Embassy in Afghanistan to the Department of State, Kabul, May 23, 1956, No 120, P. 241.

(١٩٥) يلاحظ أن جزءًا كبيرًا من المساعدات الأمريكية كانت موجه لمشروعات الطيران والطرق، وهي في ظاهرها

ترمي إلى مساعدة أفغانستان على التغلب على صعوبة النقل بوصفها دولة حبيسة، في حين أنها كانت تهدف من ورائها الإشراف والسيطرة على المطارات وطرق المواصلات الأفغانية لأهميتها الاستراتيجية، نظرًا لقربها من القواعد الأمريكية في باكستان مما يجعل في الإشراف على تلك المرافق فائدة كبرى لهذه القواعد في حالة قيام حرب. الخارجية المصرية، أرشيف البلدان(محافظ أفغانستان)، محفظة ٩٧، ميكروفيلم ٦٣، ملف٢/٨١/٧٦٤، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٣٢، في ٣٠ يونيه ١٩٥٧.

(١٩٦) تم توقيع عقد بين الشركتين في ١٩ أبريل ١٩٥٧، اشترت بمقتضاه شركة الطيران الأمريكية ٤٩% من أسهم الشركة الأفغانية. المصدر نفسه، ملف٣/٨١/٧٦٤، إفادة ١٢، في٢٠ أبريل ١٩٥٧ .

(197) FRUS, 1955-1957, Vol. VIII, Memorandum From the Director of Central Intelligence (Dulles) to the Secretary of State, Washington, August 6, 1956, No 121, PP. 241,242.

الخارجية المصرية، أرشيف سري جديد، محفظة ٢٥٤، ميكروفيلم ١٣٣، ملف ٥/٧١/٣٨، كود أرشيفي ٠٣٦٠٨٦-٠٠٧٨، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، وثيقة ٨١، في ١ يوليو ١٩٥٦. المصدر نفسه، مذكرة من مدير الإدارة الشرقية والأسيوية إلى الوكيل المساعد للشئون السياسية، في ١٩ يوليو ١٩٥٦.

(١٩٨) المصدر نفسه، أرشيف البلدان (محافظ أفغانستان)، محفظة ٩٧، ميكروفيلم ٦٣، ملف١/٧/٢٢٣ ج٥، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٩٧، في ٣ سبتمبر ١٩٥٦.

(١٩٩) المصدر نفسه.

(٢٠٠) كان الرأي العام الأفغاني، يراقب بقلق تحول السلطات الأفغانية تجاه الاتحاد السوفيتي، وأعلن عن رفضه التام لذلك، ولم توافق إلا فئة قليلة من الأفغان على ضرورة الحفاظ على التواصل مع السوفيت شريطة أن تبقى العلاقات بين البلدين مقصورة على الزيارات الرسمية فقط.

F.O. 402/31, from Daniel Lascelles to Selwyn Lioyd, Kabul, December 23, 1955, No. 70

وأيد ذلك تقارير السفارة المصرية بكابل حيث أشارت إلى أن الرأى العام الأفغاني منقسم إلى فريقين: الأول، يحبذ الاتفاق مع السوفيت ويرى فيه نكاية في باكستان وبريطانيا وهم أقلية. والثاني لايحبذ الاتفاق معه، ويرى فيه مقدمة لوضع أفغانستان تحت النفوذ الشيوعي، ويؤكد على وجوب أن تحكم أفغانستان العقل، إذ أن مصالحهم مرتبطة بباكستان والدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت أخيرًا في مساعدتهم. الخارجية المصرية، أرشيف البلدان(محافظ أفغانستان)، محفظة ٩٨، ميكروفيلم ٦٤، ملف ١/٧/٢٢٣ج٣، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٤٩، في ٢ أغسطس ١٩٥٠.

(٢٠١) المصدر نفسه، محفظة ٩٧، ميكروفيلم ٦٣، ملف١/٧/٢٢٣ ج٥، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٩٧، في ٣ سبتمبر ١٩٥٦.

(٢٠٢) المصدر نفسه، أرشيف سري جديد، محفظة ١٧٧، ملف ٨/٣٨/٣٧، كود أرشيفي ٠٣٥٤٥٧-٠٠٧٨، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٨٩، في ٢٠أغسطس ١٩٥٦.

(٢٠٣) المصدر نفسه، إفادة ١٢٦، في ٢٦ نوفمبر ١٩٥٦؛ المصدر نفسه، إفادة ١٣١، في ٣ ديسمبر ١٩٥٦.

(٢٠٤) المصدر نفسه، إفادة ١٣١، في ٣ ديسمبر ١٩٥٦.

(٢٠٥) المصدر نفسه، إفادة ١٣٤، في ٦ ديسمبر ١٩٥٦.

(٢٠٦) المصدر نفسه، أرشيف البلدان(محافظ أفغانستان)، محفظة ٩٧، ميكروفيلم ٦٣، ملف٣/٨١/٧٦٤، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٢٨، في ١٢ يونيه ١٩٥٧.

(٢٠٧) المصدر نفسه، أرشيف سري جديد، محفظة ١٧٧، ملف ٨/٣٨/٣٧، كود أرشيفي ٠٣٥٤٥٧-٠٠٧٨، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٥١، في ١٥ يونيه ١٩٥٧.

(٢٠٨) المصدر نفسه، أرشيف البلدان(محافظ أفغانستان)، محفظة ٩٧، ميكروفيلم ٦٣، ملف٣/٨١/٧٦٤، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٣٠، في ٢٥ يونيه ١٩٥٧.

(٢٠٩) المصدر نفسه، ملف٢/٨١/٧٦٤، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٣٢، في ٣٠ يونيه ١٩٥٧.

(٢١٠) المصدر نفسه، ملف٣/٨١/٧٦٤، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ١٣، في ٩ فبراير ١٩٥٨.

(٢١١) المصدر نفسه.

(212) FRUS, 1958-1960, Vol. XV, Telegram Form the Embassy in Afghanistan to the Department of State, Kabul, January 3, 1958, No 100, P.217.

(213) Ibid.

(214) Ibid.

(٢١٥) الخارجية المصرية، أرشيف البلدان(محافظ أفغانستان)، محفظة ٩٧، ميكروفيلم ٦٣،، ملف٣/٨١/٧٦٤، من السفارة المصرية بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ١٤، في ٩ فبراير ١٩٥٨.

(٢١٦) المصدر نفسه، أرشيف سري جديد، محفظة ١٧٦، ملف ٣٨/٣٧/ ٨ ج٣، كود أرشيفي ٠٣٥٤٥٦-٠٠٧٨، من سفارة الجمهورية العربية المتحدة بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٣٥، في ٢٥ مايو ١٩٥٨.

(٢١٧) المصدر نفسه.

(٢١٨) المصدر نفسه، إفادة ٣٧، في ٣١ مايو ١٩٥٨.

(٢١٩) المصدر نفسه.

(٢٢٠) المصدر نفسه، إفادة ٤٦، في ٢١ يونيو ١٩٥٨.

(221) FRUS, 1958-1960, Vol. XV, Memorandum of a conversation, Department of State, Washington, June 24, 1958, No 107, PP.227,228. Ibid, No 108, P.229.

(٢٢٢) الخارجية المصرية، أرشيف البلدان(محافظ أفغانستان)، محفظة ٩٧، ميكروفيلم ٦٣،، ملف٣/٨١/٧٦٤، من سفارة الجمهورية العربية المتحدة بكابل إلى وزارة الخارجية، إفادة ٤٧، في ١ يوليو ١٩٥٨.

(223) FRUS, 1958-1960, Vol. XV, Memorandum of a conversation Between the Afghan Ambassador (Maiwandwal) and the Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs (Rountree), Department of State, Washington, October 13, 1958, P.240.